سلوك الجادة

وأثره في إعلال المرويات من خلال
كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم

دراسة تطبيقية للأحاديث التي صرَّح أبو حاتم فيها بهذه القرينة

إعداد الباحث

أسامة إبراهيم محمد محمد مهدي

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وإمام المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، ثم أما بعد ...

فإن علم علل الحديث يُعَدُّ من أهم علوم الحديث النبوي وأدقها، وأجلها، وأعلاها قدرًا، وأرفعها منزلة، وأشرفها مكانة؛ لذا بات التمكن فيه، والإتقان له، والتعمق في مسائله، والأخذ بناصيته دليلًا على الإتقان والتمكن في علوم الحديث عامة عند أهل الصناعة الحديثية؛ فالذي يدرس علم العلل لابد وأن يكون محيطًا بكل مفردات مصطلح الحديث إحاطة تامة، فيعرف الفرد والغريب، والمنكر، والشاذ، وزيادة الثقة، والمزيد في متصل الأسانيد، وزيادات الثقات، والمقلوب، والمدرج، والمُصَحَّف، والمضطرب، وغيرها من المصطلحات معرفة مستفيضة.

كما لا يصح منه أن يجهل معرفة التدليس، والارسال، والاختلاط، والانقطاع، وكذا معرفة مَن تُقْبَل روايته، ومَن تُرَدُّ، ومعرفة طبقات الرواة، ومراتب الثقات، وغير ذلك من القضايا الحديثية الهامة التي لا يمكن التمكن في علم العلل والتضلع منه إلا بالإلمام بها إلمامًا كليًّا تامًّا.

ولما كان علم العلل من أدق فروع علوم الحديث، وأصعبها، وأغمضها صار لزامًا على المتخصصين الاهتمام به، والاعتناء بشأنه خدمة لدين الله تعالى، وعناية ورعاية لسنة حبيبه محمد صلى الله عليه وسلم؛ لذا آثرت أن يكون لي مشاركة في هذا العلم النفيس، فوقع اختياري على هذه

الدراسة التي تهتم بواحدة من قرائن الترجيح بين الروايات عند أئمة النقد، وصيارفته، سميتها: **«سلوك الجادة وأثره في إعلال المرويات من خلال كتاب «علل الحديث» لابن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧ هـ)»**، وكان هذا البحث بمثابة تأصيل لهذه القرينة، ودراسة تطبيقية للأحاديث التي استعمل فيها الإمام أبو حاتم الرازي هذه القرينة، وصرَّح بها وطبَّقها فيما نقله عنه ابنه عبد الرحمن في كتابه «علل الحديث».

وقد وقع اختياري على هذه القضية الحديثية والمسماة بـ **«سلوك الجادة»**، باعتبارها من المصطلحات المتعلقة بعلم العلل، والتي تحتاج إلى دراسة تطبيقية فاحصة من خلال عمل الأئمة النقاد، فـ **«سلوك الجادة»** من قرائن الترجيح المهمة بين المرويات في علم العلل، فينبغي إبرازها وتسليط الضوء عليها؛ ليتجلى المراد منها، وتظهر الصورة الكلية لها.

خطة البحث

ينقسم البحث إلى **مبحث تمهيدي، وفصلين، وخاتمة، وفهرس:**

أولًا: المبحث التمهيدي: ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: تَعْرِيفُ العِلَّةِ لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني: أهمية علم العلل، ومكانة المشتغلين به.

المطلب الثالث: كيفية كشف العلة وطرق معرفتها.

المطلب الرابع: قرائن الترجيح بين الروايات عند أئمة النقد.

ثانيًا: الفصل الأول ويشتمل على مبحثين:

أما **المبحث الأول** فيتضمن **التعريف بالمؤلف وكتابه**:

وتحته أربعة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالإمام ابن أبي حاتم الرازي.

المطلب الثاني: التعريف بالإمام أبي حاتم الرازي.

المطلب الثالث: التعريف بالإمام أبي زُرْعَة الرازي.

المطلب الرابع: التعريف بكتاب علل الحديث لابن أبي حاتم.

وأما **المبحث الثاني** فيشمل **الدراسة النظرية المتعلقة بـ «سُلُوك الجَادَّة»:**

وتحته أربعة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بـ «سُلُوك الجَادَّة» في اللغة، وفي اصطلاح المحدثين.

المطلب الثاني: المصطلحات الأخرى المشابهة لمصطلح «سلوك الجادة».

المطلب الثالث: «سُلُوكُ الجَادَّةِ» قرينة من قرائن الإعلال عند أئمة النقد.

المطلب الرابع: ضوابط الترجيح بمخالفة الجادة عند الأئمة النقاد.

ثالثًا: الفصل الثاني: الأحاديث التي صرَّح الإمام أبو حاتم على «سُلُوكُ الجَادَّةِ» فيها:

وتحته عشرة مباحث:

المبحث الأول: دراسة حديث: **«إذا وقع الذباب في إناء أحدكم».**

المبحث الثاني: دراسة حديث: **«كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي اثنتي عشرة ركعة».**

المبحث الثالث: دراسة حديث: **«من ترك الجمعة من غير عذر طبع الله على قلبه».**

المبحث الرابع: دراسة حديث: **«إياكم والظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة».**

المبحث الخامس: دراسة حديث: **«أن النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ثم راجعها».**

المبحث السادس: دراسة حديث: **«مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة ميتة».**

المبحث السابع: دراسة حديث: **«إِنَّ النَّاسَ يُحْشَرُونَ ثَلاَثَةَ أَفْوَاجٍ».**

المبحث الثامن: دراسة حديث: **«إذا أحب أحدكم أخاه فليعلمه».**

المبحث التاسع: دراسة حديث: **«أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا».**

المبحث العاشر: دراسة حديث: **«مَا ضَرَّ امْرَأَةً نَزَلَتْ بَيْنَ بَيْتَيْنِ مِنَ**

الأَنْصَارِ».

رابعًا: الخاتمة والنتائج والتوصيات.

خامسًا: الفهارس.

(منهـجي في هذا البــحـث)

اعتمدت في هذا البحث المنهج الاستقرائي النقدي، على التفصيل الآتي:

١- اهتممت ببيان أصل الاشتقاق اللغوي للتعريفات التي قمت بتعريفها لغة أثناء البحث؛ للعلاقة الوثيقة غالبا بين المعنى اللغوي، والمعنى الاصطلاحي.

٢- بَيَّنْتُ في الهامش معاني الألفاظ الغريبة، وذلك بالرجوع إلى كتب غريب الحديث، ومعاجم اللغة.

٣- خرجت الأحاديث من أمّهات كتب السنة المشهورة وغيرها، ومن كل ما أتيح لي الرجوع إليه من مصادر.

٤- رتبت مصادر التخريج على حسب المتابعة التامة، فالقاصرة، وإذا اتفقت المتابعات رتبت المصادر حسب الصحة، ثم الشهرة، ثم على وفاة المخرجين الأقدم فالأقدم.

٥- اعتمدت في تخريج المتابعات، والشواهد، على أصح مصادرها؛ فإن لم يوجد فعلى أشهرها، ولا استقصي في التخريج للمتابعات والشواهد رجاء الاختصار، مع عدم الاخلال بالمقصود.

٦- قمت بدراسة أسانيد كل وجه دراسة مفصلة، ثم اقتصرت في دراسة أسانيد المتابعات والشواهد على ذكر الراجح من حال الراوي، فإن كان الحديث في أصول «الصحيحين»، أو أحدهما اكتفيت بالعزو إليهما، ولا أدرس أسانيدهما؛ وذلك لتلقي الأمة لكتابيهما بالقبول.

٧- ترجمت للرواة ترجمة متوسطة ليست بالطويلة، ولا بالقصيرة، مع

مراعاة استيفاء أركان الترجمة، مقارنًا بين الأقوال، ومرجحًا بقرائن الترجيح المعروفة لدى أئمة هذا الشأن.

٨- حكمتُ على الحديث بحسب الإسناد المدروس بما يليق بحاله وفق القواعد المقررة في ذلك عند علماء هذا الشأن.

٩- إذا تقدمت ترجمة راو، وتكرر ذكر هذا الراوي في سند آخر، أحلت إلى الموضع السابق الذي فيه تفصيل الترجمة، ذاكرًا اسمه، وخلاصة حاله، ورقم الحديث الذي تقدم فيه من قبل.

١٠- ثم أذكر بعد ذلك الحكم على الحديث من وجهه الراجح، بعد دراسة أسانيد جميع الوجوه، بدون حكم جزئي على كل إسناد، وإنما يظهر الحكم بمقارنة الأسانيد خلال النظر والترجيح.

١١- بعد الحكم على الحديث مباشرة سقت الشواهد التي تشهد للحديث، أو لبعضه، أو لجزء منه، أو لمعناه، ثم قمت بدراسة أسانيد هذه الشواهد دراسة إجمالية، إذا كان الإسناد خارج «الصحيحين»، أو أحدهما.

أولًا: المبحث التمهيدي:

المطلب الأول: تَعْرِيفُ العِلَّةِ لغة واصطلاحًا:

العِلَّةُ في اللُّغَةِ: تعني المرض. قال في القَامُوسِ: «والعِلَّةُ - بالكَسْرِ -: المَرَضُ. عَلَّ يَعِلُّ، واعتلَّ، وأعلَّه الله تعالى فهو مُعَلٌّ، وعَلِيل، ولا تقل: مَعْلُول... »(١)، ويوصف الحديث بأنه مُعَلٌّ، ومُعَلَّلٌ، واستعملوا «المعلول» على قلة، وعدَّه النوويُّ أنه لحن(٢). وقال ابن الصلاح: «والمَعْلُول مرذول عند أهل العربية واللُّغة»(٣).

والذي يظهر لي أنها لفظة صحيحة لغة، لكنها قليلة الاستعمال، استعملها الإمام الشافعي في «الأم»(٤)، وهو إمام من أئمة العربية، وقال الزَّركشي رحمه الله: «والصَّواب أنه يجوز أن يقال: علَّه، فهو مَعْلُول، من العِلَّة والاعتلال، إلا إنه قليل»(٥). وقال العراقي: «قد حكاه جماعة من أهل اللُّغة»(٦).

قلت: والجامع بين التعريف اللغوي والاصطلاحي أن المحَدِّثين يُسمُّون كلّ ما يَقْدَحُ في الحديث عِلَّة؛ أَخْذًا من المعنى اللغويّ، وأن الحديث المُعَلَّ

١() ينظر: «القاموس المحيط»: (صـ: ١٠٣٥)، مادة: «عَلل»، و«مقاييس اللغة»: (١٤/٤)، مادة: «عَلَّ».

٢() ينظر: «التقريب والتيسير» للنووي: (صـ: ٤٣).

٣() ينظر: «مقدمة ابن الصلاح»: (صـ: ٨٩).

٤() ينظر: «الأم» للشافعي: (١٦٠/٣).

٥() ينظر: «النكت على مقدمة ابن الصلاح» للزركشي: (٢٠٥/٢، ٢٠٦).

٦() ينظر: «التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح» للعراقي: (صـ: ١١٦).

قد اطّلَع فيه أئمة النقد على قدح وضعف معنوي أخرجه من دائرة الصحة إلى دائرة المرض والوهن.

تعريف العلة اصطلاحًا:

من مجموع تعريفات متأخري المحدثين يظهر أن التعريف الذي استقر عليه غالب علماء المصطلح للعلة أنها: «سببٌ غامضٌ خفيٌ مؤثِّرٌ يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه».

فيؤخذ من هذا التعريف أن العلة عند علماء الحديث لابد أن يتحقق فيها شرطان، هما:

١ـ الغموض والخفاء، فلا تُطْلَق العلة على الظاهر.

٢ـ القدح في صحة الحديث، سندًا أو متنًا، فلا تُطْلَق العلة على غير القادح.

وبناء على هذا الاتجاه يمكن تعريف الحديث المُعَلِّ بأنه هو «الحديث الذي اطُّلع في سنده أو في متنه على سبب غامض قادح في صحته مع أن ظاهره السَّلامة».

وأما متقدمو المحدِّثين فإن العِلَّة عندهم أعمُّ من ذلك، فتطلق على العلل الظاهرة، والعلل الخفية، فالعلة عندهم هي: «السبب المؤثر في الحديث، قدح أم لم يقدح، ظهر أم خفي، في السند أم في المتن، في اللفظ أم في المعنى»(١).

وبناء على هذا الاتجاه يمكن تعريف الحديث المُعَلِّ بأنه هو «الحديث الذي اطُّلع في سنده أو في متنه على سبب قادح أو غير قادح، ظاهر أو

١() ينظر: «قواعد العلل وقرائن الترجيح»: (صـ: ١٠).

خفي، في اللفظ أو في المعنى».

وهذا الاستعمال يوجد كثيرًا في كتب متون الحديث، وكتب العلل، وكتب الضعفاء حيث يعلل النقاد بعض الأحاديث بعلل غير خفية؛ بل تكون في غاية الوضوح والظهور كالتعليل بالرَّاوي المتروك، وكذا التعليل بغيْر قادحٍ كإبدال صحابي بصحابي آخر، أو إبدال راو ثقة براوٍ آخر ثقة مثله، حتى إن الإمام التِّرمذيَّ سمَّى المنسوخَ معلولًا؛ لعدم العمل به، لا لعدم صحته؛ لاشتمال الصَّحيح على أحاديث منسوخة(١).

المطلب الثاني: أهمية علم العلل، ومنزلة من يهتم به:

يعتبر علم العلل من أجلِّ أنواع علوم الحديث، وأدقِّها وأشرفها منزلة، وأعلاها مكانة، وإنَّما يضطَّلع بذلك أهل الحفظ والخبرة، ويكمن له أهل الإتقان والفهم الثَّاقب، قال الحاكم: «معرفة علل الحديث من أجلِّ هذه العلوم»(٢).

ولست أبعد النُّجْعَةَ إن قلت: إن تكامل أدواته، وتوافر مفرداته، وتكاثر أمثلته وتطبيقاته تجعل منه فنًّا برأسه، وعلمًا مستقلًا.

قال الحاكم: «هو عِلْمٌ برأسه غير الصَّحيح والسَّقيم، والجرح والتَّعديل»(٣).

وقد كان العلماء يهتمون بنقد الأحاديث، ومعرفة عللها حتى وإن أدى هذا إلى قلة محفوظهم أحيانًا، فليست العبرة عندهم بحفظ الكم الكثير، أو

١() ينظر: «مقدمة ابن الصلاح»: (صـ: ٩٣).

٢() «المصدر السابق»: (صـ: ١١٨).

٣() ينظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم: (صـ: ١١٢).

الاهتمام بحفظ الجديد من الأحاديث، وإنما كان أهم ما يعتنون به هو دقة الفهم، وجودة المعرفة، ويهتمون بتمام بالضبط ومزيد الإتقان، والنقد والتحليل.

قال ابن المديني: «لَأَنْ أَعْرِفَ عِلَّةَ حَدِيثٍ هُوَ عِنْدِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عِشْرِينَ حَدِيثًا لَيْسَ عِنْدِي»(١).

وقال ابن مهدي: «لَأَنْ أَعْرِفَ عِلَّةَ حَدِيثٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَسْتَفِيدَ عَشَرَةَ أَحَادِيثَ»(٢).

ولصعوبة هذا العلم ووعورته ودقة مسالكه انبرى له الأئمة النقاد، والصيارفة الجياد

فلا يقوم بهذا العلم، ولا يُدرك عويص مسائله أي أحد، وإنما يكمن له الأئمة الحفاظ والنقاد الأفذاذ المعروفون بالفهم والحفظ، وكثرة المذاكرة، ومداومة السماع، وملازمة الشيوخ، وإدمان الترحال.

قال الحاكم: «إِنَّ الصَّحِيحَ لَا يُعْرَفُ بِرِوَايَتِهِ فَقَطْ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ بِالْفَهْمِ وَالْحِفْظِ وَكَثْرَةِ السَّمَاعِ، وَلَيْسَ لِهَذَا النَّوْعِ مِنَ الْعِلْمِ عَوْنٌ أَكْثَرَ مِنْ مُذَاكَرَةِ أَهْلِ الْفَهْمِ وَالْمَعْرِفَةِ لِيَظْهَرَ مَا يَخْفَى مِنْ عِلَّةِ الْحَدِيثِ، فَإِذَا وُجِدَ مِثْلُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ بِالْأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ غَيْرِ مُخَرَّجَةٍ فِي كِتَابِي الْإِمَامَيْنِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ لَزِمَ صَاحِبَ الْحَدِيثِ التَّنْقِيرُ، عَنْ عِلَّتِهِ، وَمُذَاكَرَةِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِهِ لِتَظْهَرَ عِلَّتُهُ»(٣).

١() ينظر: «العلل لابن أَبي حاتم»، مقدمة المصنف: (صـ: ٣-٤)، والجامع للخطيب: (٢٩٥/٢).

٢() ينظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم: (صـ: ١١٢)، و«الجامع» للخطيب: (١٩١/٢).

٣() ينظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم: (صـ: ٥٩).

وتكلم الحافظ ابن رجب عن هؤلاء الحفَّاظ فقال: «فَالْجَهَابِذَةُ النُّقَّادُ الْعَارِفُونَ بِعِلَلِ الْحَدِيثِ أَفْرَادٌ قَلِيلٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ جِدًّا، وَأَوَّلُ مَنِ اشتَهَرَ فِي الْكَلَامِ فِي نَقْدِ الْحَدِيثِ ابْنُ سِيرِينَ، ثُمَّ خَلَفَهُ أَيُّوبُ السِّخْتِيَانِيُّ، وَأَخَذَ ذَلِكَ عَنْهُ شُعْبَةُ، وَأَخَذَ عَنْ شُعْبَةَ يَحْيَى الْقَطَّانُ وَابْنُ مَهْدِيٍّ، وَأَخَذَ عَنْهُمَا أَحْمَدُ، وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَأَخَذَ عَنْهُمْ مِثْلُ الْبُخَارِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ وَأَبِي زُرْعَةَ وَأَبِي حَاتِمٍ»(١).

وهؤلاء النقاد هم «الَّذِينَ كَثُرَتْ مُمَارَسَتُهُمْ لِكَلَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلِكَلَامِ غَيْرِهِ، وَلِحَالِ رُوَاةِ الْأَحَادِيثِ، وَنَقَلَةِ الْأَخْبَارِ، وَمَعْرِفَتِهِمْ بِصِدْقِهِمْ وَكَذِبِهِمْ وَحِفْظِهِمْ وَضَبْطِهِمْ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ لَهُمْ نَقْدٌ خَاصٌّ فِي الْحَدِيثِ يَخْتَصُّونَ بِمَعْرِفَتِهِ، كَمَا يَخْتَصُّ الصَّيْرَفِيُّ الْحَاذِقُ بِمَعْرِفَةِ النُّقُودِ جَيِّدِهَا وَرَدِيئِهَا، وَخَالَصِهَا وَمَشُوبِهَا»(٢)

وقال العلائي: «التَّعليل أمر خفي، لا يقوم به إلا نقاد أئمة الحديث دون من لا اطلاع له على طرقه وخفاياه»(٣).

وقال الخطيب: «فَمِنَ الْأَحَادِيثِ مَا تَخْفَى عِلَّتُهُ فَلَا يُوقَفُ عَلَيْهَا إِلَّا بَعْدَ النَّظَرِ الشَّدِيدِ وَمُضِيِّ الزَّمَنِ الْبَعِيدِ»(٤).

وذكر الحافظُ ابن حجر، عن شيخه العَلاَئي ـ رحمهما الله تعالى ـ أنه قال: «وهذا الفَنُّ أغمضُ أنواعِ الحديث، وأَدَقُّها مَسْلَكًا، ولا يقومُ به إلا مَنْ منحَهُ اللهُ فَهْمًا غائصًا، واطِّلاَعًا حاويًا، وإدراكًا لمراتبِ الرواة، ومعرفةً

١() ينظر: «جامع العلوم والحكم»: (١٠٧/٢).

٢() «المصدر السابق»: (١٠٥/٢).

٣() ينظر: «نكت ابن حجر على ابن الصلاح»: (٧١٤/٢).

٤() ينظر: «الجامع» للخطيب: (٢٥٦/٢).

ثاقبة؛ ولهذا لم يَتَكَلَّمْ فيه إلا أفرادُ أئمَّةِ هذا الشأنِ وحذاقُهم؛ كابنِ المَدِينيّ، والبخاري، وأبي زُرْعة، وأبي حاتِم، وأمثالهم، وإليهم المَرْجِعُ في ذلك؛ لِمَا جعَلَ اللهُ فيهم مِنْ معرفةِ ذلك والاطِّلاعِ على غَوامضه، دون غيرهم مِمَّنْ لم يُمارِسْ ذلك»(١).

ثم قال رحمه الله تعالى: «وقد تقصر عبارة المعلِّلِ عن إقامة الحجَّة على دعواه، كالصَّيرفيّ في نقد الدِّينار والدِّرهم»(٢).

المطلب الثالث: كيفية كشف العلة وطرق معرفتها:

تعتمد معرفة علة الحديث، وتصويرها، وكشفها، ودفعها إجمالًا على **ثلاثة أمور**:

أولًا: جمع طرق الحديث الواحد على سبيل الاستقصاء، وتخريج كل وجه على حدة.

ثانيًا: التصوير الجيد للخلاف، ثم تحديد مدارالإسناد الذي حصل عليه الخلاف، وذلك بالنَّظر في الرَّاوي المشترك بين الطُّرق.

فالمدار: هو الراوي الذي يلتقي عنده إسنادان فأكثر، ثم يحدد الرُّواة الذين اختلفوا على هذا المدار في كل وجه من وجوه الخلاف.

ثالثًا: تخريج الأحاديث بحسب وجوه الخلاف، مع مراعاة المتابعات للوجه المراد تخريجه، ثم دراسة إسناد كل وجه على حدة، دون إهمال لمسألة التوثيق المقيد، والتضعيف المقيد أثناء دراسة أحوال الرواة.

رابعًا: الموازنة بين هذه الطُّرق بالفهم والمعرفة، وتطبيق قواعد

١() ينظر: «نزهة النظر» لابن حجر: (صـ: ٢٢٦)، وينظر «النكت»: (٧١١/٢).

٢() ينظر: «نزهة النظر» لابن حجر: (صـ: ٢٢٦).

المحدِّثين في التَّرجيح بين الرِّوايات المختلفة، ويكون التَّرجيح بين الرُّواة على أساس القواعد العلمية، والضوابط المنهجية المستفادة من صنيع علماء العلل السَّابقين في كتبهم(١).

وإلى هذا أشار الخطيب البغدادي ـ رحمه الله تعالى ـ بقوله: «وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ وَيَنْظُرَ فِي اخْتِلَافِ رُوَاتِهِ وَيُعْتَبَرَ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ وَالضَّبْطِ»(٢).

وقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ ـ رحمه الله ـ مبينًا أهمية جمع الطرق في كشف العلة ودفعها: «الْبَابُ إِذَا لَمْ تُجْمَعْ طُرُقُهُ لَمْ يُتَبَيَّنْ خَطَؤُهُ»(٣).

المطلب الرابع: قرائن الترجيح بين الروايات عند أئمة النقد:

يُدرِك علماء العلل وأئمة النقد العلَّةَ بأمور مختلفة، وطرائق متعددة تظهر لهم أثناء عملية جمع الطرق، ومقارنة المرويات؛ منها التَّفرد، والمخالفة، والقرائن، وغير ذلك.

والذي يعنيني في هذا المطلب أن أتناول بإيجاز مسألة «القرائن»؛ وذلك لأن القضية محل البحث هي قرينة من قرائن الترجيح، كما سبق أن أوضحت من ذي قبل، مكتفيًا في ذلك بعرض أشهر القرائن المستعملة عند النقاد؛ ليتناسب مع هدف البحث ومقصوده.

وقبل الشروع في الكلام عن بعض القرائن المستعملة عند أئمة العلل، ينبغي أن أذكر تعريف القرينة لغة واصطلاحًا، وذكر المحدثين لأهميتها

١() ينظر: « قواعد العلل وقرائن الترجيح (صـ: ٤٠)» .

٢() ينظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي: (٢٩٥/٢).

٣() «المصدر السابق»: (٢٩٦/١).

في معرفة العلة وكشفها في كتبهم.

القرينة لغة: فعيلة بمعنى المفاعلة، مأخوذ من المقارنة، قال ابن فارس ـ رحمه الله ـ: «الْقَافُ وَالرَّاءُ وَالنُّونُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ: أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى جَمْعِ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ، وَالْآخَرُ شَيْءٌ يَنْتَأُ بِقُوَّةٍ وَشِدَّةٍ»[1]، والمناسب للمعنى الاصطلاحي هو الأصل الثاني، فكأنَّ القرينة دليل قوي وحجة تدفع الباحث وتضطره إلى ترجيح أحد الوجهين على الآخر[2].

واصطلاحًا:

قال الجرجاني ـ رحمه الله ـ: «وفي الاصطلاح، أمر يشير إلى المطلوب»(٣).

وعليه يكون تعريف القرينة المتعلق بباب الترجيح هو: «أمر يشير إلى ترجيح رواية للحديث على أخرى ظاهرها مخالفتها»[4].

وقد تُعَرَّف قرينة الترجيح بأنها: «الصارف التابع المتمم للمراد قبولًا وردًّا»[5].

وقد تطرق المحدثون إلى ذكر القرائن أثناء كلامهم في كتب المصطلح عن الحديث المعل، قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «ثمَّ الوَهَمُ إِنِ اطُّلِعَ

---

(١) يُنْظَر «معجم مقاييس اللغة»: (٧٦/٥).

(٢) يُنْظَر «قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وفي زيادة الثقة عند الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري»: (١٧٥/١).

٣() يُنْظَر «التعريفات»: (١٧٤/١).

(٤) يُنْظَر «قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وفي زيادة الثقة...»: (١٧٥/١).

(٥) يُنْظَر «قرائن ترجيح التعديل والتجريح»: (صـ: ١٥) بتصرف يسير ليناسب المقام هنا.

عَليهِ بِالقَرائِنِ الدَّالَّةِ على وَهَمِ راويهِ مِن وَصْلِ مُرْسَل، أَو مُنْقَطع، أَو إدخال حَديثٍ في حَديثٍ، أَو نحوِ ذلك مِن الأشياءِ القادحةِ. وتَحْصُلُ معرفةُ ذلك بكثرةِ التَّتبُّعِ، وجَمْعِ الطُّرُقِ؛ فهذا هو المُعَلَّلُ»[1].

وقال ابن حجر أيضًا ـ رحمه الله ـ: «والذي يجري على قواعد المحدِّثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والردِّ، بل يرجِّحون بالقرائن»[2].

وقال ـ رحمه الله ـ في موضع ثالث: «فتبيَّن أن ترجيح البخاريِّ لوصل هذا الحديث على إرساله لم يكن لمجرد أن الوصل معه زيادة ليست مع المرسل، بل بما يظهر من قرائن التَّرجيح»[3].

وقال الحافظ العلائي ـ رحمه الله ـ عند كلامه عن الاختلاف: «فإن استوى عددهم مع استواء أوصافهم وجب التَّوقف حتى يترجَّح أحد الطريقين بقرينة من القرائن، فمتى اعتضدت إحدى الطَّريقين بشيء من وجوه التَّرجيح حُكِمَ لها، ووجوه التَّرجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط له، بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كلُّ حديث يقوم به ترجيح خاص، لا يخفى على الممارس الفطن الذي أكثر من جمع الطرق»[4].

وقال الحافظ ابن عبد الهادي ـ رحمه الله ـ عند ذكر زيادة الثِّقات: «... وَتُقْبَلُ ـ يعني: الزيادة ـ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ لِقَرَائِنَ تَخُصُّهَا، وَمَنْ حَكَمَ فِي ذَلِكَ

---

(١) يُنْظَر «نزهة النظر»: (صـ: ٨٩).
(٢) يُنْظَر «نكت ابن حجر على ابن الصلاح»: (٦٨٧/٢).
(٣) يُنْظَر «النكت»: (٦٠٧/٢).
(٤) يُنْظَر «النكت»: (٧٧٨/٢)، و«توضيح الأفكار»: (٢٨/٢).

حُكْمًا عَامًّا فَقَدْ غَلِطَ، بَلْ كُلُّ زِيَادَةٍ لَهَا حُكْمٌ يَخُصُّهَا»[1].

وقد أوضح البقاعي ـ رحمه الله ـ هذه المسألة متعقبًا ابن الصلاح بقوله: «ثم إنَّ ابنَ الصلاحِ خلطَ هنا طريقةَ المحدّثينَ بطريقةِ الأصوليينَ، على أنَّ لحذاقِ المحدّثينَ في هذهِ المسألةِ نظرًا آخرَ لم يحكهِ، وهو الذي لا ينبغي أنْ يُعْدَلَ عنه، وذلكَ أنهم لا يَحْكُمُونَ فيها بحكمٍ مُطَّرِدٍ، وإنما يدورونَ في ذلِكَ مع القرائنِ»[2].

من خلال العرض السابق لأقوال الحفاظ يظهر أن الحكم الذي يُعَلَّل به الأحاديث ليس حكمًا واحدًا مطردًا يجريه الناقد في كلِّ حديث معل، وإنما كلُّ حديث له حكم خاص به عندهم، وقد تختلف أحكام الأئمة على الحديث الواحد، فلربما رجح أحدهم الوصل، ورجح إمام آخر الارسال مثلًا؛ وسبب ذلك تباين معرفتهم بقرائن الترجيح بين المرويات، واطلاع بعضهم على أمور لم يطلع عليها الآخرون فتباينت أحكامهم، واختلفت تعليلاتهم.

وقرائن الترجيح المستعملة عند أئمة النقد للموازنة بين الروايات المختلفة كثيرة؛ منها ما يغلب استعمال علماء العلل لها، ويعتمدها كثير من الحفاظ، ومنها ما يقل استعمالهم لها بحسب أحوال روايات الأحاديث المختلفة، وبحسب أحوال الرواة.

<u>فمن القرائن المستعملة كثيرًا عند أئمة النقد للترجيح بين الروايات ما يلي:</u>

---

(١) يُنْظَر مقدمة «تنقيح التحقيق»: (صـ: ٧٣)، و«نصب الراية»: (٣٣٦/١).

(٢) يُنْظَر «النكت الوفية بما في شرح الألفية»: (٤٢٦/١)، وينظر أيضًا «توضيح الأفكار»: (٣٠٨/١).

١ـ التَّفَرُّد: وتَرِدُ هذه القرينة في الحديث الفرد أو الغريب الذي تفرد به راويه تفردًا مطلقًا أو نسبيًّا، وقد استعمل الحفاظ ألفاظًا تُبيّن هذه القرينة وتدل عليها؛ مثل: «لا يُتَابع عليه»، أو «تفرد به فلان عن فلان»، أو قولهم «حديث غريب لا نعلمه إلا من حديث فلان»، أو «لم يروه فلان إلا عن فلان»، ومثل ذلك.

والإعلالُ بالتفرُّدِ كثيرٌ عند أهلِ العلمِ بالحديث؛ علَّل به البخاريُّ، والبَزَّارُ، والعُقَيْليُّ، والطبرانيُّ، وابنُ عَدِيٍّ، والدارقطنيُّ، وأبو نعيم الأصبهانيُّ، وغيرهم.

قال السيوطي ـ رحمه الله: «وَتُدْرَكُ الْعِلَّةُ بِتَفَرُّدِ الرَّاوِي»(١).

٢ـ العدد: إن من أهم القرائن التي يستعملها الحفاظ للترجيح بين الروايات المختلفة قرينة: ترجيح رواية الأكثر، وقد صرحوا بأن العدد من الرواة أولى بالحفظ من الواحد(٢).

ويستعملون في هذه القرينة ألفاظًا مثل قول ابن معين في حديث: «رَوَاهُ النَّاسُ كُلُّهُم عَن الْأَعْمَش عَن مُجَاهِد مُرْسَلًا»(٣)، وقوله: «إِنَّمَا يروِيهِ النَّاس مُرْسلًا»(٤).

وقول البيهقي: «وَالْجَمَاعَةُ أَوْلَى بِالْحِفْظِ مِنَ الْوَاحِدِ»(٥).

١() ينظر: «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي»: (٢٩٥/١).

(٢) يُنْظَر «اختلاف الحديث» (يقع في الجزء ٨ من كتاب الأم): (٨/ ٦٣٤)، و«شرح علل الترمذي»: (٢١١/١).

٣() ينظر: «تاريخ ابن معين - رواية الدوري»: (٦٦/٤)، برقم: (٣١٧٥).

٤() ينظر: «المصدر السابق»: (١٤١/٣)، برقم: (٥٩٤).

٥() ينظر: «السنن الكبرى للبيهقي»: (٢٣٤/٧)، و(٣٠٩/١٠)، و«شعب الإيمان»: (٦/

وقد أوضح الخطيب البغداي سبب الترجيح بهذه القرينة فقال: «وَيُرَجَّحُ بِكَثْرَةِ الرُّوَاةِ لِأَحَدِ الْخَبَرَيْنِ؛ لِأَنَّ الْغَلَطَ عَنْهُمْ وَالسَّهْوَ أَبْعَدُ، وَهُوَ إِلَى الْأَقَلِّ أَقْرَبُ»(١).

وقال الذهبي ـ رحمه الله: «وإن كان الحديثُ قد رَوَاه الثَّبْتُ بإسنادٍ، أوْقَفَه، أو أَرسَلَه، ورفقاؤه الأثباتُ يُخالفونه: فالعِبرةُ بما اجتَمَع عليه الثقاتُ، فإنَّ الواحد قد يَغلَط»(٢).

٣ـ الحفظ: وهذه القرينة من أهم القرائن في التَّرجيح بين الرِّوايات المختلفة، فالرواة متفاوتون في حفظهم للحديث، وإتقانهم له؛ فمنهم الحافظ المتقن، ومنهم من له أوهام يسيرة، ومنهم من هو سيِيء الحفظ، وغير ذلك.

والحفظ نوعان: حفظ صدر، وحفظ كتاب، فإذا تعارضت رواية الحافظ الثقة مع روايات مَن هم أحفظ منه، كان الترجيح لرواية الأحفظ.

قال الإمام الشافعي ـ رحمه الله: «وأهلُ الحديث مُتَبَايِنُونَ: فمِنْهم المعروف بعِلْمِ الحديث، بطلَبه وسماعه مِن الأب والعمِّ وذَوِي الرَّحِمِ والصَّدِيقِ، وطُولِ مُجالَسَة أهلِ التَّنازُع فيه، ومَنْ كان هكذا كان مُقَدَّمًا في الحِفْظ، إنْ خالَفه مَنْ يَقصرُ عنه كان أوْلَى أنْ يُقْبَل حديثُه ممن خالفه مِنْ أهل التقصير عنه»(٣).

---

٨١)، و(٢٢/٨) (١٨٧/١١).

١() ينظر: «الكفاية في علم الرواية»: (صـ: ٤٣٦).

٢() ينظر: «الموقظة في علم مصطلح الحديث»: (صـ: ٥٢)، وينظر: «قواعد العلل»: (صـ: ٥٧).

٣() ينظر: «الرسالة»: (٣٨٢/١، ٢٨٣).

وقد علل الإمام أحمد ترجيح رواية الأحفظ بقوله الذي حكاه عنه أبو الوفاء ابن عقيل البغدادي: «المشهورُ بالروايةِ أَولَى، ووجهُ ذلكَ أَن الأتقنَ والأحفظَ، النفسُ إلى روايَتهِ أسكنُ، والظنُّ بصحَّتِها أغلَبُ؛ لأَنَّهُ يكونُ عن السَّهوِ والشّبْهةِ أبعدَ»(١).

وقد استعمل الحفاظ هذه القرينة في مواطن كثيرة من كتبهم أثناء تطبيقاتهم؛ فعلى سبيل المثال قول الإمام أحمد الذي نقله عنه الإمام أبو داود: «هَمَّامٌ عِنْدِي أَحْفَظُ مِن أَيُّوب أَبِي العَلاء»(٢).

وقال النسائي: «عُمَارَةُ أَحْفَظُ مِنْ يَحْيَى وَحَدِيثُهُ أَوْلَى بِالصَّوَابِ»(٣).

وقال النسائي في حديث: «قَتَادَةُ أَثْبَتُ وَأَحْفَظُ مِنْ أَشْعَثَ»(٤).

وغير ذلك من الأمثلة كثير.

٤- اختصاص الراوي بشيخه: اعتنى النقاد بمعرفة طبقات الحفَّاظ، ورتب الرواة عنهم، وأشهر تلاميذهم، وأثبت أصحابهم، وأكثرهم ملازمة لهم، وممارسة لأحاديثهم؛ فتجدهم يهتمون بمعرفة أصحاب نافع، ومالك، والأعمش، والثوري، وشعبة، والزهري، وقتادة، وأبي إسحاق السبيعي، وغيرهم من المكثرين، آخذين في الاعتبار قوة الحفظ أو صحة الكتابة عند أصحابهم، أو طول الملازمة وقِدَمِهَا، ونحو ذلك.

قال البيهقي - بعد أن أورد طبقات الرواة عن ابن معين، وغيره - :

١() ينظر: «الواضح في أصول الفقه»: (٨١/٥).

٢() ينظر: «سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل»: (صـ: ٢٤٢).

٣() ينظر: «سنن النسائي الصغرى»: (٥١٥٨/١٦٣/٨).

٤() ينظر: «المصدر السابق»: (٣٢١٤/٥٩/٦).

«دَلَّ عَلَى شِدَّةِ جُهْدِهِمْ فِي مَعْرِفَةِ الرُّوَاةِ وَمَعْرِفَةِ مَدَارِجِهِمْ فِي الْعَدَالَةِ، وَالْمَعْرِفَةِ، وَالْحِفْظِ، وَالْإِتْقَانِ فِي الرِّوَايةِ، حَتَّى يُمْكِنَ تَرْجِيحُ رِوَايَةِ أَحْفَظِ الرَّاوِيَيْنِ وَأَتْقَنِهِمَا عَلَى رِوَايَةِ دُونِهِ فِي الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ»(١).

وقد بيَّن الحافظ ابن رجب الحنبلي ـ رحمه الله ـ أن التمكن من معرفة هذه القرينة وممارستها، والوقوف على مفرداتها هو السبيل إلى التمكن من دقائق علم علل الحديث فقال:

«اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين:

أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هين؛ لأن الثقات والضعفاء قد دونوا في كثير من التصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف.

والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاحتلاف، إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع، ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث»(٢).

وقد استعمل النقاد هذه القرينة كثيرًا، وأولوها عناية خاصة؛ وذلك للتَّرجيح بين الرُّواة المختلفين على شيوخهم المكثرين من الرواية، واستعملوا لها ألفاظًا متعددة مثل: «فلان أثبت أصحاب فلان»، أو «أتقنهم»، أو «أحفظ الناس فيه»، أو «كان أفهم لحديثه»، أو «كان يعرض عليه»، أو «كان يكتب»، أو «لازمه كثيرًا»، أو «كان خريجه،

١() ينظر: «المدخل إلى السنن الكبرى» للبيهقي: (صـ: ١٠٣).

٢() ينظر: «شرح علل الترمذي»: (٦٦٣/٢).

ودريبه»، أو «ثبت عنده حتى نَبَتَ»، أو «هو أدرى به»، أو «أعرف بحديثه»، أو «روى عنه قبل الاختلاط»، أو «أقدم سماعًا»، ونحو ذلك مما يدلُّ على تمييز هذا التلميذ عن بقية تلاميذ الشيخ في شيء يقتضي تقديمه عند الاختلاف.

بل ويفرقون في ذلك بين طول الملازمة وقصرها بقولهم: «كان من الأصحاب»، أو «كان من الشيوخ»، ويحكمون لأصحاب المنزلة الأعلى على أصحاب المنزلة الأدنى.

٥- سلوك الجادة: ويُقصَد بها عند المحدثين الإسناد المعروف الذي رُويَ به أحاديث كثيرة، وهذه القرينة هي موضوع هذه الدراسة ومقصودها، فسوف يأتي الكلام بالتفصيل عنها بمشيئة الله تعالى ومعونته.

٦- ترجيح رواية آل الراوي وقرابته: من القرائن المشعرة بضبط الراوي ومزيد حفظه: أن تكون روايته عن رجل من أهل بيته (عن أبيه مثلًا، أو ابنه، أو قريبه، أو مولاه، ونحو ذلك)؛ ورجَّح النقاد روايته لكونه ألزم الناس له، وأكثرهم دراية بحديثه، ويمكنه الاطلاع على ما لا يطلع عليه غيره، حتى إنه يمكنه ـ في الغالب ـ أن يسمع منه مرة ومرة ومرات، فإذا اختلف الرواة عن شيخ لهم في حديث، وكان راوي أحد الوجهين من أهل بيته، قُدِّمت روايته، ورُجِّحَت(١).

وقد استعمل الإمام أَبُو زُرْعَةَ هذه القرينة للترجيح بين روايتين فقال: «حديثُ مُحَمَّد بْن يَزِيد أشبَهُ عَنْ أَبِيهِ؛ لأنه أفهَمُ بحديث أَبِيهِ»(٢).

١() ينظر: «قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ...»: (٢١٣/١).

٢() ينظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم: (٥٧١/٤)، مسألة: (١٦٤٧).

واستعملها كذلك ابن عمار الشهيد حيث قال: «وَمُعَاوِيَة كَانَ أعلم عندنَا بِحَدِيث أَخِيه زيد بن سَلام من يحيى بن أبي كثير»(١).

واستعملها الشَّافِعِيُّ فيما نقله عنه البيهقي قال: «قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَقُلْتُ لَهُ: رَوَاهُ عُرْوَةُ، وَالْقَاسِمُ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ زَوْجَ بَرِيرَةَ كَانَ عَبْدًا وَهُمَا أَعْلَمُ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ مِمَّنْ رَوَيْتَ هَذَا عَنْهُ قَالَ: فَهَلْ تَرْوُونَ عَنْ غَيْرِ عَائِشَةَ أَنَّهُ كَانَ عَبْدًا؟ فَقُلْتُ: هِيَ الْمُعْتِقَةُ وَهِيَ أَعْلَمُ بِهِ مِنْ غَيْرِهَا»(٢).

٧- ترجيح رواية بلدي الراوي: وهي من القرائن القوية، التي يرجح بها بين الروايات المختلفة؛ لأنَّ أهل البلد أعلم بشيوخ بلدهم، وأدرى بحديثهم من غيرهم من الغرباء؛ لطول ملازمتهم، وكثرة مخالطتهم، وحصول صحبتهم، فإذا حصل خلاف على نافع، ترجحت رواية المدنيين، وإذا اختلف الرواة على قَتادة رُجِّحَت رواية البصريين، وإذا اختلف أصحاب الأعمش قدمت رواية الكوفيين، وهكذا، مالم تأتِ قرينة أقوى تعارض ذلك(٣).

ذكر الخطيب بسنده إلى حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ قال: «كَانَ الرَّجُلُ يَقْدَمُ عَلَيْنَا مِنَ الْبِلَادِ، وَيَذْكُرُ الرَّجُلَ وَنُحَدِّثُ عَنْهُ وَنُحْسِنُ عَلَيْهِ الثَّنَاءَ، فَإِذَا سَأَلْنَا أَهْلَ بِلَادِهِ وَجَدْنَاهُ عَلَى غَيْرِ مَا نَقُولُ، قَالَ: وَكَانَ يَقُولُ: أَهْلُ بَلَدِ الرَّجُلِ أَعْرَفُ بِالرَّجُلِ».

قَالَ الْخَطِيبُ مُعَقِّبًا: لَمَّا كَانَ عِنْدَهُمْ زِيَادَةُ عِلْمٍ بِخَبَرِهِ، عَلَى مَا عَلِمَهُ

١() ينظر: «علل الأحاديث في صحيح مسلم»: (صـ: ٤٧، ٤٨).

٢() ينظر: « معرفة السنن والآثار»: (١٠/١٩٧/١٤١٨٠).

٣() ينظر: «قواعد العلل»: (صـ: ٨٣)، «قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ...»: (١/٢٢١).

الْغَرِيبُ مِنْ ظَاهِرِ عَدَالَتِهِ، جَعَلَ حَمَّادٌ الْحُكْمَ لِمَا عَلِمُوهُ مِنْ جَرْحِهِ، دُونَ مَا أَخْبَرَ بِهِ الْغَرِيبُ مِنْ عَدَالَتِهِ»(١).

واستعمل ابن حبان هذه القرينة فقال عقب تخريج حديث في «صحيحه»:

«اخْتَلَفَ شُعْبَةُ، وَالثَّوْرِيُّ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْخَبَرِ، وَهُمَا ثِقَتَانِ حَافِظَانِ إِلَّا أَنَّ الثَّوْرِيَّ كَانَ أَعْلَمَ بِحَدِيثِ أَهْلِ بَلَدِهِ مِنْ شُعْبَةَ، وَأَحْفَظُ لَهَا مِنْهُ»(٢).

وقال ابن عدي في ترجمة سَعْدِ بْنِ سَعِيد الجُرْجَانِيّ: «هو من أهل بلدنا ونحن أعرف به»(٣).

وقد غلَّط الإمام أبو حاتم الرَّازي ابنَ المبارك في حديثٍ؛ لكونه ليس من أهل بلد الشيخ المروي عنه، وعلَّل ذلك بقوله: «لأنَّ أهلَ الشَّامِ أعرفُ بِحَدِيثِهِمْ»(٤).

وقال في موضع آخر: «وأهلُ الشَّام أضبطُ لِحَدِيثِهِمْ مِنَ الغُرباء»(٥).

ورجَّح أبو حاتم رواية غير الثوريّ ـ مع كونه حافظًا ـ على روايته في نافع فقال: «الثَّوْرِيُّ حافظٌ، وأهلُ الْمَدِينَةِ أعلمُ بِحَدِيثِ نَافِعٍ مِنْ أَهْلِ الكُوفة»(٦).

٨ـ الترجيح بِقِدَمِ سماع الراوي: من جملة المرجحات عند المحدثين:

١() ينظر: «الكفاية في علم الرواية»: (صـ: ١٠٦).
٢() ينظر: «صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان»: (٣٣٨٤/١٧٨/٨).
٣() ينظر: « الكامل في ضعفاء الرجال»: (٣٩٨/٤).
٤() ينظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم: (٤٩٦/٣)، مسألة: (١٠٢٩).
٥() ينظر: «المصدر السابق»: (٥٦٨/٣)، مسألة: (١٠٩٢).
٦() ينظر: «المصدر السابق»: (٣٥٩/٣)، مسألة: (٩٣٢).

ترجيح رواية الراوي الأقدم سماعًا من شيخه، فيقدمون رواية من سمع قديمًا من الشيخ على رواية من سمع منه متأخرًا؛ ويعللون ذلك بأن قدم السماع يكون مظنة لقوة حفظ الشيخ وقت شبابه؛ لقرب عهده بسماع محفوظه، لا سيما وأن بعض الحفاظ قد تضعف ذاكرته بسبب كبر سنه فيخطيء في بعض الأحاديث التي كان قد أتقنها وأداها على الصواب في شبابه(١).

قال الذهبي ـ رحمه الله ـ في ترجمة هشام بن عروة: «الحَافِظُ قَدْ يَتَغَيَّرُ حِفْظُه إِذَا كَبِرَ، وَتَنْقُصُ حِدَّةُ ذِهْنِهِ، فَلَيْسَ هُوَ فِي شَيْخُوْخَتِه كَهُوَ فِي شَبِيْبَتِه، وَمَا ثَمَّ أَحَدٌ بِمَعْصُوْمٍ مِنَ السَّهْوِ وَالنِّسْيَانِ»(٢).

وقال الذهبي أيضًا مُعَلِّقًا على قول ابن أبي شيبة: «سَمِعْتُ منْ شَرِيْكٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ سَنَةً، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ أَحْفَظُ لِلْحَدِيْثِ مِنِّي اليَوْمَ»:

«صَدَقَ وَاللهِ، وَأَينَ حِفظُ المُرَاهِقِ مِنْ حِفْظِ مَنْ هُوَ فِي عَشْرِ الثَّمَانِيْنَ؟»(٣).

وقد رجَّح أبو عوانة رواية إِبْرَاهِيمَ بْنِ بَشَّارٍ الرَّمَادِيَّ معللًا ذلك بقوله: «لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ بَشَّارٍ الرَّمَادِيَّ كَانَ ثِقَةً مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ سُفْيَانَ وَمِمَّنْ سَمِعَ قَدِيمًا مِنْهُ»(٤).

٩ـ ترجيح رواية صاحب القصة: من القرائن المشعرة بضبط الراوي وحفظه أن يكون الراوي هو صاحب القصة المباشر لها، فإن صاحب

١() ينظر: «قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ...»: (٢٤٥/١).

٢() ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (٣٥/٦، ٣٦).

٣() ينظر: «المصدر السابق»: (١٢٤/١١).

٤() ينظر: « مستخرج أبي عوانة»: (٣٠٥/١).

القصة أعرف بها، وأدرى بأحداثها، وأعلم بملابساتها من غيره ممن لم يحضرها؛ فإذا خالفه غيره فيها رُجِّحَ قوله، وقُدِّمت روايته[1].

قال الحازمي وهو يعدد أوجه الترجيح بين الأحاديث: «أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الرَّاوِيَيْنِ صَاحِبَ الْقِصَّةِ فَيُرَجَّحُ حَدِيثُهُ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الْقِصَّةِ أَعْرَفُ بِحَالِهِ مِنْ غَيْرِهِ وَأَكْثَرُ اهْتِمَامًا»[2].

واستعمل الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ هذه القرينة وهو يرجح بين الروايات فقال: «الرَّاجِحَ أَنَّ الَّذِي قَالَ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ كَمَا رَوَاهُ أَبُو قَتَادَةَ وَهُوَ صَاحِبُ الْقِصَّةِ فَهُوَ أَتْقَنُ لِمَا وَقَعَ فِيهَا مِنْ غَيْرِهِ»[3].

١٠ـ ترجيح رواية الأعلم والأفقه: من قرائن الترجيح التي يستعملها المحدثون أيضًا: ترجيح رواية الأعلم والأفقه؛ فإن الفقيه عالم بمدلولات الألفاظ، وما يُحيل المعاني منها، بخلاف الراوي غير الفقيه فإنه قد يُحيل المعنى إذا لم يحفظ اللفظ على وجهه.

كما أن فقه الراوي وعلمه يساعدانه على ضبط الحديث وإتقانه، فالمعرفة والفهم يساعدان على سرعة الحفظ، وسهولة الضبط.

قال الجَعْبَرِيُّ: «رواية الفقيه مقدمة على رواية غيره؛ لأنه أعلم بمعاني الكلام؛ فيكون أتقن»[4].

وقال فخر الإسلام البزدوي وهو يتحدث عن الضبط: «... وَلِهَذَا قَصُرَتْ رِوَايَةُ مَنْ لَمْ يُعْرَفْ بِالْفِقْهِ عِنْدَ مُعَارَضَةِ مَنْ عُرِفَ بِالْفِقْهِ فِي بَابِ

١() ينظر: «قرائن الترجيح»: (٢٦٩/١).

٢() ينظر: «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار»: (صـ: ١١).

٣() ينظر: «فتح الباري» لابن حجر: (٤٠/٨).

٤() ينظر: «رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار»: (صـ: ١٦١).

التَّرْجِيحِ»(١).

وقد سأل وَكِيعُ بنُ الجَرَّاح بعض تلاميذه: «أَيُّ الْإِسْنَادَيْنِ أَحَبُّ إِلَيْكُمْ: الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَوْ سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ؟

فأجاب تلاميذه: الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

فَقَالَ وَكِيعٌ: الْأَعْمَشُ شَيْخٌ، وَأَبُو وَائِلٍ شَيْخٌ، وَسُفْيَانُ فَقِيهٌ، وَمَنْصُورٌ فَقِيهٌ، وَإِبْرَاهِيمُ فَقِيهٌ، وَعَلْقَمَةُ فَقِيهٌ. وَحَدِيثٌ يتَدَاوَلُهُ الْفُقَهَاءُ خَيْرٌ مِمَّا يتَدَاوَلُهُ الشُيُوخُ»(٢).

إلى غير ذلك من القرائن الكثيرة التي ذكرها العلماء والتي يمكنني أن أسوق بعضها إجمالًا:

منها **ترجيح رواية الأسن**.

ومنها **ترجيح رواية الصحيحين أو أحدهما على غيرهما**.

ومنها **ترجيح رواية من فصَّل في روايته**.

ومنها **ترجيح رواية من سمع إملاءً**.

ومنها **ترجيح رواية من سمع مرارًا وفي أكثر من مجلس**.

ومنها **ترجيح الرواية التي فيها قصة في السند أو في المتن**.

ومنها **ترجيح الرواية الأتم سياقًا**.

ومنها **ترجيح رواية من له متابعة معتبرة**.

ومنها **ترجيح الرواية التي لها شاهد معتبر**.

١() ينظر: «كشف الأسرار شرح أصول البزدوي»: (٣٩٧/٢).

٢() ينظر: «المدخل إلى السنن الكبرى» للبيهقي: (صـ: ٩٥، ٩٦).

ومنها **ترجيح الرواية التى كررها الراوي**.
ومنها **ترجيح الرواية التى لها أصل فى الجملة**.
ومنها **ترجيح الرواية الموافقة لعمل الراوي**.
ومنها **ترجيح رواية المتخصص فى مجال الراوي**.
ومنها **ترجيح الرواية التى لم يشك راويها**.
ومنها **ترجيح الرواية الموافقة للوقائع التاريخية الثابتة**.
ومنها **ترجيح الرواية المستقيمة المعنى**.
ومنها **ترجيح الرواية الموجودة فى كتاب الراوي**.
ومنها **ترجيح رواية من لم يقبل التلقين**.
ومنها **ترجيح رواية من يتعهد مروياته بالمذاكرة**.
ومنها **ترجيح رواية من يروي باللفظ**.
ومنها **ترجيح رواية من عُرف من عادته أنه لا يروي إلا عن ثقة**.
ومنها **ترجيح رواية الراوي قليل الخطأ على من فحش غلطه**.
ومنها **ترجيح رواية من يعتمد على كتابه مع حفظه**.
ومنها **ترجيح رواية من لم يُعرف بالتصحيف**.
ومنها **ترجيح الرواية السالمة من الغرابة**.
ومنها **ترجيح رواية من صحح الحفاظ روايته**.
ومنها **ترجيح رواية من لم يُعرف بالقلب والإبدال.**
ومنها **ترجيح رواية من لم يُعرف بالإدراج والإدخال.**
ومنها **ترجيح رواية من صرَّح بالسماع.**
ومنها **سعة رواية المختلف عليه**، فيصححون الوجهين معًا.
ومنها **وجود رواية تجمع الوجهين المختلفين:** فتكون هذه قرينة على

صحة الوجهين عن ذلك الشَّيخ(١).

إلى غير ذلك من قرائن الترجيح التي اهتم بها المحدثون والأصوليون في اصطلاحاتهم وتطبيقاتهم.

١() يراجع في هذا كتاب: «قواعد العلل»، وكتاب: «قرائن الترجيح»، وكتاب: «قرائن ترجيح التعديل والتجريح»، وكتاب: «قواعد الترجيح في اختلاف الأسانيد»، وكتاب: «مراتب الثقات وأثرها في رواية الحديث وعلله»، وغيرها.

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف وكتابه:

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام ابن أبي حاتم الرازي:

اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه: هو الإمامُ ابنُ الإمامِ، حافظُ الرَّيِّ وابنُ حافظها: عبدُ الرحمنِ بنُ أبي حاتمٍ محمَّدِ بنِ إدريسَ بنِ المُنْذِرِ بنِ داودَ بنِ مِهْرَانَ، أبو محمَّدٍ التَّمِيمِيُّ الحَنْظَلِيُّ؛ وهي نسبةٌ إلى دَرْبِ حنظلة بالرَّيِّ، كان يَسْكُنُهُ والدُهُ(١).

مولده: ولد سنة أربعين ومئتين (٢٤٠هـ).

نشأته، وطلبه للعلم: قال عن نشأته وطلبه للعلم: «لَمْ يَدَعْنِي أبي أَشْتغِلُ بالحديثِ، حتى قرأْتُ القرآنَ على الفَضْلِ بنِ شاذانَ الرازيِّ، ثم كَتَبْتُ الحديثَ»(٢).

ثم بعد أن فرَغَ عبدُ الرحمنِ مِنْ قراءةِ القرآنِ على ابن شاذان، بدأ في طلبِ الحديث، بمعونةِ أبيه وأبي زُرْعة، وكان مِنْ نِعَمِ اللهِ عليه أنْ رزقَهُ بهذَيْنِ الإمامَيْنِ اللَّذيْنِ عُنِيَا به(٣).

رحلاته: رحَلَ مع أبيه، فأدرَكَ ثقاتِ الشيوخِ بالحجاز، والشام، ومصر، والعراق، والجزيرة، وأصبهان، والسواحل، والثغور، وعرَفَ الصحيح من السقيم، ثم كانتِ الرحلةُ الثانيةُ بنفسِهِ بعد تمكُّنِ معرفتِهِ»(٤)، وحج ـ رحمه الله ـ مرتين.

١() ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٢٩/٢٦٣/١٣).

٢() ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٢٩/٢٦٣/١٣).

٣() ينظر: «التدوين في أخبار قزوين»: (١٥٤/٣).

٤() ينظر: «تاريخ دمشق»: (٣٩٣٣/٣٥٧/٣٥).

شيوخه: كان عبد الرحمن يسمعُ من الشيوخِ ويكتُبُ عنهم في أماكنَ شتَّى، حتى في الطريق، سمع من شيوخ لا يُحصَون كثرة؛ أشهرهم أبوه، وأبو زرعة، ومسلم بن الحجاج، وغيرهم.

تلاميذه: أَخَذَ عنه عددٌ كثيرٌ وجَمٌّ غفيرٌ من التلاميذ الذين كانوا يتنافسون في الأَخْذِ عنه، وبعضُهُمْ لازَمَهُ ملازمةً طويلةً؛ أشهرهم أبو عبد الله ابن منده، وأبو أحمد الحاكم، وأبو العباس الأصم، وغيرهم.

ثناء العلماء عليه: قال أبو يعلى الخليلي: «أَخَذَ عِلْمَ أبيه وأبي زُرْعة، وكان بَحْرًا في العلومِ ومعرفةِ الرجال والحديثِ الصحيحِ من السقيم... ويقال: إنَّ السُّنَّةَ بالرَّيِّ خُتِمَتْ به»(١).

وقال أبو الوليد الباجي: «عبد الرحمن ابن أبي حاتم ثِقَةٌ حافظ»(٢).

وقال ابن عساكر: «أَحَدُ الحُفَّاظ، صنَّفَ كتاب «الجَرْح والتعديل»، فأكثَرَ فائدتَهُ»(٣).

تصانيفه: صنَّف ابن أبي حاتم مصنفات كثيرة؛ من أشهرها: «الجرح والتعديل»، و«علل الحديث»، و«تفسير ابن أبي حاتم»، و«آداب الشافعي ومناقبه»، و«الزهد»، و«السنة»، وغيرها من الكتب.

قال يحيى بنُ مَنْدَهْ: «صنَّفَ ابنُ أبي حاتم «المُسْنَدَ في ألفِ جُزْءٍ، وكتابَ «الزُّهْد»، وكتابَ «الكُنَى»، وكتابَ «الفوائدِ الكبيرَ»، و«فوائدَ أهلِ الرَّيِّ»، وكتابَ «تقدمة الجرحِ والتعديلِ».

١() ينظر: «الإرشاد»: (٦٨٣/٢).

٢() ينظر: «تاريخ دمشق».

٣() ينظر: «المصدر السابق» .

وقال أبو يعلى الخَلِيليُّ: «وله مِنَ التصانيفِ ما هو أشهَرُ من أن يُوصَفَ؛ في الفقهِ، والتواريخِ، واختلافِ الصحابةِ والتابعينَ وعلماءِ الأمصارِ...» (١).

وفاته: تُوُفِّيَ ابنُ أبي حاتم ـ رَحِمَهُ اللهُ تعالى ـ في المحرَّمِ سنةَ سَبْعٍ وعشرين وثلاثِ مِئَةٍ (٣٢٧هـ)، بِالرَّيِّ، وهو في عَشْرِ التسعين، أي: وله بضعٌ وثمانون سنةً(٢).

المطلب الثاني: ترجمة موجزة لأبي حاتم الرازي(٣):

اسْمُهُ، ومولده، وطَلَبُهُ للعلم: هو محمد بن إدريس بن المُنْذِر بن داود بن مِهْران، الحَنْظَلِيُّ الغَطَفَانِيُّ الرازي.

مولده: وُلِدَ سنَةَ خَمْسٍ وتِسْعين ومئة (١٩٥هـ).

نشأته، وطلبه للعلم: طلب الحديثِ وكتب العلم في بواكير حياته؛ فبدأَ كتابةَ الحديثِ وهو ابنُ أربعَ عَشْرَةَ (١٤) سنةً.

رحلاته: رحل رحلته الأولى سنةَ ثلاثَ عَشْرَةَ ومئتين (٢١٣هـ) ـ وهو ابنُ ثمان عَشْرَةَ (١٨) سنة ـ، واستمرَّتْ أكثَرَ من سبع سنين.

ورحَلَ رحلةً أخرى في سنة اثنتَيْنِ وأربعين (٢٤٢هـ)، وتكبَّد المَشَاقَّ في رِحْلاته، ولاقى الشدائد في سبيل خدمة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

شُيُوخُهُ: سمع خَلْقًا لا يُحْصَوْنَ كثرةً؛ عدَّهم بعضهم فقال: قرابة ثلاثة

١() ينظر: «الإرشاد»: (٦٨٣/٢).

٢() ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٦٩/١٣).

٣() ينظر: «تاريخ بغداد»: (٤٥٥/٧٠/٢)، «تاريخ دمشق»: (٦٠٧٢/٣/٥٢)، «سير أعلام النبلاء»: (١٢٩/٢٤٧/١٣)، «تذكرة الحفاظ»: (٥٩٢/١١٢/٢).

الآف (٣٠٠٠) شيخ؛ من أشهرهم: الإمامُ أحمدُ بنُ حنبل، وعمرو بن عليٍّ الفَلاَّسُ، وقُتَيْبةُ بن سَعِيد، ويحيى بنُ مَعِين، ومحمدُ بن بَشَّار «بُنْدَار»، وغيرهم.

تَلاَمِيذُهُ: حدَّث عنه خَلْقٌ كثيرٌ؛ من أشهرهم: أبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وأبو بكر بن أبي الدُّنْيَا، وعبد الرحمن بن أبي حاتم «ابنه»، وابن صاعد، وغيرهم.

ثَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «سمعتُ موسى بن إسحاقَ القاضي يقول: ما رأيتُ أحفَظَ مِنْ والدك».

وقال يونس بن عبد الأعلى: «أبو زُرْعةَ وأبو حاتمٍ إماما خراسان. ودعا لهما، وقال: بقاؤُهُمَا صلاحٌ للمسلمين».

وقال الخطيب: «كان أبو حاتمٍ أحَدَ الأئمَّةِ الحفاظِ الأثبات».

ووصفه الذهبي بقوله: «الإمامُ الحافظُ الناقد، شيخُ المحدِّثين، كان من بحورِ العِلْم، طَوَّفَ البلادَ، وبَرَعَ في المَتْن والإسناد، وجمَعَ وصنَّف، وجَرَحَ وعدَّل، وصَحَّحَ وعلَّل».

وَفَاتُهُ:

قال أبو الحُسَيْن بن المُنَادِي وغيره: مات الحافظُ أبو حاتمٍ في شَعْبان سنةَ سَبْعٍ وسبعين ومئتين (٢٧٧هـ)، وقيل: عاش ثلاثًا وثمانين (٨٣) سنة رحمه الله تعالى.

المطلب الثالث: ترجمة موجزة لأبي زرعة الرازي(١):

١() ينظر: «تاريخ بغداد»: (٥٤٦٩/٣٢٥/١٠)، «سير أعلام النبلاء»: (٤٨/٦٥/١٣)،

اسْمُهُ، ونسبه، وكنيته، ولقبه:

هو الإمام، سيِّد الحُفَّاظ؛ عُبَيْدُ اللهِ بنُ عبدِ الكريمِ بنِ يزيدَ بنِ فَرُّوخ، مُحَدِّثُ الرَّيِّ، وجَدُّهُ فَرُّوخ: مولى عيَّاش بن مُطَرِّف بن عبد الله بْنِ عيَّاش بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ المَخْزُومي. وأبوه عبد الكريم هو خالُ رفيقِهِ أبي حاتم الرازي.

مولده: وُلِدَ أبو زُرْعة سنةَ مئتين (٢٠٠هـ)؛ على ما روى عن نفسه، وقيل في مولده غيرُ ذلك.

طلبه للعلم، ورحلاته، ومصنفاته: طلَبَ الحديثَ وهو فتًى صغيرٌ، وارتحَلَ إلى الحجازِ، والشامِ، ومِصْرَ، والعراقِ، والجزيرةِ، وخُرَاسان، وكتَبَ وصَنَّفَ تصانيف كثيرة.

شُيُوخُهُ: سَمِعَ أبو زرعة خلقًا كثيرًا؛ من أشهرهم: الإمامُ أحمد بن حنبل، وأبو الوليد الطَّيَالسي، وعبد الله بن مَسْلَمة القَعْنَبي، وعمرو بن عليٍّ الفَلاَّس، وأبو حاتمٍ الرازيُّ «رفيقُهُ»، وأبو نُعَيْم الفَضْل بن دُكَيْن، ويونس بن عبد الأعلى، وغيرهم.

تَلاَمِيذُهُ: حدَّث عنه خلق كثيرون أيضًا؛ من أشهرهم: الإمام مُسْلِمٌ، والتِّرْمِذيُّ، والنَّسَائيُّ، وابنُ مَاجَه، وأبو بكر بن أبي داود، وأبو عَوَانة الإسْفَرَايِيني، وعبد الرحمن بن أبي حاتم، وعبدُاللهِ ابنُ الإمامِ أحمد، وإبراهيمُ الحَرْبيُّ، وغيرهم.

ثَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ: قال ابن أبي شَيْبة: «ما رأيتُ أحفَظَ من أبي زُرْعة».

«تذكرة الحفاظ»: (٥٧٩/١٠٥/٢).

وقال محمد بن إسحاق الصاغانيُّ: «أبو زُرْعة يُشَبَّهُ بأحمدَ بنِ حنبل».

وقال عَليّ بْن الحُسَيْن بْن الجُنَيْد: «ما رأيتُ أحدًا أعلَمَ بحديثِ مالكٍ من أبي زُرْعة، وكذا سائرُ العلوم».

وقال إسحاقُ بن رَاهُوْيَهْ: «كلُّ حديث لا يعرفُهُ أبو زُرْعة الرازي فليس له أَصْلٌ».

وقال يونس بن عبد الأعلى: «حدَّثنا أبو زُرْعة، فقيل له: مَنْ هذا؟ فقال: إنَّ أبا زُرْعة أشهَرُ في الدنيا مِنَ الدنيا» .

وَفَاتُهُ: كانتْ وفاته رحمه الله تعالى في آخرِ يومٍ من سنة أربعٍ وستين ومئتين (٢٦٤هـ).

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ محمَّد بْنُ عليٍّ «وَرَّاقُ أبي زُرْعة»: حَضَرْنَا أبا زرعةَ بـ «ماشَهْرَانَ» وهو في السَّوْقِ[١]، وعنده أبو حاتمٍ، وابن وَارَةَ، والمنذرُ ابنُ شاذان، وغيرهم، فَذَكَروا حديثَ التلقين: «لَقِّنُوا موتاكم: لا إله إلا الله»[٢] واستَحْيَوْا من أبي زُرْعة أن يلقِّنوه، فقالوا: تَعَالَوْا نذكُرُ الحديثَ؛ فقال ابن وَارَةَ: حدَّثنا أبو عاصم، حدَّثنا عبد الحميد بن جعفر، عن صالح. وجعل يقولُ: ابن أبي. ولم يجاوزْهُ.

وقال أبو حاتم: حدَّثنا بُنْدَارٌ، حدَّثنا أبو عاصم، عن عبد الحميد بن جعفر، عن صالح. ولم يجاوز. والباقون سكتوا.

١() في السَّوْق، أي: في نَزْع الموت، كأنَّ الرُّوحَ تُسَاقُ لِتَخْرُجَ مِنْ البَدَنِ، ويقال له: السِّيَاقُ أيضًا، وهما مصدران مِنْ «سَاقَ يَسُوقُ» . انظر: "النهاية" لابن الأثير (٤٢٤/٢).

٢() أخرجه مسلم في «صحيحه»، كِتَابُ: الجنائز، بَابُ: تَلْقِينِ الْمَوْتَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ (٦٣١/٢)، برقم: (٩١٦)، من حديث أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، وأخرجه مسلم أيضًا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فقال أبو زُرْعة، وهو في السَّوْقِ: حدَّثنا أبو عاصم، حدَّثنا عبد الحميد، عن صالحِ بنِ أبي عَرِيب، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّة، عَنْ مُعَاذ بْنِ جَبَل، قَالَ: قَالَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كان آخِرَ كلامِهِ: لا إِلَهَ إلا اللهُ، دخَلَ الجَنَّةَ». وخرَجَت رُوحُهُ معه، رحمه الله تعالى ورضي عنه.

المطلب الرابع: التعريف بكتاب «علل الحديث» لابن أبي حاتم، وبعض مميزاته:

يُعَدُّ كتاب: «علل الحديث» لابن أبي حاتم من أهم المصنفات التي صنفت في علل الحديث، وأبدعها وأجودها عند أئمة هذا الشأن، وأنه حوى من الفوائد، والفرائد ما لا يجده الطالب في عشرات الكتب غيره؛ وعنه يقول الحافظ ابن كثير: «ومن أحسن كتاب وضع في ذلك

ـ يعني في علم علل الحديث ـ وأجله وأفحله: كتاب «العلل» لعلي ابن المديني شيخ البخاري، وكذلك «كتاب «العلل» لعبد الرحمن بن أبي حاتم، وهو مرتب على أبواب الفقه»(١).

وفي مَعْرِضِ ذكر الحافظ العراقي للكتب التي ينبغي لطالب علم الحديث العناية بها، قال: «ثُمَّ الكتبُ المتعلِّقةُ بعِلَلِ الحديثِ؛ فمنها كتابُ أحمدَ بنِ حنبلٍ، وابنِ المدينيّ، وابنِ أبي حاتِمٍ ...»(٢).

ويتكلم السخاوي أيضًا عن كتاب ابن أبي حاتم فيقول: «وكتابه في مجلد ضخم، مرتب على الأبواب، وقد شرع الحافظ ابن عبد الهادي في

١() ينظر: «اختصار علوم الحديث»: (صـ: ٦٤) .

٢() ينظر: «شرح ألفية العراقي»: (٥٢/٢).

شرحه، فاخترمته المنية بعد أن كتب منه مجلدًا على يسير منه»(١).

منهج ابن أبي حاتم في كتابه بإيجاز:

١ـ رتب الإمام ابن أبي حاتم كتابه على حروف المعجم، مفتتحًا كتابه بمقدمة عن أهمية علم العلل، ثم ثنى بكتاب الطهارة، ثم الصلاة ... وهكذا؛ مرتبا له على أبواب الفقه.

٢ـ لم يقسم الكتاب الواحد إلى أبواب، فكتاب الصلاة وغيره، دون تبويب، وليس هناك ترتيب بين المسائل، غير أنه ربما سرد عددًا من المسائل عن شيخ واحد كحماد بن سلمة؛ كما صنع في المسائل من رقم: (٣٢٦) إلى رقم: (٣٣٤).

٣ـ كثيرًا ما يسرد سؤالاته لأبيه متتالية، وكذا سؤالاته لأبي زرعة.

٤ـ وربما كرر المسألة الواحدة أكثر من مرة؛ فمنها مسائل يكون السؤال فيها موجهًا إلى أبيه مرة، وإلى أبي زرعة مرة أخرى كما في المسألتين رقم: (١١١٢، و١١٢٣)، ومنها مسائل جاءت في بابين مختلفين؛ فالتكرار هنا بسبب مناسبة المسألة للباب الذي وردت فيه؛ كما في المسألة رقم (١٠٦٧) في كتاب الجنائز، وهي تتعلق بفضل الصبر على المصيبة، فقد أعادها في كتاب الزهد برقم (١٨٧٠، و١٨٩٢)، ومنها مسائل جاءت مكررة في باب واحد، أو أبواب متفرقة، والسؤال موجه فيها إلى أبيه مثلا، أو أبي زرعة، لكن اختلف ترجيحه؛ كما في المسائل رقم (٧٨٨، و٨٥١، و٨٦٩)، ومنها مسائل جاءت مكررة في باب واحد، والسؤال موجه فيها إلى أبيه مثلا، أو أبي زرعة، لكن يوجد في سؤال

١() ينظر: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»: (٣/٣١٠).

زيادة عما في السؤال الآخر من غير اختلاف في الترجيح، فالظاهر في هذه الحال أن السؤال وجه إلى ذلك الإمام أكثر من مرة، فأجاب في كل مرة بجواب؛ كما في المسألتين رقم (١٢٩٤، و١٣٠٧)، و(٧٩١ و٨٠٩)، ومنها مسائل جاءت مكررة في باب واحد، والسؤال موجه فيها إلى إمام واحد، من غير اختلاف بين المسألتين؛ كما في المسألتين رقم (١٢٩٥، و١٣٠٨).

٥- وربما كرر بعض الأبواب، مثل قوله في المجلد الخامس: (صـ: ٣٤٢): «علل أخبار رويت في الدعاء»، فإنه كرره في المجلد السادس: (صـ: ٣٣٣) بنفس العنوان.

٦- وربما فرق أبواب الموضوع الواحد، مثل قوله في المجلد الرابع: (صـ: ٥٧٠): «علل أخبار رويت في القرآن وتفسير القرآن»، وفي المجلد السادس: (صـ:٦٣٥) قال: «علل أخبار رويت في حروف القرآن».

٧- ذكر ابن أبي حاتم في بعض المسائل بعض الكتب التي اعتمد عليها في بيان العلة؛ كقول أبي حاتم في المسألة رقم: (٢٠٨): «وكان في كتاب أبي زرعة»، وفي المسألة رقم: (١٠٤): «وقد كان أبو زرعة أخرج هذا الحديث في كتاب «المختصر».

<u>روايات الكتاب إجمالًا:</u>

لكتاب علل الحديث أربع روايات عن ابن أبي حاتم، وهي على الإجمال:

١) رواية أبي بكر محمد بن أحمد بن الفضل بن شهريار الأردستاني.

٢) رواية أبي أحمد الحسين بن علي بن محمد بن يحيى التميمي النيسابوري المعروف بـ «حسينك».

٣) رواية أبي الحسن علي بن بخار الرازي.
٤) رواية أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده.
ـ وهناك ثلاث روايات روى بعض الأئمة بها بعض المسائل، فقد تكون روايات لكتاب «العلل» بتمامه، وقد تكون لبعض مسائله، أو لبعض كتب ابن أبي حاتم الأخرى التي وردت فيها هذه المسائل. وهذه الروايات الثلاث هي:
١) رواية أبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري.
٢) رواية أبي الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني.
٣) رواية القاسم بن علقمة(١).

مميزات الكتاب:

تميز هذا الكتاب عن غيره من كتب العلل بأنه اشتمل على آراء كثير من الأئمة؛ كشعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، وأبي الوليد الطيالسي، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، ومسلم بن الحجاج، وغيرهم من أئمة النقد، فضلًا عن أحكام وآراء أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، التي شكلت معظم مادة هذا الكتاب.
ـ كما تميز الكتاب أيضًا بوجود أحكام لبعض الرواة الذين قد لا تجد لهم ترجمة كأسباط بن عزرة الذي حكم عليه أبو حاتم في المسألة (٢١٧٩) بأنه مجهول.
ـ كما تميز بتخريج أحاديث لا توجد في غيره من المصنفات الحديثية

١() ينظر مقدمة التحقيق لكتاب «علل الحديث» لابن أبي حاتم: (٢٩٣/١).

الأخرى، وعنه ينقل الأئمة ذلك الحديث[1]، وهناك عدة أحاديث نص الحافظ ابن عبد الهادي على أنه لم يجدها[2].

ـ كما يعرفنا هذا الكتاب الخلاف الحاصل بين المحدثين، وتختلف بسببه أحكامهم على الأحاديث؛ كالتفرد ونحوه؛ فهناك أحاديث أعلها أبو حاتم وأبو زرعة، وأخرجها الشيخان في «صحيحيهما» [3].

وهناك أحاديث اختلف فيها حكم أبي حاتم وأبي زرعة مع حكم الدارقطني[4]، أو غيره من الأئمة النقاد؛ كيحيى القطان[5].

بل يختلف حكم أبي حاتم أحيانًا مع حكم أبي زرعة[6].

وربما خالف عبد الرحمن بن أبي حاتم أباه[7]،

بل ربما اختلف قول الإمام الواحد منهم في مسألة واحدة[8]، وربما أشكل الأمر فتوقف عن الترجيح[9].

ـ كما يمتاز الكتاب ببيان أنه ليس كل اختلاف على الراوي يُعَدُّ قادحًا، بل مِن الرواة مَنْ هو مكثر من الرواية، فربما روى الحديث على وجوه

١() ينظر المسألة رقم: (٢٤٨)، وغيرها كثير.

٢() ينظر «تعليقة على العلل»: (صـ: ١٥٦).

٣() ينظر المسائل رقم: (١٢٤، ٢١٧، ٦٧٣، ٨٠٣، ٩١٦، ٩٢١، ١١٤٦)، وغيرها.

٤() كما في المسألتين رقم: (٦٧٦ و٨٦٩) ، وغيرهما.

٥() ينظر المسألة رقم: (٦٠٦).

٦() ينظر المسائل رقم: (٢٧٧، ٣٣٣، ٥٨٠، ٥٨١)، وغيرها.

٧() ينظر المسألة رقم: (١٩٢)، والمسألة رقم: (٢٧١٠).

٨() ينظر المسائل رقم: (٢٨٠، ٣٨٦، ٥٨١، ٧٨٨، ٨٥١، ٨٦٩).

٩() ينظر المسائل رقم: (٢٧٩، ٦٥٨، ٢٢٣٣)، وغيرها.

كلها صحيحة عنه؛ كقتادة، فإن مثل هذا في حديثه كثير(١).

ـ ويتميز أيضًا بالتنبيه على أنه ليس كل متابعة أو شاهد يرفع من درجة الحديث ويقويه؛ فكم من الأحاديث التي لا يعتد فيها أبو حاتم وأبو زرعة بمتابعة الراوي وإن كان غير متهم، بل ربما كان ثقة أحيانًا؛ لأنهم يرون أنه مخالفة، وليس متابعة(٢).

وغير ذلك من المميزات التي تميز بها الكتاب كثير(٣).

المبحث الثاني: الدراسة النظرية المتعلقة بـ «سُلُوك الجَادَّة»:

وتحته عدة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بـ«سُلُوك الجَادَّة» في اللغة، وفي اصطلاح المحدثين:

(أ) تعريف «سُلُوك الجَادَّة» في اللغة:

لا مندوحة قبل الشروع في بيان المعنى الاصطلاحي لـ **«سُلُوك الجَادَّة»** كمصطلح حديثي أن أبيّنَ هذه الكلمة كمُرَكَّب إضَافيٍّ يخضع لما يخضع له التركيب الإضافي بعامة؛ فننظر في دلالة المُضَاف «**سُلُوك**»، ثم في دلالة المُضاف إليه «**الجَادَّة**»، ثم يكون بعد ذلك النظر في الملابسة بين طرفي المُرَكَّب في ضوء العلاقة بين دلالتيهما عند علماء الاصطلاح.

فكلمة **«سُلُوك»** في اللغة: مصدر «سَلَكَ» يُقَال: سلك الْمَكَان يسلكه

١() ينظر المسألة رقم: (٦٨٤).

٢() ينظر المسائل رقم (٤٠، ٤٤، ١٢٨، ٢٠٥، ٥٤٨، ٦٧٠، ٧١٨، ١٢٩٢، ١٣٠٠).

٣() ينظر مقدمة التحقيق لكتاب «علل الحديث» لابن أبي حاتم: (١/٢٨٧، ٢٨٩).

سَلْكًا، وسُلُوكًا(١) بمعنى دخل ونفذ الشَيْءُ فِي الشَيْءِ. ويُقَالُ: «أَسْلَكْتُ»: أي: أدخلتُ الشيءَ في الشيءِ، قال ابن فارس: السِّينُ وَاللَّامُ وَالْكَافُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى نُفُوذِ شَيْءٍ فِي شَيْءٍ. يُقَالُ سَلَكْتُ الطَّرِيقَ أَسْلُكُهُ، وَسَلَكْتُ الشَّيْءَ فِي الشَّيْءِ: أَنْفَذْتَهُ(٢). وقولهم: سلك فلان الطريق أي: سار وذهب فيه، وقولهم: سَلَك يَده فِي جيبه، أَي: أَدْخَلَهَا فِيهِ(٣)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {اسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ} [القصص: ٣٢]، وقال جلَّ شأنه: {كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ} [الشعراء: ٢٠٠].

وأما كلمة **«الجَادَّة»** كما وردت في كتب اللغة والمعاجم فجاءت على معانٍ؛ منها: الطريق الصغير المنفرد وحده(٤)، وقيل: مُعْظَم الطَّرِيقِ وقصده(٥)، وقيل: المسلك الْوَاضِح(٦)، لكَونه يسير الناس فيه في الغالب. وقيل: هِيَ مُعْظَمُ الطَّرِيقِ وَوَسَطُهُ(٧). [وقيل: سَواء الطَّرِيقِ. وَقيل، وَسَطُه. وَقيل: هِيَ الطَّرِيق الأَعظمُ الّذي يَجمع الطُّرُقَ وَلَابُدَّ من المُرور عَلَيْهِ] (٨).

١() يُنْظَر «المحكم والمحيط الأعظم»: (٧١٦/٦)، «القاموس المحيط»: (٩٤٣/١)، و«تاج العروس»: (٢٠٥/٢٧).

٢() يُنْظَر «مقاييس اللغة»: (٩٧/٣).

٣() يُنْظَر «مختار الصحاح»: (١٥٢/١)، و«لسان العرب»: (٤٤٢/١٠).

٤() يُنْظَر «العين»: (٩/٦).

٥() يُنْظَر «معجم ديوان الأدب»: (٥٩/٣).

٦() يُنْظَر «تهذيب اللغة»: (٢٤٧/١٠).

٧() يُنْظَر «المغرب في ترتيب المعرب»: (٧٧/١).

٨() يُنْظَر «تاج العروس»: (٤٨٣/٧).

وقيل: هي الطريق إلى الماء(١). ويقال: ركب فلان الجادَّةَ، أي: أنَّه من أهل السُّنَّةِ(٢).

ومن مجموع ما سبق يمكن أن أخلص إلى أنَّ الجَادَّةَ هي وسط الطَّرِيق وقصده، وهي الطريق الواضح أيضًا،

كما أنها الطَّرِيقُ الْأَعْظَمُ الَّذِي يجمع الطّرق(٣).

وعليه فيكون معنى قولنا: «سَلَكَ فُلَانٌ الجَادَّةَ» من حيث اللغة: أي: سار ودخَلَ وذهَبَ في وسط الطريق الكبير المُمَهَّد الواضح الذي اعتاد الناس المَشْي الناس فيه.

(ب) تعريف «سُلُوك الجَادَّة» في اصطلاح المحدثين:

بناءً على ما تقدم يُمْكِنُ بيان الملابسة بين طرفي المُرَكَّب في ضوء العلاقة بين مدلوليهما عند علماء الاصطلاح؛ فالجادة هي الطريقة المسلوكة المعتادة ـ كما أوضحنا ـ ويُقصَد بها عند المحدثين الإسناد المعروف الذي اعتاد الرواة أن يرووا به أحاديث كثيرة؛ مثل:

«مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ».

و«هِشَام بْن عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ».

و«سَعِيد المَقْبُرِيّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ».

و«عَمْرو بن شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ».

وَ«الزُّهْرِيّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ».

١() يُنْظَر «المحكم والمحيط الأعظم»: (١٨٥/٧).

٢() يُنْظَر «الزاهر في معاني كلمات الناس»: (٣٣٩/٢).

٣() يُنْظَر «المعجم الوسيط»: (١٠٩/١).

و«حَمَّاد بْن زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ».
و«سُهَيْل بْن أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ».
و«ابْن جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ».

وغير ذلك من الروايات المعروفة، والنسخ المشهورة(١).

ومما يَدُلُّ على ذلك قَولُ الإِمَامِ أَحْمَدَ رحمه الله: «أَهْلُ المَدِينَةِ إِذَا كَانَ حَدِيثٌ غَلَطًا يَقُولُونَ: ابْن المُنْكَدِر عَنْ جَابِرٍ، وَأَهْلُ البَّصْرَةِ يَقُولُونَ: ثَابِت، عَنْ أَنَسٍ يُحِيلُونَ عَلَيْهِمَا»(٢).

فأشار الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ إلى إحاله بعض الرواة المدنيين الأحاديث خطأ إلى سلسلة: **«مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الأنصاري»**(٣)؛ لشهرته بالرواية عنه، وكونها جادة مسلوكة، كما أشار إلى إحالة أهل البصرة الأحاديث خطأ إلى سلسلة: **«ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ»**(٤)؛ لشهرته بالرواية عنه، وكون إسناده معروفًا متداولًا بينهم.

وبتعبير آخر يمكن القول بأنَّ الجادة عند المحدثين هي «سلسلة سند معروفة يُرْوَى بها أحاديث كثيرة، فحينما يصل الراوي إلى أولها يسبق وهمه إليها فيتابع السند إلى آخرها، ويُروَى السند من طريق آخر غير

١() يُنْظَر «العلة وأجناسها عند المحدثين»: (صـ: ١٧٦).

٢() يُنْظَر «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٣٠٦/٢).

٣() يُنْظَر على سبيل المثال نماذج من أحاديث محمد بن المنكدر، عن جابر التي عدَّها العلماء خطأ من الرواة عنه في «علل ابن أبي حاتم»: مسألة رقم: (٥٩٢ ، ٦١٤ ، ٨٧٨ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢٢ ، ١٣٩٩ ، ١٨٦٣ ، ٢٣٣٩ ، ٢٦٩٩).

٤() يُنْظَر على سبيل المثال نماذج من أحاديث ثابت، عن أنس التي عدَّها العلماء خطأ من الرواة عنه في «علل ابن أبي حاتم»: مسألة رقم: (٧٩٣ ، ١٠١٢، ١٢٠٩، ١٣٢٣، ١٤٠٠، ١٨٠٦، ١٩١٢، ٢٠٠٨، ٢٠٥١، ٢١٨٥، ٢٢٣٧).

مشهور، أو ليست له شهرة الإسناد الأول ولكنه الأرجح؛ لسلامته من خطأ راويه، ولكن انقلب السند على الراوي الأول» (١).

فعلى سبيل المثال إذا روى الراوي حديثًا **عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر**، ورواه آخر **عن مالك، عن نافع، عن أبي هريرة** مثلًا ممن لم يشتهر نافع بالرواية عنه، أو اشتهر ولكن دون شهرة الطريق الأول، فإن أئمة نقد الحديث يقولون: إن الراوي الأول قد وهم في روايته حينما سلك الجادة، فسار في طريق مشهور معتاد تألفه الأذهان، وتسبق إليه، ويعتبرون روايته حينئذ مرجوحة، ويعتبرون رواية الثاني راجحة حيث إنه سلك طريقًا غير معروفة كالأولى، فيصعب حفظها، ويعسر تذكرها، ويشق ضبطها، فيصير الثاني ضابطًا لما لم يضبطه الأول، بل وهم فيه الأول وأخطأ.

وكذا قد تكون الرواية الراجحة التي خُولف فيها الراوي بالنظر إلى المثال السابق: **«مالك، عن سالم، عن ابن عمر»**، فيسبق إلى لسان الراوي وهمًا فيقول: **«مالك، عن نافع، عن ابن عمر»** سالكًا الجادة في روايته؛ لأنها الطريق المشهورة المعتادة التي ورد بها أكثر الروايات عن ابن عمر رضي الله عنهما؛ فيخالف من ضبط الرواية، ورواها على الصواب، وهذا الأمر يُوقِعُ بعض الرواة في المخالفة.

وإذا أردنا أن نزيد الأمر وضوحًا بمثال آخر نقول: إذا روى أحد الرواة حديثًا **عن قتادة، عن أنسٍ** رضي الله عنه، سُمِّيت هذه جادة؛ لأن أكثر مرويات قتادة وأشهرها عن أنس رضي الله عنه، فنقول: هذا الراوي قد

١() «لمحات موجزة في أصول علل الحديث»: (صـ: ٥٥) بتصرف.

سلك الجادة، وروايته مرجوحة، بينما إذا روى نفس الحديث راوٍ آخر **عن قتادة، عن الحسن البصريِّ مُرْسَلًا**، يُقَال عن روايته هذه: إنه خالف الجادة، وروايته راجحة، وإن كان هذا الطريق معروفًا قد رُوِيَ به أحاديث، لكن الأول أسهل منه، وأسبق إلى الذهن(١).

من خلال العرض السابق يظهر أنَّ معنى «سلوك الجادة» في الإسناد: أنْ يَقُوم الراوي بسلوك الطريق المشهورة في رواية حديث ما، مع أنَّ الرواية الراجحة مخالفة لهذا الطريق المشهور، ولكن يسوقها الراوي خطأً بما اشتهر عنده من روايات وأسانيد يدور عليها كثير من الأحاديث(٢).

وعرفه الدكتور خالد الدريس بأنه: «رواية الراوي لحديث بإسناد مشهور سهل، مخالفًا فيه من هو مثله، أو أقوى منه صفة أو عددًا»(٣).

من مجموع ما سبق يمكنني تعريف «سلوك الجادة» اصطلاحًا بأنه: «مخالفة الراوي بسلوك الطريق المشهور التي ورد بها روايات كثيرة، لغيره ممن سلك طريقًا غير معتادة مع كونه أوثق منه وأحفظ».

فالراوي الحافظ الثقة إذا لم يسلك طريق الجادة المشهور في الرواية، ورواها على غير المألوف المعروف المتداول بكثرة ، كان هذا دليلًا على

١() يُنْظَر «مقارنة المرويات»: (٢/٧ ، ٨).

٢() يُنْظَر «مخالفة الراوي لغيره وأثرها في الرواية قبولًا و ردًّا»: (صـ: ١٧٨)، د/ أيمن عيد عبد الحليم محمد الحجار، رسالة دكتوراة نُوقشت في كلية أصول الدين بالقاهرة (٢٠١٣/٢/٩).

٣() ينظر: «سلوك الجادة وأثره في إعلال الأحاديث» (صـ: ٣)، د/ خالد بن منصور بن عبدالله الدريس أستاذ الحديث وعلومه المساعد، قسم الثقافة الإسلامية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض،المملكة العربية السعودية، بحث قُدِّمَ للنشر في ١٤٢٤/١٠/٢٨هـ، وقبل للنشر في١٤٢٥/١/٤هـ.

أنَّه ضبط الرواية، وحفظها على وجهها الراجح؛ فإنَّه لا يخفى على مثله الطريق المشهورة، ولكنَّه عَمَدَ إلى غير الجادة مما يدل على نباهته وفهمه ومعرفته، ومزيد حفظه وتثبته، لهذه الرواية.

المطلب الثاني: المصطلحات الأخرى المشابهة لـمصطلح «سلوك الجادة»:

استعمل الأئمة النقاد عبارات أخرى تشبه قولهم: «فلان سلك الجادة»، ويعنون بها نفس ما تؤديه هذه العبارة، ويقصدون بها ذات المعنى الذي ذكرته قبل قليل أثناء التعريف الاصطلاحي لمصطلح «سلوك الجادة»، وبيان شرحه وتوضيحه، وهذه العبارات هي:

١- «لزم الطريق»:

وهذه العبارة استعملها الإمام أبو حاتم الرازي في «علله»، وأوضح الحافظ ابن رجب مقصوده منها حين قال: «قال أبو حاتم: «مبارك لزم الطَّريق»، يعني به أن رواية ثابت عن أنس سلسلة معروفة مشهورة، تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قَلَّ حفظه، بخلاف ما قاله حمَّاد بن سلمة، فإن في إسناده ما يُسْتَغْرَب، فلا يحفظه إلا حافظ، وأبو حاتم كثيرًا ما يُعَلِّل الأحاديث بمثل هذا»(١).

ومن الشواهد على هذه العبارة قول عبد الرحمن بن أبي حاتم: «سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الْحَارِثُ بْنُ عُبَيد أَبُو قُدَامَة، عَنْ أَبِي عِمْران الجَوْني، عَنْ أنس، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنَّه طلَّق حَفْصَة، ثُمَّ راجَعَها ...،

١() ينظر: « شرح علل الترمذي»: (١٤٦/١) .

الحديثَ.

وَرَوَاهُ حمَّادُ بنُ سَلَمة، عَنْ أَبِي عِمْران الجَوْني، عَنْ قَيْس بْنِ زَيْدٍ: أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم طلَّق حَفْصَة بنت عمر تطليقةً، ثم قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم: أَتَانِي جِبْرِيلُ فَقَالَ: رَاجِعْ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ؛ فَإِنَّهَا صَوَّامَةٌ قَوَّامَةٌ ... الحديثَ؟».

قَالَ أَبِي: «الصَّحيحُ حديثُ حمَّاد، وَأَبُو قُدامَة لَزِمَ الطَّريقَ»(١).

٢- «تَبِعَ العَادَةَ»:

وهذا التعبير استعمله الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في نكته مُرْدِفًا له بقوله: **«وسلك الجادة»**، مما يدل على أنها ترادف المعنى وتماثله عنده، وذلك وهو يناقش الأصوليين وغيرهم في مسألة تعارض الوقف والرفع حيث قال:

«فيترجح الوقف بتجويز أن يكون الرافع تبع العادة، وسلك الجادة»(٢)

٣- «سَلَكَ المَحَجَّةَ»:

وهذا تعبير معناه سلوك الطريق الواضح السهل الذي لا صعوبة فيه، وهو قريب الصلة بتعبير «سلك الجادة»، ويؤدي نفس المعنى، وذات المضمون، وقد استعمل هذا التعبير الإمام عليُّ بنُ المدينيّ ـ شيخ البخاري ـ فيما ذكره الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ نسبة إليه(٣).

واستعمله كذلك الخطيب البغدادي وهو يناقش حديثًا فقال: «وَقَدْ رَوَاهُ

١() ينظر: «علل الحديث لابن أبي حاتم: (٤/ ١٠١)، مسألة رقم: (١٢٨٦)، وسيأتي في الفصل الثاني، المبحث الخامس (صـ: ٦٣).

٢() ينظر: «نكت ابن حجر على ابن الصلاح»: (١٥٧/١) .

٣() ينظر: «نتائج الأفكار»: (١٩٤/٢).

غَيْرُ وَاحِدٍ فَجَعَلُوهُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ، وذاك عِنْدَنَا وَهْمٌ مِمَّنْ وهمَ فِيهِ، وإنما سلك به الَّذِي وهمَ فِيهِ الْمَحَجَّةَ السَّهْلَةَ؛ لأَنَّ عَاصِمَ بْنَ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ أسهل عَلَيْهِ مِنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ بَعْضِ أَهْلِهِ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ»(١).

٤- «العادة المستمرة»:

وهذه العبارة استعملها الخطيب البغدادي، حين بيّن سبب خطأ أبي القاسم الصَّفَّار في حديث فقال: «فلعل الصفار سها وجرى على العادة المستمرة في ثابت عَنْ أَنَسٍ»(٢). يعني بذلك: أن راوي الحديث حماد َبنَ سلمة، يروي عن ثابتٍ البُنَاني، عن أنس كثيرًا، فهذه طريق مشهورة يُروى بها أحاديث كثيرة، فظن الصَّفَّارُ أن حمادًا يرويه كذلك، فرواه بهذا الطريق خطأ، والصواب أن حمادًا رواه عن ثابت، عن مُطَرِّف بن عبد الله بن الشّخيرمرسلًا، أي على غير ما جرت به العادة المستمرة.

٥- «اتبع المجرة» أو **«أَخَذَ طريقَ المَجَرَّةِ»:**

وقد استعمل هذه العبارة الإمام الشافعي حين قال في حديث خَطَّأ فيه شيخه سفيان بن عيينة: «اتَّبَعَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ فِي قَوْلِهِ: «الزُّهْرِيَّ، عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ـ يعني ابْنَ عَبْدٍ الْقَارِيِّ ـ » الْمِجَرَّةَ»(٣).

وقد علق البيهقيُّ على ذلك بقوله: «يُرِيدُ لَزِمَ الطَّرِيقَ»، ووجه الشبه

١() ينظر: «الفصل للوصل المدرج في النقل»: (٤٣٩/١).

٢() ينظر: « تاريخ بغداد»: (١٠١/١١).

٣() ينظر: «معرفة السنن والآثار»: (٤٣٤/٣) .

بين «سلوك الجادة»، و«سلوك المجرة» هو الاقتداء في طريقه بالأمر المألوف المعتاد السهل المتعارف عليه، حيث شَبَّه الطريق المشهور المألوف المعروف بالمجرة التي تجمع النجوم التي يهتدي بها الخلائق(١).

وقد استعمل هذه العبارة الإمام أبو عبد الله الحاكمُ، ومثَّل للجنسِ التاسعِ مِنْ أجناس العلل بحديثٍ قال عنه: «لهذا الحديثِ عِلَّةٌ صحيحةٌ، والمنذرُ بنُ عبد الله أخَذَ طريقَ المَجَرَّةِ فيه»(٢).

٦- «كان أَسْهَلُ عَلَيْهِ»:

ويَعْنُون بها أسهَلَ على الراوي في الحفظِ والرواية، وهذه العبارة استعملها الحافظ ابن عدي كثيرًا في أحكامه على الأحاديث، ومثال ذلك قوله في حديث رواه عبد الله بن أبي بكر الْمُقَدّمِيُّ: «وَالْمُقَدّمِيُّ مَعَ ضَعْفِهِ أَخْطَأَ عَلَى حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ فَقَالَ: عَنْ ثَابِتٍ، عَن أَنَس، وَكَانَ هَذَا الطَّرِيقُ أَسْهَلَ عَلَيْهِ، وإِنَّما هُوَ ثَابِتٌ عَنْ عَبد اللهِ بْنِ رَبَاحٍ، عَن أَبِي قَتَادَةَ(٣).

وممن استعمل هذه العبارة أيضًا الإمام أبو حاتم الرازي في بعض المسائل التي سأله فيها ابنه عبد الرحمن في علل الحديث(٤).

٧- «هَذَا أَهْوَنُ عَلَيْهِ»:

وهذه اللفظة في نفس معنى اللفظة السابقة، وقد استعملها سفيانُ بن

١() ينظر: «سلوك الجادة وأثره في إعلال الأحاديث»: (صـ: ٦).

٢() ينظر: «معرفة علوم الحديث»: (صـ: ١١٨).

٣() ينظر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٣٣١/١).

٤() ينظر: «علل الحديث»: (٣٧٤/٣)، مسألة رقم: (٩٤٥)، و(٣٥٠/٦)، مسألة رقم: (٢٥٨٠)، وقد درستها في الفصل الثاني، المبحث الرابع: (صـ: ٥٩)، والمبحث العاشر: (صـ: ٩٦).

عُيَيْنَة حين خالف المُنْكَدِرَ بنَ محمد بن المنكدر، وانتقده بسبب حديث رواه المُنْكَدِرُ، عن أبيه، عن جابر.

وقال ابن عيينة موضحًا سبب خطأ المُنْكَدِرِ: **«هذا كان أهون عليه»**، يعني روايته للحديث عن أبيه محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما، وهذه سلسلة معروفة؛ لأن محمد بن المنكدر مكثر في روايته عن جابر(١).

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الفرق بين العبارت السابقة يسير، وأنها في الغالب تدل على معنى واحد، ويظهر ذلك من خلال استعمالات الأئمة إلا إن مصطلح «سلوك الجادة» اشتهر دون غيره في كتب مصطلح الحديث المتداولة، واستقر اصطلاح المتأخرين على تداوله واستعماله كالحافظ ابن حجر، والسخاويّ، والسيوطيّ، وغيرهم ـ رحمهم الله تعالى ـ .

المطلب الثالث: «سُلُوكُ الجَادَّةِ» قرينة من قرائن الإعلال عند أئمة النقد:

سبق أن ذكرت أن جماعة من الحفاظ استعملوا هذا التعبير، وآثروه على غيره؛ كالحافظ ابن حجر، والسخاوي، والسيوطي، وغيرهم، واعتبروا أن الراوي إذا سلك الجادة، كان ذلك قرينة على وهمه، ورجّحوا رواية مَن سلك غير الجادَّة؛ لأنه قرينةٌ على حفظ الراوي وزيادة ضبطه.

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ رحمه الله: «الذي يَجْرِي على طريقةِ أهلِ الحديث: أنَّ روايةَ عبد العزيز شاذَّةٌ؛ لأنَّه سلَكَ الجادَّةَ، ومَنْ عَدَلَ عنها دَلَّ

١() ينظر: «المعرفة والتاريخ»: (٧٠١/٢) .

على مزيدِ حفظه»(١).

وقال الإمام السخاوي رحمه الله: «فَسُلُوكُ غَيْرِ الْجَادَّةِ دَالٌّ عَلَى مَزِيدِ التَّحَفُّظِ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ النَّسَائِيُّ» (٢).

وقال الإمام ابن رجب الحنبليُّ رحمه الله: «فَإِنْ كَانَ المُنْفَرِدُ عَن الحُفَّاظِ مَع سُوءِ حِفْظِهِ قَدْ سَلَكَ الطَّرِيقَ المَشْهُورَ، والحُفَّاظُ يُخَالِفُونَهُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكَادُ يُرْتَابُ في وَهْمِهِ وَخَطَئِهِ؛ لأَنَّ الطَّرِيقَ المَشْهُورَ تَسْبِقُ إِلَيْهِ الأَلْسِنَةُ وَالأَوْهَامُ كَثِيرًا، فَيَسْلُكُهُ مَنْ لَا يَحْفَظُ»(٣).

وقال أيضًا ـ رحمه الله ـ في موضع آخر، وهو يبين علة حديث: «لا ريب أن الذين قالوا فيه عن أبي هريرة رضي الله عنه جماعةٌ حفاظٌ، لكن الوهم يسبق كثيرًا إلى هذا الإسناد، فإن رواية سعيد المَقْبُري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أو عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، سلسلة معروفة تسبق إليها الألسن، بخلاف رواية سعيد، عن أبيه، عن ابن وديعة، عن سلمان، فإنها سلسلة غريبة، لا يقولها إلا حافظ لها متقن»(٤).

دلت الأقوال السابقة على أن مخالفة الجادة قرينة على ضبط الراوي وإتقانه عند أئمة علم العلل، وأنَّ الراوي الذي لم يسلك الجادة في الرواية، ولم يرو الحديث بالطريق المشهور قد حفظ ما يرويه حفظًا مُتْقنًا، وَتَفَطَّنَ لذلك، وتَنَبَّه له، فَعَدَلَ عن رواية الحديث بالطريق المشهور إلى الطريق

١() ينظر: « فتح الباري»: (٢٦٩/٣-٢٧٠)، وينظر أيضًا «بذل الماعون»: (صـ: ٢١٢).

(٢) يُنْظَر «فتح المغيث» للسخاوي: (٢١٥/١).

(٣) يُنْظَر «شرح علل الترمذي»: (٨٤١/٢).

٤() ينظر: «فتح الباري» لابن رجب: (١١١/٨).

غير المشهور الذي لا يَكْثُرُ دوران الرواية عليه، وكان ذلك أمارة على أنَّه متيقظ حافظ ضابط لما يرويه.

وأمَّا الذي قد سلك الطريقَ المشهورَ، وخَالفهُ فيه مَنْ هو أوثق منه وأحفظ، أو خالفه جماعة من الحفاظ، فرواه عن الشيخ نفسه الذي يدور الإسناد عليه، فإنَّ العلماء يُرَجِّحُونَ رواية من خالف الجادة؛ لأنَّ الأسهل على راويه أن يأتي به على الطريق المعتاد، ولكنه أتى به من الطريق الآخر الوعر، مما يدل على تيقظه ونباهته، ويخطؤون رواية الراوي الذي جاء به على السند المشهور؛ لأنَّ الطريق المشهور يكون سهلًا على الذاكرة، وتسبق الألسنةُ إليه؛ لكثرة ترددها له، وتعودها عليه، بل يعتبرون هذا دليلًا على سُوءِ حفظه، واختلال ضبطه، وكثرة وهْمِه، وفحش غلطه إذا كَثُرَ منه ذلك.

ويُعَدُّ «سلوك الجادة» من أهم قرائن إعلال المرويات لدى علماء النقد الحديثي، والتي يقع بسببها الراوي في المخالفة، فيكون بحاجة إلى استبصار بالطرق مشهورها ونادرها، جليها وخفيها، وتدقيق شديد في متون الروايات.

ويكون سلوك الجادة قرينة من قرائن خطأ الراوي وإعلال الرواية إذا جاء بطريق مشهور مألوف كثير الاستعمال والتداول، وخالفه غيره ممن هو مثله أو أقوى منه فروى ذلك الحديث من طريق آخر ليس بالمشهور لقلة وروده وعدم اعتياد الرواة عليه.

وقد أَكْثَرَ أئمةُ العلل، ونُقَّادُ الحديث من استعمال هذه القرينة بالتصريح، أو الإشارة، وعدُّوها قرينة هامة من قرائن الموازنة بين الروايات عند وقوع الخلاف على الرواة، بل عَدَّها بعض الباحثين أكثر القرائن تداولًا

واستخدامًا(١).

المطلب الرابع: ضوابط الترجيح بمخالفة الجادة عند النقاد:

يظهر من خلال استعراض قضية «سلوك الجادة»، والنظر في أقوال النقاد، ومذاكرة تطبيقاتهم أن هناك عددًا من الضوابط لا بد من مراعاتها عند الترجيح لرواية من خالف الجادة، وهي:

١ - أن يكون الراوي المخالف للجادة أقوى أو في درجة قوة الراوي الذي سلك الجادة في الجملة،وانضم إلى ذلك قرينة أخرى، أما إن كان أضعف منه مطلقًا، فلا يعتد بروايته؛ لقوة احتمال أن يكون ذلك السند المخالف للجادة من أوهام ذلك الضعيف باعتبار أنه انقلبت عليه الأسانيد، فأدخل إسنادًا في إسناد آخر، مع ضرورة مراعاة القرائن في بعض الحالات التي قد تبدو للوهلة الأولى أن الناقد قدم الضعيف المخالف للجادة على من هو أقوى منه، فقد يكون من سلك الجادة مُضَعَّفًا في شيخه ذلك، كما سيأتي في المبحث التاسع من الدراسة التطبيقية من نصوص أبي حاتم، فإن محمد بن عمرو بن علقمة كان يضطرب في مروياته عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، ولهذه القرينة قدم أبو حاتم الحارث بن أبي ذباب على محمد بن عمرو؛ فقال أبو حاتم: **«حديثُ الْحَارِثِ أشبهُ، ومحمد بن عَمْرٍو لزمَ الطَّرِيقَ».**

٢ - يحكم لمن خالف الجادة إذا كان إسناد الحديث واحدًا، بمعنى أن يكون هناك مدار بين الروايتين، أما إن كان السندان مختلفين وليس بينهما مدار، أو كان المتن مختلفًا، فيمكن القول بأن الوجهين صحيحان، قال

١() يُنْظَر «مقارنة المرويات»: (٨/٢).

الحافظ ابن رجب ـ رحمه الله ـ : «واعلم أن هذا كله إذا علم أن الحديث الذي اختلف في إسناده حديث واحد، فإن ظهر أنه حديثان بإسنادين، لم يحكم بخطأ أحدهما.

وعلامة ذلك أن يكون في أحدهما زيادة على الآخر، أو نقص منه، أو تغير ـ يستدل به على أنه حديث آخر، فهذا يقول علي بن المديني وغيره من أئمة الصنعة: هما حديثان بإسنادين... وكثير من الحفاظ كالدارقطني وغيره لا يراعون ذلك، ويحكمون بخطأ أحد الإسنادين وإن اختلف لفظ الحديثين إذا رجع إلى معنى متقارب. وابن المديني ونحوه إنما يقولون: هما حديثان بإسنادين إذا احتمل ذلك، وكان متن ذلك الحديث يروى عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ من وجوه متعددة، فأما ما لا يعرف إلا بإسناد واحد، فهذا يبعد فيه ذلك»(١).

٣ ـ إذا تعارضت قرينة الترجيح بمخالفة الجادة مع غيرها من قرائن الترجيح الأخرى في علم العلل، فإن الذي اختاره الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ تقديمها على قرينة الأكثرية، وقرينة البلدية، فقد قال في حديث اختلف فيه على ابن أبي ذئب: «وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَالْأَكْثَرُ قَالُوا فِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَكَانَ يَنْبَغِي تَرْجِيحُهُمْ؛ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الرَّاوِيَ إِذَا حَدَّث فِي بَلَده كَانَ أتقن لما يحدث بِهِ فِي حَالِ سَفَرِهِ، وَلَكِنْ عَارَضَ ذَلِكَ أَنَّ سَعِيدًا الْمَقْبُرِيَّ مَشْهُورٌ بِالرِّوَايَةِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَمَنْ قَالَ عَنْهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ سَلَكَ الْجَادَّةَ فَكَانَتْ مَعَ مَنْ قَالَ عَنْهُ عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ زِيَادَةُ عِلْمٍ لَيْسَتْ عِنْدَ الْآخَرِينَ.

وَأَيْضًا فَقَدْ وَجَدَ مَعْنَى الْحَدِيثِ مِنْ رِوَايَةِ اللَّيْثِ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ،

١() يُنْظَر « شرح علل الترمذي»: (٨٤٣/٢، ٨٤٤).

عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ كَمَا سَيَأْتِي بَعْدَ بَابٍ فَكَانَتْ فِيهِ تَقْوِيَة لمن رَآهُ عَن ابن أَبِي ذِئْبٍ، فَقَالَ فِيهِ: عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ، وَمَعَ ذَلِكَ فَصَنِيعُ الْبُخَارِيِّ يَقْتَضِي تَصْحِيحَ الْوَجْهَيْنِ، وَإِنْ كَانَتِ الرِّوَايَةُ عِنْدَ أَبِي شُرَيْحٍ أَصَحَّ»(١).

من كلام الحافظ ابن حجر السابق يظهر أنه اعتضدت قرينة الترجيح بمخالفة الجادة بمتابعة أخرى مِنْ رِوَايَةِ اللَّيْثِ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ مما يدل على أن الحديث محفوظ من رواية الْمَقْبُرِيِّ، عن أبي شريح، وهذه أمارة قوية يمكن معها ترجيح رواية من خالف الجادة.

والذي يظهر لي أنه عند تعارض قرائن الترجيح تقدم القرينة التي تعتضد ببعض الأمارات، أو ترجح القرينة التي أيدتها قرينة أخرى، أو عدة قرائن، وهكذا يكون الحكم بمجموع القرائن ورجحان بعضها على بعض بحسب قوتها، وإن تعادلت القرائن تعادلًا لا يمكن معه الترجيح فلا يوجد ما يمنع من القول بترجيح الوجهين معًا، والحكم بأنهما محفوظان، والله أعلم.

٤ - جرى عمل الأكثرين من النقاد على ترجيح رواية المخالف للجادة، لكن الواقع التطبيقي أثبت أن بعض المحدثين لم يعملوا بها؛ فصححوا بعض الأحاديث التي سلك رواتها الجادة، ولعل هذا منهم تجويزًا بأن الحديث يكون صحيحًا من الوجهين(٢)، أو تصحيحًا للحديث على صحة ظاهر إسناده.

١() يُنْظَر «فتح الباري»: (١٠/٤٤٤).

٢() يُنْظَر: «سلوك الجادة وأثره في إعلال الأحاديث»: (صـ: ٣٦ـ ٣٨).

الفصل الثاني:

الأحاديث التي صرَّح الإمام أبو حاتم على «سُلُوكُ الجَادَّةِ» فيها:

المبحث الأول: دراسة حديث: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ، فَلْيَغْمِسْهُ فِيهِ»

قال ابن أبي حاتم رحمه الله: وسألتُ أَبِي، وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ سَهْلُ بْنُ حَمَّادٍ أَبُو عَتَّابٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ المُثَنَّى، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ، فَلْيَغْمِسْهُ فِيهِ؛ فإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءً، وَفي الآخَرِ شِفَاءً».

فَقَالَ أَبِي وَأَبُو زُرْعَةَ جَمِيعًا: رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنِ ثُمَامَةَ بنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِي اللهُ عَنْهُ.

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: وَهَذَا الصَّحيحُ.

وَقَالَ أَبِي: هَذَا أشبَهُ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولَزِمَ أَبُو عَتَّاب الطريقَ؛ فَقَالَ: عَن عَبْدِ اللهِ، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ.

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هَذَا حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بنِ المُثَنَّى، أَخْطَأَ فِيهِ عَبْدُ اللهِ؛ وَالصَّحِيحُ: ثُمَامَة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ح(١).

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه ثُمَامَةُ بنُ عَبْدِ اللهِ الأنصاريُّ، واختلف عنه من

١() «علل الحديث» لابن أبي حاتم: (٤٦٧/١)، مسألة رقم: (٤٦).

وجهين:

<u>الوجه الأول:</u> عنه، عن أنس، عَنْ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

<u>الوجه الثاني:</u> عنه، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

<u>تخريج الوجه الأول (ثمامة، عن أنس، عَنْ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ):</u>

أخرجه البزار في «مسنده»: (٥٠٠/١٣)، برقم: (٧٣٢٣)، قال: حَدَّثنا زِيَادُ بْنُ يَحْيَى، ومُحَمد بْنُ مَعْمَر، قَالاَ: حَدَّثَنَا أَبُو عتاب سَهْلُ بنُ حَمَّاد،

وقال البزار: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لاَ نعلمُهُ يُرْوَى عَن أَنَس إلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا الإسناد».

وأخرجه الطبراني في «الأوسط»، باب: من اسمه إبراهيم: (١٤١/٣)، برقم: (٢٧٣٥)، قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، نا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَالِحٍ الْأَزْدِيُّ، نا عَمْرُو بْنُ هَاشِمٍ أَبُو مَالِكٍ الْجَنْبِيُّ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ مَنْصُورٍ،

وقال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبَّادٍ إِلَّا عَمْرٌو».

<u>كلاهما</u> (أَبُو عتاب بن سَهْل بن حماد، وعَبَّادُ بْنُ مَنْصُورٍ)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى، عن ثمامة، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه بنحوه.

<u>تخريج الوجه الثاني (ثمامة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ):</u>

أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده»: (١٧٧/١)، برقم: (١٢٥)،

وأخرجه الدارمي في «سننه»، كِتَابُ: الْأَطْعِمَةِ، بَابُ: الذُّبَابِ يَقَعُ فِي الطَّعَامِ (١٢٩٧/٢)، برقم: (٢٠٨٢)،

<u>كلاهما</u> (ابن راهويه، والدارمي)، عن سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ،

وأخرجه أحمد في «مسنده»: (١٩/١٣)، برقم: (٧٥٧٢)، قال: حَدَّثَنَا

أَبُو كَامِلٍ،

وأخرجه أحمد في «مسنده»: (٢٩٥/١٤)، برقم: (٨٦٥٧)، قال: حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ،

وأخرجه أحمد في «مسنده»: (١٣/١٥)، برقم: (٩٠٣٦)، قال: حَدَّثَنَا عَفَّانُ،

وأخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار»، باب: بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قَوْلِهِ: «إِذَا سَقَطَ الذُّبَابُ فِي طَعَامِ أَحَدِكُمْ... » (٣٤١/٨)، برقم: (٣٢٩٢)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو أُمَيَّةَ، حَدَّثَنَا عَفَّانَ بْنُ مُسْلِمٍ،

أربعتهم (سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، وأَبُو كَامِلٍ، وأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، وعَفَّانَ بْنُ مُسْلِمٍ)، عن حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، بنحوه.

(دراسة الإسناد)

الوجه الأول:

دراسة إسناد البزار في «مسنده»:

١- زِيَادُ بْنُ يَحْيَى: هو زياد بن يحيى بن زياد بن حسان بن عَبد الله الحساني، أبو الخطاب النُّكْري، العدني، البَصْرِيّ. رَوَى عَن: ابن عُيَيْنَة، وأبي عتاب سهل بْن حماد الدلال، وغيرهم. وروى عنه الجماعة، والبزار، وغيرهم. قال أبو حاتم، والنسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات»، توفي سنة ٢٥٤هـ. وقال ابن حجر: ثقة. **وخلاصة حاله:** أنه

ثقة(١).

١ـ مُحَمد بْنُ مَعْمَر: هو محمد بن معمر بن ربعي القيسي، أبو عبد الله البصري المعروف بالبحراني. روى عن الطيالسي، وأبي عتاب الدلال، وغيرهما. وروى عنه الجماعة، والبزار، وغيرهم. قال النسائي، والخطيب، وابن ماكولا: ثقة. وقال النسائي أيضًا، ومسلمة بن قاسم: لا بأس به. وقال أبو داود: ليس به بأس صدوق. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال البزار: كان من خيار عباد الله. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال أبو عروبة: كبير من أهل الصناعة. وقال الذهبي: كان مِن كبار المحدثين وأثباتهم. وقال ابن حجر: صدوق. توفي بعد سنة ٢٥٠هـ.

وخلاصة حاله أنه ثقة، شيخ الأئمة الستة، احتج به البخاري ومسلم في «صحيحيهما»، ومن أنزله عن رتبة الثقة لم يذكر دليلًا، وأبو حاتم يستعمل لفظة: «صدوق» مع شيوخه الثقات، وذكره الدارقطني فيمن صحت روايته من الثقات عند البخاري ومسلم، وذكر الذهبي أنه من المحدثين الأثبات، فضلًا عن أنه لم يغمزه أحد بأدنى جرح فيما وقفت عليه من مصادر(٢).

٢ـ أَبُو عتاب سَهْل بن حماد: هو سهل بن حماد الْعَنْقَزِيُّ، أَبُو عَتَّابٍ

١() مصادر الترجمة: «الجرح والتعديل»: (٢٤٧٩/٥٤٩/٣)، «ثقات ابن حبان»: (١٣٢٧٠/٢٤٩/٨)، «تهذيب التهذيب»: (٧١٠/٣٨٨/٣)، «التقريب»: (صـ: ٢٢١/ برقم: ٢١٠٤).

٢() مصادر ترجمته: «مشيخة النسائي»: (صـ: ٥٤/برقم: ٤٣)، «الجرح والتعديل»: (٤٥٣/١٠٥/٨)، «الإكمال»: (٤٢٢/١)، «تهذيب التهذيب»: (٧٥٥/٤١٢/٩)، «التقريب»: (صـ: ٥٠٨/برقم: ٦٣١٣).

الدَّلَّالُ البصري. روى عن شعبة، وعبد الله بن المثنى، وغيرهما. وروى عنه زياد بن يحيى الحساني، ومحمد بن معمر البحراني، وغيرهما. قال العجلي، والبزار: ثقة. وقال أحمد: لا بأس به. وقال عثمان الدارمي: ليس به بأس. وقال ابن معين: لا أعرفه. وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: صالح الحديث شيخ. وقال ابن قانع: بصري صالح. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الذهبي، وابن حجر: صدوق. تُوفِيَ سنة ٢٠٨هـ، وقيل: قبلها.

وخلاصة حاله أنه صدوق، ربما أخطأ، ذكر له أئمة العلل أوهامًا في الحديث، ومنها هذا الحديث الذي أدرسه(١).

٣ـ عَبدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى: هو عَبدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى بن عبد الله بن أنس بن مالك بن النضر الأنصاري، أبو المثنى البصري. روى عن عمه ثُمَامَةَ بن عبد الله، وثابت البناني، وغيرهما. وروى عنه ابنه محمد، وسهل بن حماد البصري، وغيرهما. قال العجلي، والترمذي، والدارقطني، والطوسي: ثقة. زاد الدارقطني: يحتج به، وقال في موضع آخر: ضعيف. وقال ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم: صالح، زاد أبو حاتم: شيخ. وقال ابن معين أيضًا: ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بالقوي. وذكره ابن حبان، وابن خلفون في «الثقات»، وزاد ابن حبان: ربما اخطأ. وقال أبو داود: لا أخرج حديثه. وقال الساجي: فيه ضعف، لم يكن من أهل الحديث، روى مناكير. وقال

١() مصادر ترجمته: «معرفة الثقات»: (٦٩١/٤٣٩/١)، «الجرح والتعديل»: (٨٤٥/١٩٦/٤)، «الكاشف»: (٢١٦٧/٤٦٩/١)، «تهذيب التهذيب»: (٤٣٧/٢١٩/٤)، «التقريب»: (صـ: ٢٥٧/ برقم: ٢٦٥٤).

العقيلي: لا يتابع على أكثر حديثه. وقال أبو سلمة: ضعيف منكر الحديث. وقال ابن حجر: صدوق كثير الغلط.

وخلاصة حاله أنه صدوق ربما أخطأ، احتج به البخاري في «صحيحه» كما ذكر ابن حجر(١)، واحتجاج البخاري به يعني أنه انتقى من أحاديثه ما ليس من أوهامه، وقد خرّج له أيضًا الإمامان ابن حبان، والحاكم في «صحاحهم»(٢).

٦ـ ثُمَامَةُ: هو ثُمَامَةُ بن عبد الله بن أنس بن مالك الانصاري البصري. روى عن جده أنس، وأبي هريرة، وغيرهما. وروى عنه ابن أخيه عبد الله بن المثنى، وحماد بن سلمة، وغيرهما. قال أحمد، والنسائي، والعجلي: ثقة. وقال ابن سعد: كان قليل الحديث. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في «الثقات». وقال ابن عدي: له أحاديث عن أنس، وأرجو أنه لا بأس به، وأحاديثه قريبة من غيره، وهو صالح فيما يرويه عن أنس عندي. وقال الذهبي: ثقة. وقال ابن حجر: صدوق، أخرج له الجماعة.

وخلاصة حاله أنه ثقة أخرج حديثه الشيخان في «صحيحيهما»، كما أن له خصوصية في روايته عن أنس؛ لكونه حفيده، وروايته هنا عنه.

والعجيب من الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى أنه يقول عنه في «التقريب»: صدوق، ويذكر في مقدمة «الفتح»(٣) أنه صحيح الحديث(١).

١() ينظر: «هدي الساري»: صـ: (٥٨٣).

٢() مصادر ترجمته: «معرفة الثقات»: (٩٦٠/٥٧/٢)، «الجرح والتعديل»: (٨٣٠/١٧٧/٥)، «إكمال تهذيب الكمال»: (٣١٦١/١٦٢/٨)، «تهذيب التهذيب»: (٦٥٩/٣٣٨/٥)، «التقريب»: (صـ: ٣٢٠/برقم: ٣٥٧١).

٣() ينظر: «هدي الساري»: صـ: (٣٩٤).

٥ـ أَنَسٌ: هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام الأنصاري الخزرجي، وَأُمُّهُ أُمُّ سُلَيْمِ بِنْتُ مِلْحَانَ، خدم رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر سنين، ذكر ابن سعد أنه شهد بدرًا، له (١٢٨٦) حديثًا، اتفقا على (١٦٨) حديثًا. وانفرد البخاري بـ (٨٣) حديثًا، وانفرد مسلم بـ (٧١) حديثًا، دعا له النبي صلى الله عليه وسلم بالبركة في المال والولد وطول العمر، تُوفِيَ سنة ٩٢هـ. وقيل: ٩٣هـ، وقد جاوز المائة، وهو آخر من مات من الصحابة بالبصرة(٢).

الوجه الثاني:

دراسة إسناد أحمد في «مسنده»:

١ـ عَفَّانُ: هو عفان بن مسلم بن عبد الله الصَّفَّار، أبو عثمان البصري. روى عن شعبة، وحماد بن سلمة، وغيرهما. وروى عنه البخاري، وأحمد، وغيرهما. ذكر أحمد أنه من الأثبات. وقال العجلي: بصري ثقة ثبت صاحب سُنة. وقال أبو حاتم: ثقة إمام متقن. قال ابن خراش: ثقة من خيار المسلمين. وقال ابن قانع: ثقة مأمون. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث ثبتًا حجة، كان مولده ١٣٤هـ وتُوفِيَ سنة ٢٢٠هـ. وقيل: سنة ٢١٩هـ. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن حجر: ثقة ثبت، قال ابن معين: أنكرناه في صفر سنة ٢١٩هـ ومات بعدها بيسير.

١() مصادر ترجمته: «الطبقات الكبرى»: (٢٣٩/٧)، «معرفة الثقات»: (١٩٧/٢٦١/١)، «الكامل»: (٣٢٣/١٠٨/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٤٩/٢٦/٢)، «التقريب»: (صـ: ١٣٤/برقم:٨٥٣).

٢() مصادر ترجمته: «الطبقات»: (٧/ ١٧)، «الإصابة»: (٢٧٧/١٢٦/١)، «الخلاصة»: (صـ: ٤٠).

وخلاصة حاله أنه ثقة متقن ثبت، تغير بأخرة لكن هذا لا يؤثر على روايته؛ لموته بعد تغيره بيسير(١).

٢ـ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: هو حماد بن سلمة بن دينار، أبو سلمة البصري. روى عن ثابت البُنَانِيِّ، وقتادة، وغيرهما. وروى عنه الثوري، وعفَّان، وشعبة، وغيرهم. قال أحمد، وابن معين، والنسائي: ثقة. وقال البيهقي: هو أحد أئمة المسلمين إلا إنه لما كبر ساء حفظه؛ فلذا تركه البخاري، وأما مسلم فاجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره، وما سوى حديثه عن ثابت لا يبلغ اثني عشر حديثًا أخرجها في الشواهد، وذكر أحمد، وابن معين، وابن المديني أنه أثبت أصحاب ثابت. وقال ابن عدي: وحماد من أجلة المسلمين وهو كما قال ابن المديني: مَنْ تكلم في حماد بن سلمة فاتهموه في الدين. وقال الساجي: كان حافظًا ثقة مأمونًا. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وربما حدث بالحديث المنكر. وقال العجلي: ثقة رجل صالح حسن الحديث. وقال الذهبي: أحد الأعلام. وقال أيضًا: ثقة صدوق يغلط، وليس في قوة مالك. وقال ابن حجر: ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة. تُوفِيَ سنة في ذي الحجة ١٦٧هـ.

وخلاصة حاله أنه ثقة عابد ربما وهم، أثبت الناس في ثابت البُنَانِيِّ، وتغير حفظه بأخرة(٢).

١() مصادر الترجمة: «الطبقات الكبرى»: (٣٣٦/٧)، «معرفة الثقات»: (١٢٥٦/١٤٠/٢)، «الجرح والتعديل»: (١٦٥/٣٠/٧)، «تهذيب التهذيب»: (٤٢٤/٢٠٥/٧)، «التقريب»: (صـ: ٣٩٣/ برقم: ٤٦٢٥).

٢() مصادر الترجمة: «الجرح والتعديل»: (٦٢٣/١٤٠/٣)، «الثقات»: (٧٤٣٤/٢١٦/٦)، «الكواكب النيرات»: (٦/٤٦٠/١)، «الكاشف»: (١٢٢٠/٣٤٩/١)،

٣ـ ثُمَامَةُ: هو ثُمَامَةُ بن عبد الله بن أنس بن مالك الانصاري البصري. ثقة. سبق دراسته عند دراسة الوجه الأول.

٤ـ أَبو هُرَيْرَةَ: هو الصحابي الجليل حافظ الصحابة، ورأس المكثرين. اخْتُلِفَ في اسمه، واسم أبيه اختلافًا كثيرًا، والأرجح عند الكثيرين أنه عبد الرحمن بن صَخْر، له رضي الله عنه (٥٣٧٤) حديثًا، اتَّفَقَ البخاريُ ومسلمُ علي (٣٢٥) حديثًا، وانفرد البخاري بـ (٧٩) حديثًا، ومسلم بـ (٩٣) حديثًا، تُوفِيَ رضي الله عنه سنة ٥٧ هـ. وقيل بعدها(١).

(النظر والترجيح)

بعد النظر في طرق الحديث، وأحوال الرواة المختلفين على **ثُمَامَةَ بن عَبْدِ اللهِ** يظهر لي رجحان **الوجه الثاني**؛ وذلك لخطأ راوي الوجه الأول عنه؛ فقد تفرد به عنه عَبدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى البصري، وقد أخطأ في روايته، فرواه على الجادة المشهورة، وقد ذكر العقيلي أنه لا يُتابع على أكثر حديثه، ونص ابن حبان، والساجي، وغيرهما على أن له أوهامًا ومناكير، وقد رواه عنه سَهْلُ بنُ حماد الْعَنْقَزِيُّ، أَبو عَتَّابٍ الدَّلَّال البصري، وذكر أبو حاتم الرازي أنه سلك الجادة، فرواه عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى، عن ثمامة، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وهذه طريق معروفة يُروى بها أحاديث كثيرة، فثمامة مشهور بالرواية عن أنس، وليس عن أبي هريرة، كما أن حال سهل بن حماد البصري صدوق، ربما أخطأ، وعدَّ بعض أئمة النقد هذا الحديث من

«ميزان الاعتدال»: (٢٢٥١/٥٩٠/١)، «تهذيب التهذيب»: (١٤/١١/٣)، «التقريب»: (صـ: ١٧٨/برقم: ١٤٩٩).

١() ينظر «الإصابة»: (٤٢٥/٧)، و«الخلاصة» (صـ: ٤٦٢).

أوهامه، وأما متابعة عباد بن منصور له فغير معتبرة؛ لأنه ضعيف، روى مناكير، فضلًا عن أنه مدلس روى عن شيخه بالعنعنة(١).

أما راوي الوجه الثاني عن ثمامة فهو حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ البصري، وهو ثقة ثبت، وقد ضبط هذه الرواية، على غير الجادة.

وقد رجَّح الوجهَ الثاني من الأئمة أبو حاتم، وأعلَّ الحديث بأبي عتَّاب الدلال، ورجَّحه أيضًا أبو زرعة، وأعلَّه بعبد الله بن المثنى، ورجَّحه أيضًا الدارقطني ـ في أحد قوليه ـ كما ذكر ابن الملقن عنه قال: وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ فِي مَوضِع آخر: «حَدِيث أبي هُرَيْرَة هُوَ الصَّوَاب»(٢)، وكانت قرينة الترجيح التي اعتمد عليها هي كون الراوي خالف الجادة المعروفة.

ولكن الدارقطني في موضع آخر لم يرجح أحد الوجهين، وإنما اعتبرهما محفوظين؛ فقال: «والقولان محتملان»(٣).

<u>وقد أخرج البخاري حديث أبي هريرة من غير وجهي الخلاف</u> في «صحيحه»، كِتَابُ: بدء الخلق، بَابُ: إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ، فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً وَفِي الأُخْرَى شِفَاءً (١٣٠/٤)، برقم: (٣٣٢٠)، قال: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلاَلٍ، حَدَّثَنِي عُتْبَةُ بْنُ مُسْلِمٍ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ بْنُ حُنَيْنٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فذكره بمثله.

وأخرجه أيضًا في «صحيحه»، كِتَابُ: الطِّبِّ، بَابُ: إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي

١() ينظر: «المجروحين»: (١٦٦/١٦٥/٢)، «الكامل»: (١١٦٧/٣٣٨/٤)، «تهذيب التهذيب»: (١٧٢/٩٠/٥).

٢() ينظر: «البدر المنير»: (٤٥٥/١).

٣() ينظر «علل الدارقطني»: (٤٤/١٢)، مسألة: (٢٣٩١).

الإِنَاءِ (١٤٠/٧)، برقم: (٥٧٨٢)، قال:حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عُتْبَةَ بْنِ مُسْلِمٍ، به بمثله.

الحكـــــــــــم على الحـــديـث:

الحديث من وجهه الراجح صحيح؛ لما تقدم في دراسة إسناده.

وللحديث شاهد من حديثِ أَبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيّ رضي الله عنه:

أخرجه أبو يعلى المَوْصِلِيُّ في «مسنده»: (٢٧٣/٢)، برقم: (٩٨٦)، قال: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي طَعَامِ أَحَدِكُمْ فَامْقُلُوهُ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ وَفِي الْآخَرِ دَوَاءٌ».

وعنه أخرجه ابن حبان في «صحيحه» ـ كما في «الإحسان» ـ كِتَابُ: الطَّهَارَةِ، باب: الْمِيَاهِ، ذِكْرُ الْأَمْرِ بِغَمْسِ الذُّبَابِ فِي الْإِنَاءِ إِذَا وَقَعَ فِيهِ، إِذْ أَحَدُ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ وَالْآخَرُ شِفَاءٌ (٥٥/٤)، برقم: (١٢٤٧).

دراسة إسناد هذا الشاهد عند أبي يعلى في «مسنده»:

١ـ زُهَيْرٌ: هو زُهَيْرُ بن حرب بن شداد الحرشي، أبو خيثمة النسائي، نزيل بغداد. ثقة ثبت، روى عنه مسلم أكثر من ألف حديث، تُوفِيَ سنة ٢٣٤هـ، وله ٧٤ سنة(١).

٢ـ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: هو يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ بن فَرُّوخَ الْقَطَّانُ التَّمِيمِيُّ، أبو سعيد البصري، الأَحْوَلُ الحافظ. ثقة ثبت متقن حافظ إمام، تُوفِيَ في صفر

١() ينظر: «الجرح والتعديل»: (٢٦٨٠/٥٩١/٣)، «الكاشف»: (١٦٦٠/٤٠٧/١)، «تهذيب التهذيب»: (٦٣٧/٢٩٦/٣).

سنة ١٩٨هـ، وله ٧٨ سنة(١).

٣ـ ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ: هو مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أَبي ذئب القرشي العامري، أَبُو الحارث المدني. ثقة فقيه فاضل، أحد الأئمة الأعلام، أخرج حديثه الجماعة، توفي سنة ١٥٨هـ، وقيل: سنة ١٥٩هـ(٢).

٤ـ سَعِيدُ بْنُ خَالِدٍ: هو سَعِيدُ بْنُ خَالِدٍ بن عبد الله بن قارظ القارظي الكناني المدني، حليف بني زهرة. ثقة يحتج به كما قال الدارقطني، ولم يثبت تضعيف النسائي له(٣).

٥ـ أَبو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: هو أَبو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن عوف القرشي الزهري المدني. قيل: اسمه عبد الله. وقيل: إسماعيل. وقيل: اسمه وكنيته واحد. ثقة، توفى بالمدينة سنة ٩٤هـ، وهو ابن ٧٢ سنة. وقيل: سنة ١٠٤هـ(٤).

٦ـ أَبو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ: هو سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الله بن ثعلبة الأنصاري، أبو سعيد الخدري، صحابي مشهور، استصغر يوم أُحُد، وشهد الخندق، وبيعة الرضوان. له ١١٧٠ حديثًا، اتفق على ٤٣ حديثًا، وانفرد

١() ينظر: «الكاشف»: (٦١٧٥/٣٦٦/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٣٥٩/١٩٠/١١)، «التقريب»: (صـ: ٥٩١/ برقم: ٧٥٥٧).

٢() ينظر: «الكاشف»: (٥٠٠١/١٩٤/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٣٠٣/٩/ ٥٠٥)، «التقريب»: (صـ: ٤٩٣/ برقم: ٦٠٨٢).

٣() ينظر: «الثقات»: (٨٠٩٤/٣٥٧/٦)، «تهذيب التهذيب»: (٢٨/٢٠/٤)، «التقريب»: (صـ: ٢٣٤/برقم: ٢٢٩١).

٤() ينظر: «معرفة الثقات»: (٢١٦٣/٤٠٥/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٨٤٧٦/١٠٣/١٢)، «التقريب»: (صـ: ٦٤٥/برقم: ٨١٤٢).

البخاري بستة أحاديث. توفي رضي الله عنه سنة ٦٣هـ(١).

الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

صحيح؛ لما تقدم في دراسة إسناده.

١() ينظر: «الاستيعاب»: (٣٣٢/٤)، «أسد الغابة»: (٣١٨/٦)، الإصابة»: (٦٣/١٢).

المبحث الثاني: دراسة حديث:

«كَانَ يُصَلِّي في اليَومِ وَاللَّيلَةِ اثنَتيْ عَشَرَ رَكْعَةً»□

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ أَبِي حَاتِمٍ: سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بنُ سُلَيمَانَ الأَصْبَهَانِيُّ، عَنْ سُهَيلِ بنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ، عَن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي في اليَومِ وَاللَّيلَةِ اثنَتيْ عَشَرَ رَكْعَةً؟

فَقَالَ أَبِي: هَذَا خطأٌ؛ رَوَاهُ سُهَيلٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ المُسيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ عَنْبَسَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقال أَبِي: كنتُ مُعْجَبًا بِهَذَا الْحَدِيثِ، وكنتُ أرى أَنَّهُ غريبٌ، حَتَّى رأيتُ: سُهَيل، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ المُسيَّب، عَنْ عَنْبَسَة، عَنْ أُمِّ حبيبة، عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فعَلِمتُ أن ذاك(١) لَزِمَ الطَّريق(٢).

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على **سهيل بن أبي صالح**، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عنه، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ، عَن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوجه الثاني: عنه، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ المُسيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ

١() يعني: محمد بن سليمان الأصبهاني.

٢() ينظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم: (١٦٤/٢- ١٦٦)، مسألة: (٢٨٨).

عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عَنْبَسَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

تخريج الوجه الأول:

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، كِتَابُ: صَلَاةِ التَّطَوُّعِ وَالْإِمَامَةِ وَأَبْوَابٌ مُتَفَرِّقَةٌ، بَابُ: فِي ثَوَابِ مَنْ ثَابَرَ عَلَى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنَ التَّطَوُّعِ (٢٠/٢)، برقم: (٥٩٨٢)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَصْبَهَانِيُّ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ، رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ، أَظُنُّهُ قَبْلَ الْعَصْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَأَظُنُّهُ قَالَ: وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ».

وعن ابن أبي شيبة أخرجه ابن ماجه في «سننه»، كِتَابُ: إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَالسُّنَّة فِيهَا، بَابُ: مَا جَاءَ فِي ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنَ السُّنَّةِ (٣٦١/١)، برقم: (١١٤٢).

ومن طريق ابن أبي شيبة أيضًا أخرجه أبو الحسين ابْنُ الآبَنُوْسِيِّ البَغْدَادِيُّ في «مشيخته» (٤٧/١)، برقم: (٥).

وقال الدارقطني ـ شيخ ابْنِ الآبَنُوْسِيِّ ـ : «تفرد به محمد بن سليمان، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة».

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير»، ترجمة: مُحَمد بن سُلَيمان ابن الأَصبَهانِيِّ (٩٩/١)، قال: قَالَ لِي فَروَة بْنُ أَبي المَغراء: حدَّثنا مُحَمد بْنُ سُلَيمان، ابن الأَصبَهانِيّ، به بنحوه مختصرًا.

وقال البخاري: وهذا وهمٌ.

وأخرجه البزار في «مسنده»: (٤٧/١٦)، برقم: (٩٠٨٥)، قال: حَدَّثَنا علي بن سعيد بن مسروق، حَدَّثَنا مُحَمَّد بن سليمان الأصبهاني به بمثله.

وأخرجه النسائي في «المجتبى»، كِتَابُ: قِيَامِ اللَّيْلِ وَتَطَوُّعِ النَّهَارِ، بَابُ: الِاخْتِلَافُ عَلَى إِسْمَعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ (٢٦٤/٣)، برقم: (١٨١١)، قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَقَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، به بنحوه مختصرًا.

وقَالَ النسائي: «هَذَا خَطَأٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ ضَعِيفٌ، هُوَ ابْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَوْجُهٍ سِوَى هَذَا الْوَجْهِ بِغَيْرِ اللَّفْظِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ».

وأخرجه النسائي في «المجتبى»، كِتَابُ: قِيَامِ اللَّيْلِ وَتَطَوُّعِ النَّهَارِ، بَابُ: ذكر الِاخْتِلَافِ عَلَى إِسْمَعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ فيه (١٨٥/٢)، برقم: (١٤٨٢)، بنفس إسناد المجتبى.

وقَالَ النسائي: «هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدِي خَطَأٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ ضَعِيفٌ، وَقَدْ خَالَفَهُ فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ فَرَوَاهُ عَنْ سُهَيْلٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ».

وأخرجه الطبراني في «الأوسط»: (٢٥٥/٥)، برقم: (٥٢٤٣)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّقَطِيُّ، نَا أَبُو بِلَالٍ الْأَشْعَرِيُّ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَصْبَهَانِيُّ، به بمثله.

وقال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَصْبَهَانِيُّ، وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، وَفُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: عَنِ الْمُسَيِّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ عَنْبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ».

وأخرجه ابن عدي في «الكامل»، ترجمة: مُحَمد بْن سليمان بْن

الأصبهاني، (٤٦٤/٧) قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيد، حَدَّثَنا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَسَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ، وَعَبد اللَّهِ بْنُ عُمَر بْنِ أَبَان، وَمُحمد بْنُ عُبَيد قالوا، حَدَّثَنا مُحَمد بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ الأَصْبَهَانِيِّ به بمثله.

وقال ابن عدي: «وهذا أخطأ فيه ابن الأَصْبَهَانِيِّ حَيْثُ قَالَ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، وَكَانَ هَذَا الطَّرِيقُ أَسْهَلَ عَلَيه، إِنَّمَا رَوَى هَذَا سُهَيْلٌ، عَن أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَنْبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفيان، عَن أُمِّ حَبِيبَةَ».

وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في «طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها» ترجمة: مُحَمَّد بْن سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصْبَهَانِيّ، (٤٤/٢)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زَكَرِيَّا، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ بُكَيْرٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ به بمثله.

وأخرجه ابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك»، باب: فَضْلُ مَنْ صَلَّى كُلَّ يَوْمٍ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً (صـ: ٣٥)، برقم: (٨٥)، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَاعِدٍ، نا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ الْكِنْدِيُّ، نا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَصْبَهَانِيُّ، به بمثله.

ومن طريق ابن شاهين أخرجه المزي في «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (٣١٠/٢٥).

<u>تخريج الوجه الثاني:</u>

أخرجه محمد بن نصر المروزي في «قيام الليل»: (صـ: ٧٩)، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ، ثنا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا فُلَيْحٌ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ عَنْبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ صَلَّى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ: أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ،

وَاثْنَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَاثْنَتَيْنِ قَبْلَ الْعَصْرِ وَاثْنَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَاثْنَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ».

وأخرجه النسائي في «المجتبى»، كِتَابُ: قِيَامِ اللَّيْلِ وَتَطَوُّعِ النَّهَارِ ، بَابُ: ثَوَابِ مَنْ صَلَّى فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً سِوَى الْمَكْتُوبَةِ وَذِكْرِ اخْتِلَافِ النَّاقِلِينَ فِيهِ لِخَبَرِ أُمِّ حَبِيبَةَ فِي ذَلِكَ (٢٦٢/٣)، برقم: (١٨٠٢)، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَزْهَرِ أَحْمَدُ بْنُ الْأَزْهَرِ النَّيْسَابُورِيُّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، به بلفظه.

وقَالَ النسائي: «فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ».

وأخرجه النسائي أيضًا في «السنن الكبرى»، كِتَابُ: قِيَامِ اللَّيْلِ وَتَطَوُّعِ النَّهَارِ، بَابُ: ذكر الِاخْتِلَافِ عَلَى إِسْمَعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ فيه (١٨٦/٢)، برقم:(١٤٨٣)، بنفس سند المجتبى ومتنه. وقال النسائي: «هَذَا أَوْلَى بِالصَّوَابِ عِنْدَنَا وَفُلَيْحُ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ وَاللهُ أَعْلَمُ».

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»، كِتَابُ: الصَّلَاةِ، بَابُ: مَنْ قَالَ: هِيَ ثِنْتَا عَشْرَةَ رَكْعَةً، فَجَعَلَ قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا (٦٦٤/٢)، برقم: (٤١٦٣)، من طريق أَبي الْأَزْهَرِ، به بمثله.

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»، كِتَابُ: الصلاة، بَابُ: فَضْلِ التَّطَوُّعِ قَبْلَ الْمَكْتُوبَاتِ... (٢٠٥/٢)، برقم: (١١٨٩)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْجُنَيْدُ الْبَغْدَادِيُّ، نا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا فُلَيْحٌ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، به بمثله.

وأخرجه ابن الأعرابي في «معجمه»: (٦٦/١)، برقم: (٩٣) قال: نا مُحَمَّدُ بْنُ الجنيد، نا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، نا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، به بمثله.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»، كِتَابُ: الصَّلَاةِ، بَابُ: مَنْ قَالَ: هِيَ ثِنْتَا عَشْرَةَ رَكْعَةً، فَجَعَلَ قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا (٦٦٤/٢)، برقم: (٤١٦٣)، من طريق يَحْيَى بْنِ صَالِحٍ، ثنا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، به بمثله.

<u>وقد تابع سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ سُهَيْلَ بْنَ أَبِي صَالِحٍ في روايته عن أَبِي إِسْحَاقَ:</u>

أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده»: (٢٣٤/٤)، برقم: (٢٠٤٢)، قال: أَخْبَرَنَا الْمُؤَمَّلُ، نا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ عَنْبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ به بمثله.

وأخرجه الترمذي في «جامعه»، كِتَابُ: الصَّلَاةِ، بَابُ: مَا جَاءَ فِيمَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنَ السُّنَّةِ، مَا لَهُ فِيهِ مِنَ الفَضْلِ (٢٧٤/٢)، برقم: (٤١٥)، قال: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا مُؤَمَّلٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، به بمثله.

وقال الترمذي: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَنْبَسَةَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ».

وأخرجه الطبراني في «الكبير»: (٢٣١/٢٣)، برقم: (٤٣٥) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَابَانَ الْجُنْدِيسَابُورِيُّ، ثنا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ الْمَرْوَزِيُّ، به بمثله.

<u>وقد تابع إِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ سُهَيْلًا، والثَّوْرِيَّ في روايتيهما عن أَبِي إِسْحَاقَ:</u>

أخرجه عبد بن حميد في «مسنده» **ـ كما في منتخب المسند ـ**: (صـ:٤٤٨/برقم: ١٥٥٢)، قال: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، أنا إِسْرَائِيلُ بْنُ

يُونُسَ، أنا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ عَنْبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أُخْتِهِ أُمِّ حَبِيبَةَ، به بمثله.

وقد تابع إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ أبا إسحاق عَنِ الْمُسَيّب بْنِ رَافِعٍ:

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، كِتَابُ: صَلَاةِ التَّطَوُّعِ وَالْإِمَامَةِ، بَابُ: ثَوَابِ مَنْ ثَابَرَ عَلَى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنَ التَّطَوُّعِ (٢٠/٢)، برقم: (٥٩٧٦)، قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، نا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الْمُسَيّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ عَنْبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ به بمثله مختصرًا.

وعن ابن أبي شيبة أخرجه ابن ماجه في «سننه»، كِتَابُ: إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَالسُّنَّة فِيهَا، بَابُ: مَا جَاءَ فِي ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنَ السُّنَّةِ (٣٦١/١)، برقم: (١١٤١).

وأخرجه أحمد في «مسنده»: (٣٥٢/٤٤)، برقم: (٢٦٧٦٩)، قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، به بمثله مختصرًا.

وأخرجه النسائي في «المجتبى»، كِتَابُ: قِيَامِ اللَّيْلِ وَتَطَوُّعِ النَّهَارِ، بَابُ: الِاخْتِلَاف عَلَى إِسْمَعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ (٢٦٣/٣)، برقم: (١٨٠٤)، قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، به بمثله مختصرًا.

وأخرجه النسائي أيضًا في «السنن الكبرى»، كِتَابُ: قِيَامِ اللَّيْلِ وَتَطَوُّعِ النَّهَارِ، بَابُ: ذكر الِاخْتِلَافِ عَلَى إِسْمَعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ فيه (١٨٤/٢)، برقم: (١٤٧٨)، بنفس سند المجتبى ومتنه.

وأخرجه النسائي في «المجتبى»، كِتَابُ: قِيَامِ اللَّيْلِ وَتَطَوُّعِ النَّهَارِ، بَابُ: الِاخْتِلَاف عَلَى إِسْمَعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ (٢٦٣/٣)، برقم: (١٨٠٥)،

قال: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا يَعْلَى، حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ، به بمثله مختصرًا.

وأخرجه الطبراني في «الكبير»: (٢٣١/٢٣)، برقم: (٤٣٦) قال: حَدَّثَنَا إِدْرِيسُ بْنُ جَعْفَرٍ الْعَطَّارُ، ثنا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، ح وَحَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ التُّسْتَرِيُّ، ثنا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثنا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَيَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، به بمثله مختصرًا.

(دراسة الأسانيد)

الوجه الأول:

دراسة إسناد ابن أبي شيبة في «مصنفه»:

١ـ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَصْبَهَانِيُّ: هو محمد بن سليمان بن عبد الله بن الأصبهاني، أبو علي الكوفي. روى عن أبيه، وعمه، وسهيل بن أبي صالح، وغيرهم. وروى عنه ابنه يحيى، وأبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة وآخرون. قال أبو حاتم: لا بأس به، يُكْتَب حديثه، ولا يُحْتَج به. وقال العجلي: كوفي ثقة. وقال أبو داود، والنسائي: ضعيف الحديث. وقال البخاري: مقارب الحديث. وقال ابن عدي: مضطرب الحديث، قليل الحديث، ومقدار ماله قد أخطأ في غير شيء منه. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يُخَالِفُ ويُخْطِىءُ. وقال ابن حجر: صدوق يخطىء. تُوفِيَ سنة إحدى وثمانين ومائة، أخرج حديثه الترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

وخلاصة حاله أنه ضعيف على قول الأكثرين، وقد صرح غير واحد

من الأئمة أنه أخطأ في هذا الحديث(١).

٢ـ سُهَيْلٌ: هو سهيلُ بنُ أَبِي صَالِحٍ ـ اسمه ذكوان ـ السمانُ. أبو يزيد المدنيُّ. روى عن أبيه، وسعيد بن المسيب، وغيرهما. وروى عنه شعبة، ومالك، ومحمد بن سليمان الأصبهاني، وغيرهم. قال ابن عيينة: كنا نعد سهيلًا ثبتًا في الحديث. وقال أحمد: ما أصلح حديثه!. وقال ابن معين: ليس حديثه بحجة. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال العجلي: ثقة. وقال ابن سعد: ثقة كثير الحديث. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن عدي: ثبت لا بأس به، مقبول الأخبار، روى له البخاري مقرونًا بغيره. وقال الحاكم: روى عنه مالك، وهو الحكم في شيوخ أهل المدينة الناقد لهم، ثم قيل في حديثه بالعراق أنه نسى الكثير منه، وساء حفظه في آخر عمره. وقال الذهبي: احتج به مسلم، وأخرج له البخاريُّ مقرونًا بغيره، وعاب ذلك عليه النسائي، فقال السلمي: سألت الدارقطني لم ترك البخاري حديث سهيل في كتاب الصحيح؟ فقال: لا أعرف له فيه عذرًا، فقد كان النسائي إذا مَرَّ بحديث سهيل قال: سهيلٌ والله خير من أبي اليمان، ويحيى بن بُكَيْر، وغيرهما، تغير حفظه بآخره. توفي سنة ١٣٨هـ. وقيل: سنة ١٤٠هـ.

<u>فالذي يظهر لي من حاله</u> والله أعلم أنه ثقة في أبيه، صدوق في غيره،

١() مصادر ترجمته: «تاريخ ابن معين - رواية الدوري»: (٢٥٢٥/٥١٦/٣)، «التاريخ الكبير»: (٢٧٨/٩٩/١)، «معرفة الثقات»: (١٦٠٣/٢٣٩/٢)، «الجرح والتعديل»: (٢٦٧/٧/ ١٤٦١)، «الكامل»: (١٧٠١/٤٦٤/٧)، «ميزان الاعتدال»: (٧٦١٩/٥٦٩/٣)، «تهذيب التهذيب»: (٣١٥/٢٠١/٩)، «التقريب»: (صـ: ٤٨١/ برقم: ٥٩٣٠).

وروايته هنا عن أبيه(١).

٣ـ أَبوه: هو ذكوان أبو صالح السمان الزيات المدني، مولى جويرية بنت الأحمس الغطفاني. روى عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وغيرهم. وروى عنه أولاده سهيل، وصالح، وعبد الله، وغيرهم. قال أحمد: ثقة ثقة، من أجلِّ الناس وأوثقهم. وقال ابن سعد، وابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والعجلي، والساجي، والحربي: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الذهبي: من الأئمة الثقات. وقال ابن حجر: ثقة ثبت، تُوفِيَ سنة ١٠١هـ.

وخلاصة حاله ما قاله الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ(٢).

٤ـ أَبو هُرَيْرَةَ: صحابي جليل رضي الله عنه. سبقت ترجمته في الحديث السابق.

الوجه الثاني:

دراسة إسناد المروزي في «قيام الليل»:

١ـ أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ: هو أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورِ بْنِ سَيَّارٍ بن المُعَارِك البغدادي، أبو بكر الرَّمَادِيُّ. روى عن الطيالسي، ويونس بن محمد المؤدب، وغيرهما. وروى عنه ابن ماجه، والبزار، والمروزي، وغيرهم.

١() مصادر ترجمته: «معرفة الثقات»: (٦٩٥/٤٤٠/١)، «الكامل»: (٨٦٦/٤٤٧/٣)، «ميزان الاعتدال»: (٣٦٠٩/٣٣٩/٣)، «الكواكب النيرات»: (٣٠/٤٦/١)، «ذكر من تكلم فيه وهو موثق»: (صـ: ٩٦/برقم: ١٥١)، «تهذيب التهذيب»: (٤٦٤/٢٣١/٤)، «التقريب»: (صـ: ٢٥٩/برقم: ٢٦٧٥)، «إسعاف المبطأ»: (صـ: ١٣).

٢() مصادر الترجمة: «الجرح والتعديل»: (٢٠٣٩/٤٥٠/٣)، «معرفة الثقات»: (٤٣٣/٣٤٥/١)، «الثقات»: (٢٦١١/٢٢١/٤)، «تهذيب التهذيب»:(٤١٧/١٨٩/٣)، «التقريب»: (صـ: ٢٠٣/برقم: ١٨٤١).

قال ابن أبي حاتم: كان أبي يوثقه. وقال الدارقطني، ومسلمة بن قاسم، والخليلي: ثقة. وقال الخطيب: رحل وأكثر الكتابة والسماع وصنف المسند. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان مستقيم الأمر في الحديث. وقال الذهبي: أحد الثقات المشاهير. وقال ابن حجر: ثقة حافظ، توفي سنة ٢٦٥. **وخلاصة حاله** أنه ثقة حافظ مشهور(١).

٢ـ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: هو يونس بن محمد بن مسلم البغدادي، أبو محمد الحافظ المؤدب. روى عن حماد بن سلمة، وفليح بن سليمان، وغيرهما. وروى عنه أحمد، وأحمد بن منصور الرمادي، وغيرهما. قال ابن معين: ثقة. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثقة. وقال أبو حاتم: صدوق. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الخليلي: ثقة حافظ. وقال ابن حجر: ثقة ثبت. توفي في صفر سنة ٢٠٧هـ. وقيل: سنة ٢٠٨ هـ. **وخلاصة حاله** أنه ثقة ثبت حافظ(٢).

٣ـ فُلَيْحٌ: هو فُلَيْحُ بنُ سُلَيْمَانَ بنِ أَبِي المُغِيرَةَ بْن حُنَين، أبو يحيى مولى آل زيد بْن الْخطاب. وفُلَيْحُ لقب غلب عليه، واسمه عبد الملك. رَوَى عَن سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، والزهري، وغيرهما. وروى عنه الطيالسي، ويونس بن محمد المؤدب، وغيرهما. قال ابن معين: ضعيف ما أقربه من أبي

١() مصادر ترجمته: الجرح والتعديل: (١٦٩/٧٨/٢)، الثقات: (١٢١٥٩/٤١/٨)، «سير أعلام النبلاء»: (٢١٣٣/٧٨/١٠)، «تهذيب التهذيب»: (١٤٣/٨٣/١)، «التقريب»: (صـ: ٨٥/برقم: ١١٣).

٢() مصادر الترجمة: «تاريخ ابن معين رواية الدارمي»: (صـ: ٢٢٧/برقم: ٨٧٦)، «الجرح والتعديل»: (١٠٣٣/٢٤٦/٩)، «الثقات»: (١٦٤٨٩/٢٨٩/٩)، «الإرشاد»: (٩٥/٢٥٣/١)، «تهذيب التهذيب»: (٧٦٤/٣٩٣/١١)، «التقريب»: (صـ: ٦١٤/برقم: ٧٩١٤).

أويس. وقال ابن معين أيضًا: ليس بالقوي، ولا يحتج بحديثه. وقال أبو حاتم: ليس بقوي. وقال النسائي: ضعيف. وقال أيضًا: ليس بالقوي. وقال ابن عدي: لفليح أحاديث صالحة يروي عن الشيوخ من أهل المدينة أحاديث مستقيمة، وغرائب، وقد اعتمده البخاري في «صحيحه» وروى عنه الكثير وهو عندي لا بأس به. وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالمتين عندهم. وقال الدارقطني: يختلفون فيه، وليس به بأس. وقال علي بن المديني: كان فليح وأخوه عبد الحميد ضعيفين. وقال ابن معين: ضعيف وهم يكتبون حديثه ويشتهونه. وقال الساجي: هو من أهل الصدق، ويهم. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الحاكم أبو عبد الله: اتفاق الشيخين عليه يقوي أمره، ويسكن القلب إلى تعديله. وقال أبو داود: ليس بشيء. وقال ابن حجر: احْتج بِهِ البُخَارِيّ، وَأَصْحَاب السّنَن، وروى لَهُ مُسلم حَدِيثا وَاحِدًا وَهُوَ حَدِيث الْإِفْك... إلى أن قال: لم يعْتَمد عَلَيْهِ البُخَارِيّ اعْتِمَاده على مَالك، وابن عُيَيْنَة وأضرابهما وَإِنَّمَا أخرج لَهُ أَحَادِيث أَكْثَرهَا فِي المناقب وَبَعضهَا فِي الرقَاق. ولعله يعني ـ والله أعلم ـ أنه يؤخذ في المناقب والرقائق ما لا يؤخذ في أحاديث الأحكام. وقال ابن حجر أيضًا: صدوق كثير الخطأ، تُوفِيَ سنة ١٦٨هـ.

<u>وخلاصة حاله</u> أنه صدوق يهم أحيانًا، فاحتجاج الشيخين به يقوي أمره كما قال الحاكم، ولا ينزله إلى وهدة الضعف، أو كثرة الخطأ، كما أن تضعيف النقاد له غير مفسر، فينبغي أن يُتقى من حديثه ما خالف فيه الثقات، وأما ما لم يُخالف فيه فأقل تقدير له أنه حسن، وأما تضعيف ابن معين له فلم يكن لأجل خلل في ضبطه، وإنما لأجل كلامه في بعض الصحابة، قال أَبو كَامِل مظفر: كُنَّا نتهمه؛ لِأَنَّهُ يتَنَاوَل أَصْحَاب النَّبِي

صلى الله عَلَيْهِ وَسلم(١).

٤ـ سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ: ثقة في أبيه، صدوق في غيره، وروايته هنا عن غير أبيه، سبقت ترجمته في الوجه الأول.

٥ـ أَبو إِسْحَاقَ: هو عمرو بن عبد الله بن عبيد. ويقال: علي. ويقال: ابن أبي شعيرة، أبو إسحاق السبيعي الكوفي. والسَّبِيعُ من همدان، روى عن علي بن أبي طالب، والْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، وخلق كثير. وروى عنه ابنه يونس، وابن ابنه إسرائيل بن يونس، وسُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، وآخرون. قال أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والعجلي، والنسائي: ثقة. زاد أبو حاتم: هو شبه الزهري في كثرة الرواية، واتساعه في الرجال. وقال ابن حبان في كتاب «الثقات»: كان مدلسًا. وقال أبو إسحاق الجوزجاني: كان متشيعًا، واحتمله الناس على صدق لسانه في الحديث. وقال الذهبي: ثقة نبيل شاخ ونسي لم يضعفه أحد، وسمع منه ابن عيينة وقد تغير شيئًا. وقال ابن حجر: ثقة مكثر عابد اختلط بأخرة. تُوفِيَ سنة ١٢٦هـ. وقيل: بعد ذلك، وهو ابن ٩٦ سنة. وقيل: ابن ١٠٠ سنة. **وخلاصة حاله** أنه ثقة مكثر اختلط بأخرة(٢).

٦ـ الْمُسَيَّبُ بْنُ رَافِعٍ: الْمُسَيَّبُ بْنُ رَافِعٍ الأسدي الكاهلي، أبو العلاء

١() مصادر الترجمة: «الطبقات الكبرى»: (٤١٥/٥)، «الثقات»: (١٠٢٨٢/٣٢٤/٧)، «التعديل والتجريح»: (١٢٣٤/١٠٥٤/٣)، «تهذيب التهذيب»: (٥٥٣/٣٠٣/٨)، «هدي الساري»: (صـ: ٤٣٥).

٢() مصادر الترجمة: «معرفة الثقات»: (١٣٩٤/١٧٩/٢)، «الجرح والتعديل»: (١٣٤٧/٢٤٢/٦)، «الكاشف»: (٤١٨٥/٨٢/٢)،«الكواكب النيرات»: (٤١/٣٤١/١)، «تهذيب التهذيب»: (١٠٠/٥٦/٨)، «التقريب»: (صـ: ٤٢٣/برقم: ٥٠٦٥).

الكوفي الأعمى. روى عن البراء بن عازب، وأبي صالح السمان، وعنبسة بن أبي سفيان وغيرهم. وروى عنه ابنه العلاء، وأبو إسحاق السبيعي، والأعمش، وغيرهم. قال العجلي: تابعي ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الذهبي: حجة صوام قوام. وقال ابن حجر: ثقة، تُوفِي سنة ١٠٥هـ.

وخلاصة حاله أنه ثقة حجة عابد(١).

٧- عَنْبَسَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ: هو عَنْبَسَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ حَرْبِ بْنِ أُمَيَّةَ الْأُمَوِيُّ، أَبُو عَامِرٍ، وَيُقَالُ أَبُو عُثْمَانَ، وَيُقَالُ أَبُو الْوَلِيدِ. رَوَى عَنْ أُخْتِهِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أُمِّ حَبِيبَةَ. وروى عَنْهُ: الْمُسَيَّبُ بْنُ رَافِعٍ الأسدي، وَأَبُو صالح السَّمَّانُ، وغيرهما. ذكره أبو زرعة الدمشقي في الطبقة الأولى من التابعين. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وذكره أيضًا في «مشاهير علماء الأمصار»، وقال: كان ثبتًا. **وخلاصة حاله** أنه ثقة ثبت(٢).

٨- أُمُّ حَبِيبَةَ: هي رملة بنت أبي سفيان ابن حرب الأموية أم المؤمنين أم حبيبة مشهورة بكنيتها، لَهَا (٦٥) حَدِيثًا، اتفقَا على حديثين، وَانْفَرَدَ مسلم بمثلهما. روى عنها بنتهَا حَبِيبَة، وأخواها مُعَاوِيَة، وعنبسة. توفيت سنة

١() مصادر ترجمته: «الجرح والتعديل»: (١٣٤٨/٢٩٣/٨)، «الثقات»: (٥٥٩٤/٤٣٧/٥)، «الكاشف»: (٥٤٥٢/٢٦٥/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٢٩١/١٥٣/١٠)، «التقريب»: (صـ: ٥٣٢/ برقم: ٦٦٧٥).

٢() مصادر ترجمته: «الجرح والتعديل»: (٢٢٣٨/٤٠٠/٦)، «الثقات»: (٤٧٧٩/٢٦٨/٥)، «مشاهير علماء الأمصار»: (صـ: ١٨٦/ برقم: ٨٨٣)، «تهذيب التهذيب»: (٢٨٧/١٥٩/٨)، «التقريب»: (صـ: ٤٣٢/ برقم: ٥٢٠٥).

أَربع وَأَرْبَعين. وقيل: بعد ذلك(١).

دراسة متابعة الثَّوْريّ لسُهَيْل عند ابن راهويه في «مسنده»:

١ـ الْمُؤَمَّلُ: هو المُؤَمَّلُ بن إسماعيل العَدَوِيّ، مولى آل الخطاب. وقيل: مولى أبي بكر، أبو عبد الرحمن البصري. ثقة له أوهام، تُكلم فيه من من جهة ضبطه، ويُتقى من حديثه ما تفرد به. تُوفِيَ سنة ٢٠٥ هـ. وقيل: ٢٠٦ هـ(٢).

٢ـ سُفْيَانُ: هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوريُّ، أبو عبد الله الكوفي. ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، أمير المؤمنين في الحديث، ربما دَلَّسَ، تُوفِيَ سنة ١٦١هـ، وله ٦٤ سنة. قال النسائي: هو أجلُّ من أن يقال فيه ثقة(٣).

٣ـ أَبو إِسْحَاقَ: ثقة مكثر اختلط بأخرة. سبقت ترجمته في الإسناد السابق.

٤ـ الْمُسَيَّبُ بْنُ رَافِعٍ: ثقة حجة عابد. سبقت ترجمته في الإسناد السابق.

٥ـ عَنْبَسَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ: ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الإسناد السابق.

١() مصادر ترجمته: «أسد الغابة»: (٦/١١٥/٦٩٢٤) «الإصابة»: (٨/١٤٠/١١١٩١)، «الخلاصة»: (صـ: ٤٩١).

٢() ينظر: «الجرح والتعديل»: (٨/٣٧٤/١٧٠٩)، «الثقات»: (٩/١٧٨/١٥٩١٥)، «سير أعلام النبلاء»: (١٠/١١٠/٩)، «ميزان الاعتدال»: (٤/٢٢٨/٨٩٤٩)، «تهذيب التهذيب»: (١٠/٣٣٩/٦٢٨)، «التقريب»: (صـ: ٥٥٥/برقم: ٧٠٢٩).

٣() مصادر ترجمته: «معرفة الثقات»: (١/٤٠٧/٦٢٥)، «الطبقات الكبرى»: (٦/٣٧١)، «تهذيب التهذيب»: (٤/١٠١/١٩٩)، «التقريب»: (صـ: ٢٤٤/برقم: ٢٤٤٥)، «طبقات المدلسين»: (صـ: ٣٢).

٦ـ أُمُّ حَبِيبَةَ: صحابية جليلة أم المؤمنين سبقت ترجمتها في الإسناد السابق.

دراسة متابعة إِسْرَائِيلَ بْن يُونُسَ للثَّوْرِيّ وسُهَيْل عند عبد بن حميد في «مسنده»

١ـ النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: هو النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ المازني، أبو الحسن النحوي البصري. ثقة ثبت فاضل إمام، تُوفِيَ سنة ٢٠٤هـ، وله ٨٢ سنة(١).

٢ـ إِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ: هو إِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني، أبو يوسف الكوفي. ثقة ثبت، من أتقن أصحاب أبي إسحاق، وروايته هنا عنه، ضعفه ابن حزم، ورَدَّ أحاديثه مع كونها كثيرة في الصحاح بلا مستند ولا حجة(٢).

٣ـ أَبو إِسْحَاقَ: ثقة مكثر اختلط بأخرة. سبقت ترجمته في الإسناد السابق.

٤ـ الْمُسَيَّبُ بْنُ رَافِعٍ: ثقة حجة عابد. سبقت ترجمته في الإسناد السابق.

٥ـ عَنْبَسَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ: ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الإسناد السابق.

٦ـ أُمُّ حَبِيبَةَ: صحابية جليلة أم المؤمنين سبقت ترجمتها في الإسناد السابق.

دراسة متابعة إِسْمَاعِيلَ بْن أَبِي خَالِدٍ لأبي إسحاق عند ابن أبي شيبة

١() ينظر: «الجرح والتعديل»: (٢١٨٨/٤٧٧/٨)، «الكاشف»: (٥٨٣١/٣٢٠/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٧٩٧/٣٩٠/١٠)، «التقريب»: (صـ:٥٦٢/برقم:٧١٣٥).

٢() ينظر: «معرفة الثقات»: (٨٠/٢٢٢/١)، «الجرح والتعديل»: (١٢٥٨/٣٣٠/٢)، «الثقات»: (٦٨١٠/٧٩/٦)، «ذكر من تكلم فيه وهو موثق: (صـ: ٤٤/برقم: ٣٢)، «تهذيب التهذيب»: (٤٩٦/٢٢٩/١)، «التقريب»: (صـ: ١٠٤/برقم: ٤٠١).

في «مصنفه»:

١ـ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: هو يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ بن زاذي. ويقال: زاذان بن ثابت السلمي، أبو خالد الواسطي. ثقة متقن عابد، تُوفِيَ سنة ٢٠٦هـ، وقد قارب السبعين(١).

٢ـ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ: هو إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ الأحمسي. ثقة ثبت حجة، تُوفِيَ سنة ١٤٥ هـ. وقيل: بعدها(٢).

٣ـ الْمُسَيَّبُ بْنُ رَافِعٍ: ثقة حجة عابد. سبقت ترجمته في الإسناد السابق.

٤ـ عَنْبَسَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ: ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الإسناد السابق.

٥ـ أُمُّ حَبِيبَةَ: صحابية جليلة أم المؤمنين سبقت ترجمتها في الإسناد السابق.

(النظر والترجيح)

بعد النظر في طرق الحديث، وأحوال الرواة المختلفين على **سهيل بن أبي صالح** يظهر لي رجحان **الوجه الثاني**؛ لأن راويه عن سهيل هو فُلَيْحُ بنُ سُلَيْمَانَ صدوق ربما وهم، احتج به البخاري ومسلم، كما أن سهيلًا توبع متابعة تامة على روايته عن أبي إسحاق، فقد تابعه سفيان الثَّوْرِيُّ، وإِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ، كما تابع إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ الأحمسي أبا إسحاق السبيعي على روايته عن الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، كما يرجح هذا الوجه أيضًا تخريج ابن خزيمة له في «صحيحه».

١() ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (١١٨/٣٥٨/٩)، «تهذيب التهذيب»: (٦١٢/٣٢١/١١)، «التقريب»: (صـ: ٦٠٦/برقم: ٧٧٨٩).

٢() ينظر: «معرفة الثقات»: (٨٧/٢٢٤/١)، «الجرح والتعديل»: (٥٨٩/١٧٤/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٥٤٣/٢٥٤/١)، «التقريب»: (صـ: ١٠٧/برقم: ٤٣٨).

أما الوجه الأول فقد تفرد به محمد بن سليمان ابن الأصبهاني، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، ومحمد بن سليمان ضعيف، وقد صرح غير واحد من الأئمة أنه أخطأ في هذا الحديث، واعتبروا قرينة الترجيح أن محمد بن سليمان سلك به الجادة المعروفة فأخطأ ، أما فليح بن سليمان فخالف الجادة، وقد تابعه غيره على ذلك متابعات قاصرة.

وبناء على ما تقدم يظهر أن الحديث من مسند أم حبيبة، لا من مسند أبى هريرة ـ رضي الله عنهما ـ وقد حكم البخاري، والنسائي، وأبو حاتم، وابن عدى، والدارقطني على رواية الأصبهانى بالخطأ كما تقدم في التخريج.

وظهر من كلام أبي حاتم، وكلام ابن عدى أن الأصبهانى سلك الجادة والأئمة يقضون في الأصل على من سلك الجادة بالغلط عند المخالفة، ويرجحون رواية من خالف الجادة؛ لكونه أضبط وأحفظ.

الحكـــــــــــــم على الحـــــديـث:

الحديث من وجهه الراجح حسن؛ لحال فُلَيْحِ بنِ سُلَيْمَانَ صدوق ربما وهم، وليس هذا الحديث من أوهامه، ولحال سهيل بن أبي صالح صدوق في روايته عن غير أبيه، ولكن الحديث يرتقي إلى **الصحيح لغيره بشاهده من حديثِ عائشة رضي الله عنها:**

أخرجه الترمذي في «جامعه»، كِتَابُ: الصَّلَاةِ، بَابُ: مَا جَاءَ فِيمَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنَ السُّنَّةِ، مَا لَهُ فِيهِ مِنَ الفَضْلِ (٢٧٣/٢)، برقم: (٤١٤)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا المُغِيرَةُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ ثَابَرَ عَلَى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنَ

السُّنَّةِ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الجَنَّةِ: أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ المَغْرِبِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ العِشَاءِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الفَجْرِ»، وقال الترمذي: «حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ، وَمُغِيرَةُ بْنُ زِيَادٍ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ».

دراسة إسناد هذا الشاهد عند الترمذي في «سننه»:

١ـ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: هو مُحَمَّد بْن رافع بْن أَبي زيد، واسمه سابور القشيري، أبو عبد الله النيسابوري الزاهد. ثقة ثبت عابد. توفي سنة ٢٤٥هـ(١).

٢ـ إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ: هو إِسْحَاقُ بنُ سُلَيْمانَ الرَّازِيُّ، أبويحيى العبدي، مولى عبد القيس، كوفي نزل الري. ثقة ثبت عابد. توفي سنة ٢٠٠ هـ. وقيل: قبلها(٢).

٣ـ المُغِيرَةُ بْنُ زِيَادٍ: هو المُغِيرَةُ بْنُ زِيَادٍ البَجَلِيُّ، أبو هشام الموصليُّ. صدوق له أوهام، مات سنة ١٥٢هـ(٣).

٤ـ عَطَاءٌ: هو عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ ـ واسمه أسلم ـ القرشي، أبو محمد المَكِيُّ. ثقة ثبت حجة إمام فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال، ولكنه لم يرسل عن عائشة هنا، تُوفِيَ سنة ١١٤هـ، على المشهور وقيل: إنه تغير بآخره،

١() ينظر: «الثقات»: (١٥٤١٩/١٠٢/٩)، «الكاشف»: (٤٨٤٣/١٧٠/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٢٣٦/١٦٠/٩)، «التقريب»: (صـ: ٤٧٨/برقم: ٥٨٧٦).

٢() ينظر: «معرفة الثقات»: (٦٧/٢١٨/١)، «تهذيب التهذيب»: (٤٣٦/٢٣٤/١)، «التقريب»: (صـ: ١٠١/برقم: ٣٥٧)

٣() ينظر: «معرفة الثقات»: (١٧٧١/٢٩٢/٢)، «الجرح والتعديل»: (٩٩٨/٢٢٢/٨)، «تهذيب التهذيب»: (٤٦٥/٢٥٨/١٠)، «التقريب»: (صـ: ٥٤٣/برقم: ٦٨٣٤).

ولم يكثر ذلك منه(١).

٥ـ عَائِشَةُ: هي عائشة بنت أبي بكر الصديق أم المؤمنين أفقه النساء مطلقًا، وأفضل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم إلا خديجة ففيهما خلاف شهير، لها ٢٢١٠ أحاديث، اتفقا على ١٧٤ حديثًا، وانفرد البخاري بـ ٥٤ حديثًا، ومسلم بـ ٦٨ حديثًا. ماتت سنة ٥٧ على الصحيح(٢).

الحكـم على الحـديث بهذا الإسنـاد:

حسن؛ لحال المُغِيرَةِ بْنِ زِيَادٍ البَجَلِيِّ صدوق له أوهام، ولم أقف على من عدَّ حديثه هذا وهمًا من الأئمة.

١() ينظر: «معرفة الثقات»: (١٢٣٦/١٣٥/٢)، «الجرح والتعديل»: (١٨٣٩/٣٣٠/٦)، «جامع التحصيل»: (صـ: ٢٣٧/برقم: ٥٢٠)، «تهذيب التهذيب»: (٣٨٦/١٨٣/٧)، «التقريب»: (صـ: ٣٩١/برقم: ٤٥٩١).

٢() ينظر: «الإصابة»: (١١٤٥٧/١٦/٨)، «الخلاصة»: (صـ:٤٩٣).

المبحث الثالث: دراسة حديث:

«مَنْ تَرَكَ الجُمُعَةَ ثَلاَثًا مِنْ غَيْرِ ضَرورَةٍ»

قال الإمام ابن أبي حاتم: وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ ابنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ أَسِيدِ بنِ أبي أَسِيد، عن عبدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتادة، عَنْ جَابِرٍ، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ تَرَكَ الجُمُعَةَ ثَلاَثًا مِنْ غَيْرِ ضَرورَةٍ، فَقَدْ طُبِعَ عَلَى قَلْبِهِ».

قَالَ أَبِي: وَرَوَاهُ الدَّرَاوَرْديُّ، عَنْ أَسِيد، عَنِ ابْنِ أَبِي قَتادة، عن أبيه، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم.

قلتُ: فأيُّهما أشبَهُ؟ قَالَ: ابنُ أَبِي ذِئْبٍ أحفَظُ مِنَ الدَّرَاوَرْدي، وَكَأَنَّهُ أشبَهُ، وكأنَّ الدَّرَاوَرْدي لزمَ الطَّريق(١).

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على **أَسِيدِ بنِ أبي أَسِيد**، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عنه، عن عبدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتادة، عَنْ جَابِرٍ.

الوجه الثاني: عنه، عَنِ عبدِ اللهِ أَبِي قَتادة، عن أبيه.

تخريج الوجه الأول (أسيد بن أبي أسيد، عن عبدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتادة، عَنْ جَابِرٍ):

أخرجه ابن وهب في «الجامع» (صـ: ١٣٢)، برقم: (٢٢٥)، قال: أخبرنا ابن أبي ذئب،

---

(١) ينظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم: (٢/٥٥٠ - ٥٥١)، مسألة: (٥٨٢).

ومن طريق ابن وهب أخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كِتَابُ الْجُمُعَةِ، التَّشْدِيدُ فِي التَّخَلُّفِ عَنِ الْجُمُعَةِ، (٢/٢٥٩)، برقم: (١٦٦٩).

ومن طريق ابن وهب أيضًا أخرجه ابن ماجه في «سننه»، كِتَابُ: إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَالسُّنَّة فِيهَا، بَابٌ: فِيمَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ (١/٣٥٧)، برقم: (١١٢٦).

ومن طريق ابن وهب أيضًا أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»، كِتَابُ: الْجُمُعَةِ، بَابُ: ذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْوَعِيدَ لِتَارِكِ الْجُمُعَةِ هُوَ لِتَارِكِهَا مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ (٣/١٧٥)، برقم: (١٨٥٦).

ومن طريق ابن وهب أيضًا أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار»، بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَ مِرَارٍ (٨/٢١٠)، برقم: (٣١٨٣).

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»، كِتَابُ: الْجُمُعَةِ، بَابُ: ذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْوَعِيدَ لِتَارِكِ الْجُمُعَةِ هُوَ لِتَارِكِهَا مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ (٣/١٧٥)، برقم: (١٨٥٦)،

وأخرجه الحاكم في «المستدرك»، كِتَابُ: الْجُمُعَةِ (١/٤٣٠)، برقم: (١٠٨١)،

كلاهما (ابن خزيمة، والحاكم)، عن ابْنِ أَبِي فُدَيْكٍ، ثنا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ،

وعن الحاكم أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»، كِتَابُ الْجُمُعَةِ، بَابُ التَّشْدِيدِ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ سِوَى مَا مَضَى فِي أَوَّلِ هَذَا الْكِتَابِ (٣/ ٣٥١)، برقم: (٥٩٨٧).

وأخرجه أحمد في «مسنده»: (٢٢/٤٢٢)، برقم: (١٤٥٥٩)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ،

وأخرجه ابن ماجه في «سننه»، كِتَابُ: إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَالسُّنَّة فِيهَا، بَابٌ: فِيمَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ (٣٥٧/١)، برقم: (١١٢٦)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ،

وأخرجه الطبراني في «الأوسط»: (٩١/١)، برقم: (٢٧٣) قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ رِشْدِينَ، نا رَوْحُ بْنُ صَلَاحٍ، نا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ،

وأخرجه الحاكم في «المستدرك»، كِتَابُ: الْجُمُعَةِ (٤٣٠/١)، برقم: (١٠٨٢)، قال: حَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَنْبَأَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ زِيَادٍ، ثنا ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ،

وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد»: (٢٤٠/١٦)، قال: حدثنا عبد الرحمن بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ لُؤْلُؤٍ، حَدَّثَنَا أَبُو يَزِيدَ خَالِدُ بْنُ النَّضْرِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْحَرَشِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ،

وأخرجه الخطيب البغدادي في «المتفق والمفترق»: (١/ ٤٩٢)، برقم: (٢٥٦)، قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن عثمان الطرازي بنيسابور، أخبرنا أبو حامد أحمد بن علي بن حسنويه المقرئ، حدثنا أحمد بن يوسف هو السلمي، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا ابن جُرَيج،

<u>ستتهم</u> (ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، وزُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وسَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، وسُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، وعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، وابن جُرَيج) عن أَسِيدِ بنِ أَبِي أَسِيدٍ الْبَرَّادِ الْمَدَنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، به بلفظه.

<u>تخريج الوجه الثاني (أَسِيد بن أَبي أَسِيدٍ، عَن ابْن أَبي قَتادة، عن أبيه):</u>

أخرجه أحمد في «مسنده»: (٢٥٠/٣٧)، برقم: (٢٢٥٥٨)، قال: حَدَّثَنَا

أَبُو سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَسِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَ مِرَاتٍ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ طُبِعَ عَلَى قَلْبِهِ».

وأخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار»، بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَ مِرَارٍ (٢١٠/٨)، برقم: (٣١٨٤)، من طريق يَحْيَى بْنِ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ به بلفظه.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك»، كِتَابُ: التفسير، باب: تَفْسِيرُ سُورَةِ الْجُمُعَةِ (٥٣٠/٢)، برقم: (٣٨١١)، من طريق يَعْقُوبَ بْنِ مُحَمَّدٍ الزُّهْرِيِّ، ثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، به بلفظه.

وقال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ».

وقال الذهبي: «يعقوب بن محمد الزهري واه».

وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد»: (٢٤٠/١٦)، من طريق دَاوُدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَعْفَرِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيُّ، به بلفظه.

(دراسة الأسانيد)

الوجه الأول:

دراسة إسناد ابن وهب في «جامعه»:

١- ابنُ أَبِي ذِئبٍ: هو مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أَبي ذئب القرشي العامري، أَبُو الحارث المدني. ثقة فقيه فاضل، أحد الأئمة الأعلام، أخرج حديثه الجماعة. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

٢- أَسِيدُ بنُ أَبِي أَسِيدٍ: هو أَسِيدُ بنُ أَبِي أَسِيدٍ - واسمه يزيد - البَرَّادُ، أَبُو سَعِيدٍ المَدِينيُّ، روى عن أبيه، وأمه، وعبد الله بن أبي قتادة، وغيرهم.

وروى عنه ابن أبي ذئب، والداروردي، وابن جريج، وغيرهم. ذكره ابن حبان في «الثقات»، وأخرج ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم حديثه في «صحاحهم». وقال الدارقطني: مدني يعتبر به. وقال الذهبي، وابن حجر: صدوق. **وخلاصة حاله** أنه صدوق(١).

٣ـ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ الأنصاريُّ السلميُّ، أبو إبراهيم. ويقال: أبو يحيي المدنيُّ. روى عن أبيه، وجابر. وروى عنه ابناه، وأَسِيدُ بنُ أَبِي أَسِيدٍ البَرَّادُ، وغيرهم. قال النسائي، والعجلي: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث. وقال ابن حجر: ثقة، تُوفِيَ سنة ٩٥هـ. وقيل: سنة ٩٩هـ. **وخلاصة حاله**: أنه ثقة(٢).

٤ـ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: هو جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عمرو بن حَرَام بن ثَعْلَبة الخَزْرَجِيُّ السلميُّ، أبو عبد الله. ويقال أبو عبد الرحمن. ويقال: أبو محمد. قال جابر: استغفر لي النبي صلى الله عليه وسلم ليلة البعير خمسًا وعشرين مرة، تُوفِيَ سنة ٧٣هـ. وقيل: غير ذلك. توفي وهو ابن ٩٤ سنة، وهو آخر من مات من الصحابة بالمدينة. له ١٥٤٠ حديثًا، اتفقا على ٥٨ حديثًا، وانفرد البخاري بـ ٢٦ حديثًا، ومسلم بـ ١٢٦(٣).

١() مصادر ترجمته: «الثقات»: (٦٧٧٧/٧١/٦)، «الجرح والتعديل»: (١١٩٨/٣١٧/٢)، «الكاشف»: (٤٢٨/٢٥١/١)، «تهذيب التهذيب»: (٦٢٦/٣٤٣/١)، «التقريب»: (صـ: ١١١/ برقم: ٥١٠).

٢() مصادر الترجمة: «معرفة الثقات»: (٩٤٩/٥١/٢)، «الجرح والتعديل»: (١٣٩/٣٢/٥)، «الكاشف»: (٢٩١٥/٥٨٦/١)، «تهذيب التهذيب»: (٦١٩/٣١٥/٥)، «التقريب»: (صـ:٣١٨/برقم:٣٥٣٨).

٣() ينظر: «الاستيعاب»: (٢٨٦/٢١٩/١)، «الإصابة»: (١٠٢٧/٤٣٤/١)، «سير أعلام

الوجه الثانى:

دراسة إسناد أحمد فى «مسنده»:

١ـ أَبُو سَعِيدٍ: هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد البصري، أبو سعيد مولى بني هاشم. نزيل مكة، يلقب جَرْدَقَة. روى عن همام، وشعبة، والدراوردي، وجماعة. وروى عنه أحمد، وابن أبي عمر العدني، وغيرهما. قال أحمد، وابن معين، والطبراني، والدارقطني، والبغوي: ثقة. وقال أحمد في موضع آخر: كان كثير الخطأ. وقال أبو حاتم: ما كان به بأس. وذكره ابن شاهين في «الثقات». وقال الساجي: يهم في الحديث. وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ. تُوفِيَ سنة ١٩٧هـ.

وخلاصة حاله أنه ثقة ربما وهم، فالأكثرون على توثيقه، وقول أحمد بأنه كثير الخطأ معارض بقوله: ثقة، وأبو حاتم لم يذكر سببًا لزحزحته عن درجة الثقة فضلًا عن تفرده وتشدده ـ رحمه الله تعالى ـ(١).

٢ـ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ: هو عبد العزيز بن محمد بن عبيد بن أبي عبيد الدَّرَاوَرْدِيُّ، أبو محمد المدني، مولى جُهَيْنَة، قال ابن سعد: دَرَاوَرْدُ قرية بخراسان. روى عن سهيل بن أبي صالح، وأَسِيدِ بنِ أَبِي أَسِيدٍ البَرَّادِ، وغيرهما. وروى عنه شعبة، وأبو سعيد مولى بني هاشم، وغيرهما. قال مصعب الزبيري: كان مالك يوثق الدَّرَاوَرْدِيَّ. وقال العجلي: ثقة. وقال أحمد: كان معروفًا بالطلب، وإذا حَدَّثَ من كتابه فهو صحيح، وإذا حَدَّثَ من كتب الناس وهم، وكان يقرأ من كتبهم فيخطيء. وقال ابن معين: ليس

النبلاء»: (٣٨/١٨٩/٣).

١() مصادر الترجمة: «ميزان الاعتدال»: (٤٩٠٦/٥٧٤/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٤٢٩/١٩٠/٦)، «التقريب»: (صـ: ٣٤٤/برقم: ٣٩١٨).

به بأس، وقال أيضًا: ثقة حجة. وقال أبو زرعة: سيء الحفظ، ربما حدث من حفظه الشيء فيخطيء. وقال أبو حاتم: محدث. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال في موضع آخر: ليس به بأس. وقال أيضًا: حديثه عن عبيد الله العمري منكر. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث يغلط. وقال المزي: روى له البخاري مقرونًا بغيره. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان يخطيء. وقال الساجي: كان من أهل الصدق والأمانة، إلا إنه كثير الوهم. وقال الذهبي: صدوق من علماء المدينة غيره أقوى منه. وقال ابن حجر: صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطيء. توفى سنة ١٨٧هـ. وقيل: غير ذلك. **وخلاصة حاله** ما قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله(١).

٣ـ أَسِيدٌ: هو أَسِيدُ بنُ أَبِي أَسِيدٍ البَرَّادُ ثقة، سبقت ترجمته في الإسناد السابق.

٤ـ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ الأنصاريُّ السلميُّ: ثقة، سبقت ترجمته في الإسناد السابق.

٥ـ أبوه: أبو قتادة الأنصاري هو الحارث ويقال: عمرو، أو النعمان بن رِبْعِيّ السَّلَمي فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم. شهد أُحُدًا وما بعدها ولم يصح شهوده بدرًا، له ١٧٠ حديثًا، اتفقا على ١١ حديثًا. وانفرد البخاري بحديثين، ومسلم بثمانية. وعنه ابنه عبد الله وابن المسيب ومولاه نافع. توفي سنة ٥٤ على الصحيح الأشهر(٢).

١() مصادر الترجمة: «معرفة الثقات»: (١١١٤/٩٧/٢)، «الثقات»: (٩٢٥٥/١١٦/٧)، «ميزان الاعتدال»: (٥١٣٠/٣١٧/٤)، «تهذيب التهذيب»: (٦٨٠/٣١٥/٦)، «التقريب»: (صـ: ٣٥٨/برقم: ٤١١٩).

٢() ينظر: «الإصابة»: (١٠٤٠٥/٣٢٧/٧)، «الكاشف»: (٦٧٨٦/٤٥١/٢)،

(النظر والترجيح)

بعد النظر في طرق الحديث، وأحوال الرواة المختلفين على **أَسِيدِ بن أبي أَسِيد البَرَّادِ الْمَدَنِيّ** يظهر لي رجحان **الوجه الأول**؛ وذلك لأن راويه عن أَسِيدٍ هو مُحَمَّد بن عبد الرحمن أَبِي ذِئْبٍ ثقة فقيه فاضل، وقد تابعه غير واحد على روايته؛ منهم زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وسَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، وسُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، وعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، وابن جُرَيج، كما أن ابن خزيمة، والحاكم صححا هذا الحديث.

أما الوجه الثاني فقد تفرد بروايته عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيُّ وهو صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطيء، وقد عدَّ العلماء هذا الحديث من أخطائه، وعللوا هذا بسلوكه الجادة حيث روى عن أسيد، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، أما ابن أبي ذئب وغيره فقد رووه عن أسيد، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن جابر، وهي غير الجادة المعروفة.

ويلتقي هذا الترجيح مع ترجيح الإمام أبي حاتم في المسألة محل الدراسة، ومع ما رجَّحَه ابن عبد البر حين قال: «وَالْأَوَّلُ عِنْدِي أولى بالصواب على رواية الدراودري»(١).

ويلتقي هذا الترجيح أيضًا مع ترجيح الدارقطني حينما سُئِلَ عَنْ هذا الحَدِيثِ فذكر أن رواية ابن أبي ذئب، وزهير بن محمد، وابن جريج، أصح(٢).

الحكـــــــــــم على الحـــديـث:

«الخلاصة»: (صـ: ٤٥٧).

١() ينظر: «التمهيد»: (١٦/ ٢٤١).

٢() ينظر: «علل الدارقطني»: (٣٢٦٣/٣٧٥/١٣).

الحديث من وجهه الراجح حسن؛ لحال أَسِيدِ بنِ أَبِي أَسِيدٍ البَرَّادِ، ولكنه يرتقي إلى **الصحيح لغيره بشاهده من حديث أَبِي الْجَعْدِ الضَّمْرِيّ ﷺ:**

أخرجه أحمد في «مسنده»: (٢٥٥/٢٤)، برقم: (١٥٤٩٨)، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبِيدَةُ بْنُ سُفْيَانَ الْحَضْرَمِيُّ، عَنْ أَبِي الْجَعْدِ الضَّمْرِيِّ، وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمَعٍ تَهَاوُنًا مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ طَبَعَ اللهُ عَلَى قَلْبِهِ».

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، كِتَابُ: الْجُمُعَةِ، بَابُ: فِي تَفْرِيطِ الْجُمُعَةِ وَتَرْكِهَا (٤٧٩/١)، برقم: (٥٥٣٣)،.

وعن ابن أبي شيبة أخرجه ابن ماجه في «سننه»، كِتَابُ: إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَالسُّنَّةُ فِيهَا، بَابُ: فِيمَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ (٣٥٧/١)، برقم: (١١٢٥).

وأخرجه الدارمي في «سننه»، كِتَابُ: الصَّلَاةِ، بَابُ: فِيمَنْ يَتْرُكَ الْجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ (٩٨٠/٢)، برقم: (١٦١٢).

وأخرجه الترمذي في «جامعه»، كِتَابُ: الْجُمُعَةِ، بَابُ: مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الجُمُعَةِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ (٣٧٣/٢)، برقم: (٥٠٠). وقال: «حَدِيثٌ حَسَنٌ».

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كِتَابُ: الْجُمُعَةِ، بَابُ: التَّشْدِيدُ فِي التَّخَلُّفِ عَنِ الْجُمُعَةِ (٢٥٩/٢)، برقم: (١٦٦٨).

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»، كِتَابُ: الْجُمُعَةِ، بَابُ: ذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْوَعِيدَ لِتَارِكِ الْجُمُعَةِ هُوَ لِتَارِكِهَا مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ (١٧٦/٣)، برقم: (١٨٥٧).

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» ـ كما في «الإحسان» ـ كِتَابُ:

الْإِيمَانِ، بَابُ: مَا جَاءَ فِي الشِّرْكِ وَالنِّفَاقِ، ذِكْرُ إِطْلَاقِ اسْمِ النِّفَاقِ عَلَى غَيْرِ الْمَعْدُودِ إِذَا تَخَلَّفَ عَنْ إِتْيَانِ الْجُمُعَةِ ثَلَاثًا، (٤٩١/١)، برقم: (٢٥٨).

جميعهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة الليثي به بلفظه.

دراسة إسناد أحمد في «مسنده»:

١ـ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: هو يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ بن فَرُّوخَ الْقَطَّانُ التَّمِيمِيُّ، أبو سعيد البصري، الأَحْوَلُ الحافظ. ثقة ثبت متقن حافظ إمام، تُوفِيَ في صفر سنة ١٩٨هـ، وله ٧٨ سنة(١).

٢ـ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو: هو مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بن علقمة بن وقاص الليثي، أبو عبد الله. ويقال: أبو الحسن المدني. صدوق له أوهام، روى له البخاري مقرونًا ومسلم متابعة، قال الذهبي: مشهور حسن الحديث، تُوفِيَ سنة ١٤٥هـ على الصحيح(٢).

٣ـ عَبِيدَةُ بْنُ سُفْيَانَ الْحَضْرَمِيُّ: هو عُبَيْدَة بْن سُفْيَان الْحَضْرَمِيّ من أهل الْمَدِينَة، ثقة(٣).

٤ـ أَبو الْجَعْدِ الضَّمْرِيُّ: قيل: اسمه أدرع. وقيل: عمرو. وقيل: جنادة.

١() ينظر: «الثقات»: (١١٧١٣/٦١١/٧)، «الكاشف»: (٦١٧٥/٣٦٦/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٣٥٩/١٩٠/١١)، «التقريب»: (صـ: ٥٩١/ برقم: ٧٥٥٧).

٢() ينظر: «الجرح والتعديل»: (١٣٨/٣٠/٨)، «الكاشف»: (٥٠٨٧/٢٠٧/٢)، «الكامل»: (١٦٩٣/٢٢٤/٦)، «تهذيب التهذيب»: (٦١٩/٣٣٣/٩)، «التقريب»: (صـ: ٤٩٩/برقم: ٦١٨٨).

٣() ينظر: «معرفة الثقات»: (١١٩٦/١٢٣/٢)، «الجرح والتعديل»: (٤٦٧/٩١/٦)، «الثقات»: (٤٢٥٨/١٤٠/٥)، «تهذيب التهذيب»: (١٨٤/٨٣/٧)، «التقريب»: (صـ: ٣٧٩/برقم: ٤٤١١).

صحابي جليل رضي الله عنه. له أَرْبَعَة أَحَادِيث. قيل: قتل يوم الجمل(١).

الحكـم على الحــديث بهـذا الإسنـــاد:

حسن؛ لحال محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، صدوق له أوهام، روى له البخاري مقروناً بغيره، ومسلم متابعة.

المبحث الرابع:

دراسة حديث: «إِيَّاكُمْ وَالظُّلْمَ؛ فَإِنَّه ظُلُمَاتٌ يَوْمَ القِيَامَةِ»

قال الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى: وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عَطاءُ بْنُ السَّائب، عَنْ مُحارِب بْنِ دِثار، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم قال: «إِيَّاكُمْ وَالظُّلْمَ؛ فَإِنَّه ظُلُمَاتٌ يَوْمَ القِيَامَةِ». قَالَ أَبِي: رَوَاهُ جَرِيرٌ، عَنْ أَبِي إسحاقَ الشَّيباني، عَنْ مُحارِب، عَنْ أَبِي الصِّدِّيق النَّاجي؛ قَالَ: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ... مُرسَل.

قَالَ أَبِي: هَذَا بَيَّنَ عَوَارَ حديثِ عَطاء، وَهَذَا أشبهُ؛ لَوْ كَانَ عَنِ ابْنِ عمرَ، كَانَ أسهلَ عَلَيْهِ حِفْظًا مِنْ أبي الصِّدِّيق، وكان عَطاءُ ابن السَّائِب ساءَ حِفظُه(٢).

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه **مُحارِبُ بْنُ دِثار**، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عنه، عن ابن عمر، موصولًا.

١() ينظر: «الإصابة»: (٩٦٩٣/٥٥/٧)، «الخلاصة»: (ص: ٤٤٦).

٢() ينظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم: (٣٧٣/٣)، مسألة رقم: (٩٤٥).

الوجه الثاني: عنه، عن أبي الصديق الناجي، مرسلًا.

تخريج الوجه الأول (مُحاربُ بْنُ دِثار، عن ابن عمر، موصولًا):

أخرجه أحمد في «مسنده»: (٨٩/١٠)، برقم: (٥٨٣٢)، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِيَّاكُمْ وَالظُّلْمَ، فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وأخرجه البيهقي في «الشعب»: باب: عظة الأوزاعي للمنصور (٥٢٩/٩)، برقم: (٧٠٥٦)، من طريق عَلِيّ بْنِ عَاصِمٍ، به بمثله.

وأخرجه أحمد في «مسنده»: (٣٤٠/١٠)، برقم: (٦٢٠٦)، قال: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ عَطَاءٍ، به بمثله.

وأخرجه البيهقي في «الشعب»: باب: عظة الأوزاعي للمنصور (٥٢٩/٩)، برقم: (٧٠٥٦)، من طريق زَائِدَةَ به بمثله.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، كِتَابُ: الزهد، بَابُ: كَلَام الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ (١٩٢/٧)، برقم: (٣٥٢٤٤).

وأخرجه أحمد في «مسنده»: (٤٧٤/٩)، برقم: (٥٦٦٢)،

وأخرجه عبد بن حميد في «مسنده» **ـ كما في منتخب المسند ـ**: (صـ: ٢٥٨/برقم: ٨١٤)،

ثلاثتهم (ابن أبي شيبة، وأحمد، وعبد) عن حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْجُعْفِيِّ، عَنْ زَائِدَةَ، به بمثله.

وأخرجه أبو العباس السراج في «حديثه»: (١٧٩/٣)، برقم: (٢٣٧٩) قال: حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، ثنا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، به بمثله.

وأخرجه ابن الآبنوسي في «مشيخته»: (١٢٣/٧/٢)، قال: أخبرنا إبراهيم، حدثنا محمد بن سفيان الصفار، حدثنا محمد بن قدامة، حدثنا جرير، عن عطاء بن السائب به بمثله.

تخريج الوجه الثاني (مُحاربُ بْنُ دِثار، عن أبي الصديق الناجي، مرسلًا):

أخرجه أبو حاتم معلقًا ـ كما في «العلل»: (٣٧٣/٣)، (٩٤٥) قال: رَوَاهُ جَرِيرٌ، عَنْ أَبِي إسحاقَ الشَّيباني، عَنْ مُحارِب، عَنْ أَبِي الصِّدِّيق النَّاجي؛ قَالَ: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ... مُرسَل.

(دراسة الأسانيد)

الوجه الأول:

دراسة إسناد أحمد في «مسنده»:

١ـ حُسَيْنٌ بْنُ عَلِيٍّ: هو الحُسَيْنُ بْنُ عَلِيِّ بن الوليد الْجُعْفِيُّ مولاهم، أبو عبدالله. ويقال: أبو محمد الكوفي المقريء، أخو الوليد بن علي. روى عن زائدة بن قدامة، والأعمش، وغيرهما. وروى عنه أحمد، وابن أبي شيبة، وغيرهما. قال أحمد: ما رأيت أفضل منه. وقال محمد بن عبد الرحمن الهروي: ما رأيت أتقن منه. وقال ابن معين، والعجلي: ثقة. زاد العجلي: وكان يقريء الناس، رأسًا فيه، كان صالحًا لم أر رجلًا قط أفضل منه، وكان صحيح الكتاب. وقال ابن حجر: ثقة عابد، تُوفِيَ سنة ٢٠٣هـ. وقيل: ٢٠٤هـ. وله ٨٤، أو ٨٥ سنة. **وخلاصة حاله** أنه ثقة متقن عابد(١).

١() مصادر ترجمته: «الجرح والتعديل»: (٢٥٢/٥٥/٣)، «سير أعلام النبلاء»: (١٢٩/٣٩٧/٩)، «الكاشف»: (١٠٩٨/٣٣٤/١)، «تهذيب التهذيب»: (٦١٦/٣٠٨/٢)، «التقريب»: (صـ: ١٦٧/برقم: ١٣٣٥).

٢ـ زَائِدَةُ: هو زائدة بن قُدَامَةَ الثَّقَفِيُّ، أبو الصلت الكوفي. روى عن أبي إسحاق السبيعي، وعَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، وغيرهما. وروى عنه ابن عيينة، وحسين الْجُعْفِيُّ، وغيرهما. قال أبو أسامة: حدثنا زائدة، وكان من أصدق الناس. وقال أحمد: المثبتون في الحديث أربعة وعدَّه منهم. وقال أبو زرعة: صدوق من أهل العلم. وقال أبو حاتم، والعجلي، والنسائي، وابن سعد: ثقة. وقال الذُّهْلِيُّ: ثقة حافظ. وقال الدارقطني: من الأثبات الأئمة. وقال ابن حجر: ثقة ثبت. توفي بأرض الروم غازيًّا سنة ١٦٠هـ، وقيل: بعدها. **وخلاصة حاله** أنه ثقة ثبت حافظ إمام(١).

٣ـ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ: هو عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ بن مالك. ويقال: زيد. ويقال: يزيد الثقفي، أبو السائب الكوفي. روى عن مجاهد، ومحارب بن دثار، وغيرهما. وروى عنه شعبة، وزائدة، وغيرهما. قال أحمد: ثقة ثقة رجل صالح. وقال العجلي: كان شيخًا ثقة. وقال أبو حاتم: كان محله الصدق قبل أن يختلط صالح مستقيم الحديث ثم بآخره تغير حفظه. وقال النسائي: ثقة في حديثه القديم إلا إنه تغير. وقال الساجي: صدوق ثقة لم يتكلم الناس في حديثه القديم. وقال الطبراني: ثقة اختلط في آخر عمره فما رواه عنه المتقدمون فهو صحيح مثل سفيان، وشعبة، وزهير، وزائدة. وقال يعقوب بن سفيان: هو ثقة حجة. وقال ابن حجر: صدوق اختلط.

وخلاصة حاله أنه ثقة ساء حفظه بآخره. وسماع زائدة بن قُدَامَةَ منه قديم قبل الاختلاط؛ وقد صرح الطبراني بذلك، كما تقدم، كما أنه كوفي،

١() مصادر ترجمته: «معرفة الثقات»: (٤٩٠/٣٦٧/١)، «الجرح والتعديل»: (٢٧٧٧/٦١٣/٣)، «الثقات»: (٨٠١٩/٣٣٩/٦)، «تهذيب التهذيب»: (٥٧١/٢٦٥/٣)، «التقريب»: (صـ: ٢١٣/برقم: ١٩٨٢).

وسماع الكوفيين منه صحيح(١).

٤ـ مُحَارِبُ بْنُ دِثَارٍ: هو مُحَارِبُ بن دِثَار بن كُرْدُوس السدوسي أبو دثار، ويقال: أبو النضر الكوفي القاضي، روى عن جابر، وعبد الله بن عمر، وغيرهما. وروى عنه عطاء بن السائب، وشعبة، وغيرهما. قال أحمد، وابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، ويعقوب بن سفيان، والنسائي، والعجلي، والدارقطني: ثقة. زاد أبو حاتم: صدوق. وزاد أبو زرعة: مأمون. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الذهبي: ثقة ثبت مشهور. وقال ابن حجر: ثقة إمام زاهد. تُوفِيَ سنة ١١٦هـ.

وخلاصة حاله أنه ثقة ثبت(٢).

٥ـ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ: هو عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عبد الرحمن. ولد بعد المبعث بيسير، واستصغر يوم أُحُد، وهو ابن أربع عشرة سنة، وهو أحد المكثرين من الصحابة، وأحد العبادلة، وكان من أشد الناس اتباعًا للأثر. له في «مسند بَقِيٍّ» (٢٠٣٦) حديثًا بالمكرر، واتفقا له على (١٦٨) حديثًا، وانفرد له البخاريُّ بـ (٨١) حديثًا، ومسلم بـ (٣١) حديثًا. مات رضي الله عنه سنة ٧٣هـ. وقيل: بعدها(٣).

١() مصادر ترجمته: «معرفة الثقات»: (١٢٣٧/١٣٥/٢)، «الجرح والتعديل»: (١٨٤٨/٣٣٢/٦)، «تهذيب التهذيب»: (٣٨٦/٢٠٣/٧)، «التقريب»: (صـ: ٣٩١/برقم: ٤٥٩٢)، وينظر: «اختلاط الرواة الثقات دراسة تطبيقية على الكتب الستة»: (صـ: ١٢٩).

٢() مصادر الترجمة: «معرفة الثقات»: (١٦٨٧/٢٦٦/٢)، «الجرح والتعديل»: (١٨٩٩/٤١٦/٨)، «الثقات»: (٥٦٧٩/٤٥٢/٥)، «تهذيب التهذيب»: (٨٠/٤٥/١٠)، «التقريب»: (صـ: ٥٢١/ برقم: ٦٤٩٢).

٣() ينظر: «الاستيعاب»: (١٦١٢/٩٥٠/٣)، «الإصابة»: (٤٨٥٢/١٥٥/٤).

الوجه الثاني:

دراسة إسناد ابن أبي حاتم في «العلل» معلقًا:

١- جَريرٌ: هو جرير بن عبد الحميد بن قُرْط الضَّبِّيُّ، أبو عبد الله الرازي القاضي. روى عن الأعمش، وأبي إسحاق الشيباني، وغيرهم. وروى عنه ابن معين، ويوسف القطان، وجماعة. قال أبو حاتم، والنسائي، والعجلي، وأبو أحمد الحاكم: ثقة. وقال ابن خراش: صدوق. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال أبو القاسم اللالكائي: مجمع على ثقته. وقال الخليلي في «الإرشاد»: ثقة متفق عليه. وقال ابن حجر: ثقة صحيح الكتاب. قيل: كان في آخر عمره يهم في حفظه، توفي سنة ١٨٨هـ.

وخلاصة حاله أنه ثقة احتج به الجماعة، ولا يضره سوء حفظه في آخر عمره؛ لكونه لم يحدث مدة اختلاطه(١).

٢- أَبو إسحاقَ الشَّيبانيُّ: هو سليمان بن أبي سليمان، واسمه فيروز. ويقال: خاقان. ويقال: عمرو. أبو إسحاق الشَّيبانيُّ مولاهم الكوفي. روى عن محارب بن دثار، وعكرمة، وغيرهما. وروى عنه جَرِير بن عبد الحميد، والثوري، وغيرهما. قال ابن معين: ثقة حجة. وقال أبو حاتم: ثقة صدوق صالح الحديث. وقال النسائي، والعجلي: ثقة. وقال أبو بكر بن عياش: كان الشيباني فقيه الحديث. وقال ابن عبد البر: هو ثقة حجة عند جميعهم. وقال الذهبي: أحد العلماء الثقات.

وقال ابن حجر: ثقة. توفي ١٢٩هـ. وقيل: سنة ١٣٨هـ. وقيل: توفي

١() مصادر ترجمته: «الثقات»: (٧٠٩٢/١٤٥/٦)، «الجرح والتعديل»: (٢٠٨٠/٥٠٥/٢)، «تاريخ الإسلام»: (٩٣/١٢) «تهذيب التهذيب»: (١١٦/٦٥/٢)، «التقريب»: (صـ: ١٣٩/برقم: ٩١٦).

سنة ١٣٩هـ.

وخلاصة حاله أنه ثقة حجة(١).

٣: مُحارِبٌ: هو مُحَارِبُ بْنُ دِثَارٍ السدوسي ثقة ثبت. تقدم في الإسناد السابق.

٤ـ أَبو الصِّدِّيق النَّاجيُّ: هو بكر بن عمرو. وقيل: ابن قيس، أبو الصديق الناجي. روى عن ابن عمر، وعائشة، وغيرهما. وروى عنه قتادة، مُحَارِبُ بْنُ دِثَارٍ، وغيرهما. قال ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي: ثقة. وقال ابن سعد: يتكلمون في أحاديثه، ويستنكرونها. وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. تُوفِيَ سنة ١٠٨هـ. **وخلاصة حاله** أنه ثقة(٢).

(النظر والترجيح)

بعد النظر في طرق الحديث، وأحوال الرواة المختلفين على **مُحَارِب بْنِ دِثَارٍ السدوسي** يظهر لي رجحان **الوجه الثاني**؛ وذلك لأن راويه أَبا إسحاقَ الشَّيبانيّ ثقة حجة متفق على توثيقه، بينما راوي الوجه الأول عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ الكوفي ثقة ساء حفظه بآخره، وقد اعتبر أبو حاتم أن رواية عطاء، عن محارب، عن ابن عمر، هي أسهل في حفظها، وهي الجادة المعروفة، وقد وهم عطاء فرواها هكذا، بخلاف الرواية الثانية

١() مصادر الترجمة: ««معرفة الثقات»: (٦٦٧/٤٢٩/١)، «الجرح والتعديل»: (٧٧٢/٢٢٣/٢)، «سير أعلام النبلاء»: (٩١/١٩٣/٦)، «تهذيب التهذيب»: (٣٣٤/٧٢/٤)، «التقريب»: (صـ:٢٥٢/برقم:٢٥٦٨).

٢() مصادر الترجمة: «الجرح والتعديل»: (١٥١٨/٣٩٠/٢)، «مشاهير علماء الأمصار»: (صـ: ١٥٠/برقم: ٦٨٠)، «تهذيب التهذيب»: (٨٩٤/٤٢٦/١)، «التقريب»: (صـ: ١٢٧/برقم: ٧٤٧).

محارب عن أبي الصديق الناجي ليس جادة معهودة، بل هي دليل على ضبط راويها.

الحكـــــــم على الحـــــديـث:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ لكونه معلقًا، ولكنه يرتقي إلى **الصحيح لغيره** لورود الحديث عن ابن عمر من غير وجهي الخلاف وقد أخرجه مسلم في «صحيحه»، كِتَابُ: الْبِرِّ وَالصِّلَةِ وَالْآدَابِ، بَابُ: تَحْرِيمِ الظُّلْمِ (١٩٩٦/٤)، برقم: (٢٥٧٩)، قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ الْمَاجِشُونُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

كما أن للحديث شاهدًا من حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنهما:

أخرجه مسلم في «صحيحه»، كِتَابُ: الْبِرِّ وَالصِّلَةِ وَالْآدَابِ، بَابُ: تَحْرِيمِ الظُّلْمِ (١٩٩٦/٤)، برقم: (٢٥٧٨)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ يَعْنِي ابْنَ قَيْسٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مِقْسَمٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «اتَّقُوا الظُّلْمَ، فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَاتَّقُوا الشُّحَّ، فَإِنَّ الشُّحَّ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، حَمَلَهُمْ عَلَى أَنْ سَفَكُوا دِمَاءَهُمْ وَاسْتَحَلُّوا مَحَارِمَهُمْ».

المبحث الخامس: دراسة حديث: «طلَّق النبيُّ صلى الله عليه وسلم حَفْصَة، ثُمَّ راجَعَها»:

قال ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى: وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الْحَارِثُ بْنُ عُبَيد أَبُو قُدَامَة، عَنْ أَبِي عِمْران الجَوْني، عَنْ أنس، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم «أنَّه طلَّق حَفْصَة، ثُمَّ راجَعَها ... » الحديثَ.

وَرَوَاهُ حمَّاد بْنُ سَلَمة، عَنْ أَبِي عِمْران الجَوْني، عَنْ قَيْس بْنِ زَيْدٍ: «أنَّ النبيَّ ﷺ طلَّق حَفْصَة بنت عمر تطليقةً، ثم قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم: أَتَانِي جِبْرِيلُ فَقَالَ: رَاجِعْ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ؛ فَإِنَّهَا صَوَّامَةٌ قَوَّامَةٌ ... الحديثَ؟»

قَالَ أَبِي: الصَّحيحُ حديثُ حمَّاد، وَأَبُو قُدامَة لَزِمَ الطَّريقَ(١).

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه أَبو عِمْران الجَوْنيُّ، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عنه، عن أنس موصولًا.

الوجه الثاني: عنه، عن قيس بن زيد مرسلًا.

تخريج الوجه الأول (أَبو عِمْران الجَوْنيُّ، عن أنسٍ موصولًا):

لم أقف على تخريجه عند غير ابن حاتم معلقًا هكذا:

ذكره ابن أبي حاتم في «علل الحديث»: (١٠١/٤)، مسألة رقم: (١٢٨٦)، قال وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الْحَارِثُ بْنُ عُبَيد أَبُو قُدَامَة،

١() ينظر: علل الحديث لابن أبي حاتم: (١٠١/٤)، مسألة رقم: (١٢٨٦).

عَنْ أَبِي عِمْران الجَوْني، عَنْ أنس، عن النبيِّ ﷺ أنَّه طلَّق حَفْصَة، ثُمَّ راجَعَها... الحديثَ.

تخريج الوجه الثانى (أَبو عِمْران الجَوْنيُّ، عن قيس بن زيد مرسلًا):

أخرجه ابن سعد في «الطبقات»، ترجمة: حفصة بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنهما (٨٤/٨)، قال: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَعَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَعَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ، عَنْ قَيْسِ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلّى الله عليه وسلم طَلَّقَ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ فَأَتَاهَا خَالَاهَا عُثْمَانُ وَقُدَامَةُ ابْنَا مَظْعُونٍ فَبَكَتْ وَقَالَتْ: وَاللَّهِ مَا طَلَّقَنِي رَسُولُ اللَّهِ صلّى الله عليه وسلم عَنْ شِبَعٍ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ فَدَخَلَ عَلَيْهَا فَتَجَلْبَبَتْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «إِنَّ جِبْرِيلَ صلّى الله عليه وسلم أَتَانِي فَقَالَ لِي أَرْجِعْ حَفْصَةَ فَإِنَّهَا صَوَّامَةٌ قَوَّامَةٌ وَهِيَ زَوْجَتُكَ فِي الْجَنَّةِ».

وأخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» ـ كما في «بغية الباحث» ـ: (٩١٤/٢)، برقم: (١٠٠٠)، قال: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، ثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، به بمثله.

وأخرجه الحارث أيضًا في «مسنده» ـ كما في «بغية الباحث» ـ: (٩١٥/٢)، برقم: (١٠٠١)، قال: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا حَمَّادٌ، به بنَحْوِهِ.

ومن طريق الحارث بن أبي أسامة أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة»، ترجمة: قَيْسِ بْنِ زَيْدٍ: (٢٣٢٥/٤)، برقم: (٥٧٢٠).

ومن طريق الحارث أيضًا أخرجه أبو نعيم أيضًا في «الحلية»، النساء الصحابيات، حفصة بنت عمر: (٥٠/٢)

وأخرجه الطبراني في «الكبير»: (٣٦٥/١٨)، برقم: (٩٣٤)، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الْمِنْهَالِ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، به بمثله.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك»، كِتَابُ: معرفة الصحابة، ذِكْرُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (٠٤١٦)، برقم: (٦٧٥٣)، قال: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ الشَّافِعِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ غَالِبٍ، ثنا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، به بمثله. وسكت عنه الذهبي في «التلخيص».

(دراسة الأسانيد)

الوجه الأول:

دراسة إسناد ابن أبي حاتم في «علله» معلقًا:

١ـ الْحَارِثُ بْنُ عُبَيد أَبُو قُدَامَة: هو الْحَارِثُ بْنُ عُبَيد، أَبُو قُدَامَة الإيادي البَصْرِيّ، مؤذن مسجد البرتي. رَوَى عَن: ثابت البناني، وأَبو عِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ، وغيرهما. وروى عنه الطيالسي، وابْن المبارك، وغيرهما. قال أحمد: مضطرب الحديث. وقال عبد الرحمن بن مهدي: كان من شيوخنا، وما رأيت إلا خيرًا. وقال ابن معين: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم، والنسائي: ليس بالقوي، زاد أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال ابن حبان: كان ممن كثر وهمه حتى خرج عن جملة من يُحْتَّج بهم إذا انفردوا. وقال الساجي: صدوق عنده مناكير. وقال النسائي في «الجرح والتعديل»: صالح. وقال الذهبي: ليس بالقوي. وقال ابن حجر: صدوق يخطىء من

الثامنة. **وخلاصة حاله** أنه ضعيف على قول الأكثرين(١).

٢ـ أَبو عِمْران الجَوْنيُّ: هو عَبدُ المَلِكِ بنُ حبيبٍ الأزديُّ، ويُقال: الكنديُّ، أبوعِمْران الجَوْنِيُّ البَصْرِيُّ. مشهور بكنيته، روى عن أنس، وعلقمة بن عبد الله المزني وغيرهما. وروى عنه ابنه عبيد، وأبو قدامة الحارث بن عبيد البصري، وآخرون. قال ابن معين، وابن سعد: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة، توفي سنة ١٢٨هـ. وقيل: بعدها.

وخلاصة حاله أنه ثقة عابد، احتج به الشيخان، وأخرج حديثه الجماعة، وذكره الدارقطني في أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايتهم عن الثقات عند البخاري ومسلم(٢).

٣ـ أَنَسٌ: صحابي جليل. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

الوجه الثاني:

دراسة إسناد الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» ـ كما في «بغية الباحث»:

١ـ عَفَّانُ: هو عَفَّانُ بن مسلم الصَّفَّار البصري ثقة متقن. تقدم في

١() مصادر ترجمته: «الجرح والتعديل»: (٣٧١/٨١/٣)، «المجروحين»: (٢٠٠/٢٢٤/١)، «الكاشف»: (٨٦٢/٣٠٣/١)، «تهذيب التهذيب»: (٢٥٤/١٤٩/٢)، «التقريب»: (صـ: ١٤٧/برقم: ١٠٣٣).

٢() مصادر ترجمته: «الجرح والتعديل»: (١٦٣٦/٣٤٦/٥)، «الثقات»: (٤١٢٦/١١٧/٥)، «الكاشف»: (٣٤٤٦/٦٦٤/١)، «تهذيب التهذيب»: (٧٣٧/٣٨٩/٦)، «التقريب»: (صـ: ٣٦٢/برقم: ٤١٧٢).

الحديث الأول.

٢ـ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: هو حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ بن دينار البصري. ثقة عابد. تقدم في الحديث الأول.

٣ـ أَبُو عِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ: هو عَبدُ المَلِكِ بنُ حبيبٍ الأزديُّ. ثقة. تقدم في الإسناد السابق.

٤ـ قَيْسُ بْنُ زَيْدٍ: قيل: إنه ممن سكن البصرة. مختلف في صحبته. قال ابن حجر: تابعي صغير، أرسل حديثًا، فذكره جماعة منهم الحارث بن أبي أسامة في الصحابة، وذكره ابن أبي حاتم وغيره في التابعين تبعًا للبخاريّ، وذكره أبو الفتح الأزديّ في «الضعفاء». وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وقال ابن أبي حاتم: لا أعلم له صحبة، وقال أبو حاتم، وأبو نعيم، ابن الأثير: مجهول، لا يصح له صحبة، ولا رواية(١).

(النظر والترجيح)

بعد النظر في طرق الحديث، وأحوال الرواة المختلفين على **أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيّ** يظهر لي رجحان **الوجه الثاني** (المرسل)؛ وذلك لأن راويه حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ البصري ثقة، وقد صحح الإمام الحاكم هذا الوجه.

بينما روى الوجه الأول عنه الْحَارِثُ بْنُ عُبَيد أَبُو قُدَامَة البَصْرِيّ وهو ضعيف، فتُعَدُّ روايته منكرة؛ لمخالفته الثقة.

ورجَّح أبو حاتم رواية حمَّاد حيث قال: **«الصَّحيحُ حديثُ حمَّاد»**، وأعلَّ حديث الْحَارِثِ بْنِ عُبَيد أَبي قُدَامَة البَصْرِيّ بأنه سلك الجادة؛ لأن أبا

١() مصادر الترجمة: «المراسيل» لابن أبي حاتم: (صـ: ١٦٧/برقم: ٦١٥)، «معرفة الصحابة» لأبي نعيم: (٢٣٢٥/٤)، «أسد الغابة»: (١٢٢/٤)، «الإصابة»: (٧٣٦٦/٤١٨/٥).

عمران الجوني معروف بالرواية عن أنس، وليس عن قيس بن زيد.

فقال أبو حاتم: **«وَأَبُو قُدامَة لَزِمَ الطَّرِيقَ».**

<u>وهناك علة أخرى في المتن ذكرها الحافظ ابن حجر في «الإصابة» حين قال:</u>

«وفي سياق المتن وهم آخر، لأن عثمان بن مظعون مات قبل أن يتزوج النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم حفصة، لأنه مات قبل أُحُد بلا خلاف، وزوج حفصة قَبْلَ النبيِّ صلّى الله عليه وآله وسلم مات بأُحُد، فتزوجها النبيُّ صلّى الله عليه وآله وسلم بعد أُحُد بلا خلاف»(١).

<u>الحكـــــــــــــم على الحـــــديـث:</u>

الحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ لإرساله. قال الذهبي: «حَدِيثٌ مُرْسَلٌ قَوِيُّ الْإِسْنَادِ»(٢).

والحديث يرتقي إلى **الصحيح لغيره؛ <u>بشاهده من حديثِ عمر بن الخطاب رضي الله عنه:</u>**

أخرجه أبو داود في «سننه»، كِتَابُ: الطَّلَاقِ، بَابُ: فِي الْمُرَاجَعَةِ (٢٢٨٣/٢٨٥/٢)، قال: حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الزُّبَيْرِ الْعَسْكَرِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلّى الله عليه وسلم طَلَّقَ حَفْصَةَ، ثُمَّ رَاجَعَهَا».

وأخرجه النسائي في «المجتبى»، كِتَابُ: الطَّلَاقِ، بَابُ: الرَّجْعَةِ (٣٥٦٠/٢١٣/٦) قال: أَنْبَأَنَا عَمْرُو بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو

١() ينظر: «الإصابة»: (٤١٨/٥).

٢() ينظر: «تاريخ الإسلام»: (٤٣/٤).

سَعِيدٍ،

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات»: (٨٤/٨)، قال: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ الْوَرَّاقُ،

وأخرجه البزار في «مسنده»: (١٨٩/٢٩٤/١)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُتَوَكِّلِ،

وقال البزار: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَّا سَلَمَةُ، وَلَا عَنْ سَلَمَةَ إِلا صَالِحُ بْنُ صَالِحٍ».

وأخرجه النسائي في «المجتبى»، كِتَابُ: الطَّلَاقِ، بَابُ: الرَّجْعَةِ (٣٥٦٠/٢١٣/٦)، قال: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنْبَأَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ،

وأخرجه ابن ماجه في «سننه»، كِتَابُ: الطَّلَاقِ (٢٠١٦/٦٥٠/١)، قال: حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرِ بْنِ زُرَارَةَ، وَمَسْرُوقُ بْنُ الْمَرْزُبَانِ،

وأخرجه الدارمي في «سننه»، كِتَابُ: الطَّلَاقِ، بَابُ: فِي الرَّجْعَةِ (٢٣١٠/١٤٥٤/٣)، قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ،

تسعتهم (سَهْلُ بْنُ مُحَمَّدِ الْعَسْكَرِيُّ، وإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ الْوَرَّاقُ، وعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُتَوَكِّلِ، ويَحْيَى بْنُ آدَمَ، وسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرِ بْنِ زُرَارَةَ، وَمَسْرُوقُ بْنُ الْمَرْزُبَانِ، وإِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ)، عن يَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ صَالِحٍ، به بمثله.

دراسة إسناد هذا الشاهد عند الإمام أبي داود في «سننه»:

١- سَهْلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الزُّبَيْرِ الْعَسْكَرِيُّ: هو سَهْلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الزُّبَيْرِ الْعَسْكَرِيُّ، أَبُو سَعِيد، وقيل: أَبُو داود، نزيل البصرة. ثقة ثبت. توفي سنة

٢٢٧هـ(١).

٢ـ يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا: هو يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بن أبي زائدة ـ واسمه خالد ـ بن ميمون بن فيروز الهمداني الوادعي مولاهم، أبو سعيد الكوفي. ثقة ثبت متقن فقيه. تُوفِيَ سنة ١٨٣هـ، وقيل: سنة ١٨٤هـ، وله ٦٣ سنة(٢).

٣ـ صَالِحُ بْنُ صَالِحٍ: هو صالح بن صالح بن حيٍّ. وقيل: صالح بن صالح بن مسلم بن حي الكوفي، أبو حيان الثوري الهمداني. ثقة ثبت، توفي سنة ١٥٣هـ(٣).

٤ـ سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ: هو سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلِ بن حُصَيْنِ الحَضْرَمِيُّ، أبو يحيى الكوفي. ولد سنة ٤٧هـ. ثقة ثبت متقن. توفي يوم عاشوراء سنة ١٢١هـ. وقيل: غير ذلك(٤).

٥ـ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: هو سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرِ بن هشام الأسدي الوالبي مولاهم، أبو محمد. ويقال: أبو عبد الله الكوفي. ثقة ثبت فقيه عابدٌ فاضلٌ ورعٌ. قتل

١() ينظر: «الجرح والتعديل»: (٨٨١/٢٠٤/٤)، «الثقات»: (١٣٥٠٩/٢٩٢/٨)، «الكاشف»: (٢١٧٥/٤٧٠/١)، «تهذيب التهذيب»: (٤٥٠/٢٥٦/٤)، «التقريب» (٢٥٨/١/برقم: ٢٦٦٥).

٢() ينظر: «الجرح والتعديل»: (٦٠٩/١٤٤/٩)، «تاريخ بغداد»: (٧٤٥٤/١١٤/١٤)، «الكاشف»: (٦١٦٨/٣٦٥/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٣٥٠/١٨٣/١١)، «التقريب»: (صـ: ٥٩٠/برقم: ٧٥٤٨).

٣() ينظر: «معرفة الثقات»: (٦٨٥/٢٢٥/١)، «الكاشف»: (٢٣٤٢/٤٩٥/١)، «تهذيب التهذيب»: (٦٧٣/٣٩٣/٤)، «التقريب» (صـ: ٢٧٢/برقم: ٢٨٦٥).

٤() ينظر: «معرفة الثقات»: (٦٤٦/٤٢١/١)، «الجرح والتعديل»: (٧٤٢/١٧٠/٤)، «الكاشف»: (٢٠٤٦/٤٥٤/١)، «تهذيب التهذيب»: (٢٦٩/١٣٧/٤)، «التقريب»: (صـ: ٢٤٨/برقم: ٢٥٠٨).

شهيدًا في شعبان سنة ٩٥هـ، وهو ابن ٤٩ سنة. وقيل: ٥٧ سنة(١).

٦ـ ابْنُ عَبَّاسٍ: هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ودعا له الرسول صلى الله عليه وسلم بالفهم في القرآن فكان يسمى البحر والحبر؛ لسعة علمه. وهو أحد المكثرين من الصحابة، روى ١٦٦٠ حديثًا، اتفقا على ٧٥ حديثًا، وانفرد البخاري بـ ٢٨ حديثًا، ومسلم بـ ٤٩ حديثًا، وهو أحد العبادلة من فقهاء الصحابة. تُوفِيَ سنة ٦٨هـ بالطائف(٢).

٧ـ عُمَرُ: هو عمر بن الخطاب بن نفيل بن عدي بن كعب القرشي العدوي، أبو حفص المدني، أمير المؤمنين، ثاني الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، ولي الخلافة بعد الصديق عشر سنين وستة أشهر. له ٥٣٩ حديثا، اتفقا على عشرة، وانفرد البخاري بتسعة، ومسلم بـ ١٥حديثًا. شهد بدرًا والمشاهد كلها إلا تبوك، وأسلم بعد ٤٠ رجلا. استشهد رضي الله عنه في ذي الحجة سنة ٢٣هـ، مات وهو ابن ٦٣ سنة، وصلى عليه صهيب، ودفن في الحجرة النبوية الشريفة(٣).

الحكـــم على الحـــديث بهذا الإسنـــاد:

صحيح؛ لما تقدم من دراسة إسناده.

١() «الكاشف»: (٤٣٣/١)، «تهذيب التهذيب»: (١٤/١١/٤)، «التقريب»: (صـ: ٢٣٤/برقم: ٢٢٧٨)، «إسعاف المبطأ»: (صـ: ١٢).

٢() ينظر «الإصابة»: (٤٧٨٤/١٤١/٤)، و«الخلاصة»: (٢٠٣).

٣() ينظر: «أسد الغابة»: (٣٨٢٤/٦٤٢/٣)، «الإصابة»: (٥٧٥٢/٤٨٤/٤)، «الخلاصة» (صـ: ٢٨٢).

المبحث السادس:

دراسة حديث: «لَلدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللهِ مِنْ هَذِهِ عَلَى أَهْلِهَا»

قال ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى: وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ زكريَّا بن منظورٍ؛ قال: حدَّثني أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْل بْنِ سَعْدٍ؛ قَالَ: مرَّ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بِذِي الحُلَيْفَة، فَإِذَا هُوَ بِشَاةٍ ميتة، فقال النبيُّ صلى الله عليه وسلم : «لَلدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللهِ مِنْ هَذِهِ عَلَى أَهْلِهَا؟».

قَالَ أَبِي: هَذَا خطأٌ؛ رَوَاهُ يعقوبُ الإسْكَنْدَرانيُّ، عن أبي حازم، عن عبد الله بْنِ بُولَا، عَنْ رجلٍ مِنَ المهاجرين، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وَهَذَا أشبهُ، وزكريَّا لَزِمَ الطريقَ.

قلتُ: ما حالُ زكريَّا هَذَا؟ قَالَ: ليس بقويٍّ(١).

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه **أبو حازم سلمةُ بنُ دينار** واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عنه، عن سَهْلِ بنِ سَعْدٍ، عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الوجه الثاني: عنه، عن عبدِ اللهِ بنِ بُولَا، عن رجلٍ من المهاجرين، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم.

تخريج الوجه الأول:

أخرجه ابن ماجه في «سننه»، كِتَابُ الزُّهْدِ، بَابُ مَثَلُ الدُّنْيَا

١() ينظر: «علل الحديث»: (٥/٨٤)، مسألة: (١٨٢٣)، وينظر أيضًا مسألة رقم: (١٨٨٤).

(١٣٧٦/٢)، (٤١١٠)، قال: حدثنا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ،

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»، باب: من اسمه أحمد (١٥٧/٦)، برقم: (٥٨٤٠)، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُعَلَّى الدِّمَشْقِيُّ، ثنا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ،

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «الزهد»: (صـ: ٢٤)، برقم: (١)، وأخرجه أيضًا في «ذم الدنيا»، (١١/١)، برقم: (١)، قال: حدثنا سعيد بن سليمان الواسطي،

ومن طريق ابن أبي الدنيا أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان»، فصل: في الزهد، وقصر الأمل (٧٩/١٣)، برقم: (٩٩٨١).

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»، باب: من اسمه أحمد (١٥٧/٦)، برقم: (٥٨٤٠)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّقَطِيُّ، ثنا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ،

وأخرجه الحاكم في «المستدرك على الصحيحين»، كِتَابُ: الرِّقَاقِ، (٣٤١/٤)، برقم: (٧٨٤٧)، قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ هَانِئٍ، ثَنَا السَّرِيُّ بْنُ خُزَيْمَةَ، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْوَاسِطِيُّ سَعْدَوَيْهِ،

وقال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ».

وتعقبه الذهبي في «التخليص» بقوله: «زكريا بن منظور ضعفوه».

وأخرجه ابن أبي عاصم في «الزهد» ، باب: هَوَانُ الدُّنْيَا عَلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى (صـ: ٦٤)، برقم: (١٣١)، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ كَاسِبٍ يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ،

ومن طريق ابن أبي عاصم أخرجه يحيى الشجريُّ في «ترتيب الأمالي

الخميسية»، باب: فِي ذَمِّ الِاقْتِصَارِ عَلَى الدُّنْيَا، وَجَمْعِ الْمَالِ، وَمَا يَتَّصِلُ بِذَلِكَ (٢/٢٣٠)، برقم: (٢٢٣٨).

وأخرجه البغوي في «شرح السنة»، كتاب: الرقاق، بَابُ: هَوَانِ الدُّنْيَا عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى (١٤/٢٢٨)، برقم: (٤٠٢٧)، من طريق أَحْمَدَ بْنِ سَيَّارٍ، نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يُونُسَ أَبُو مُسْلِمٍ،

ستتهم (هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، وسَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ويَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ، وعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يُونُسَ)، عن أَبي يَحْيَى زَكَرِيَّا بْنِ مَنْظُورٍ، حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، فذكره بنحوه.

وبزيادة عند جميعهم: «وَلَوْ كَانَتِ الدُّنْيَا تَزِنُ عِنْدَ اللهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، مَا سَقَى كَافِرًا مِنْهَا شَرْبَةَ مَاءٍ» في آخره.

وتابع عَبْدُ اللهِ بْنُ مُصْعَبٍ زكريا بنَ مَنْظُورٍ عن أبي حازم به:

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»، باب: من اسمه أحمد (٦/١٥٧)، برقم: (٥٨٣٨)، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ الرَّمَادِيُّ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَالِدٍ، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُصْعَبٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، به بنحوه.

تخريج الوجه الثاني:

أخرجه ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (ص: ١٤٨)، برقم: (٣٥١)، قال: ثَنَا خَالِدُ بْنُ خِدَاشٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُولَا، عَنْ أَبِيهِ، مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى جَبَلَ الْأَحْمَرِ فَرَأَى شَاةً مَيِّتَةً فَأَخَذَ أَظُنُّهُ، قَالَ: بِأُذُنِهَا، فَقَالَ: «أَتَرَوْنَ هَذِهِ كَرِيمَةً عَلَى أَهْلِهَا؟». قَالُوا:

وَمَا كَرَامَتُهَا؟ قَالَ: «فَوَاللهِ لَلدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللهِ مِنْ هَذِهِ عَلَى أَهْلِهَا».

ومن طريق ابن أبي الدنيا أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان»، فصل: في الزهد، وقصر الأمل (٨١/١٣)، برقم: (٩٩٨٤).

وأخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة»: (١٠٤/١) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يُونُسَ، بِسُرْمُرَى سَنَةَ إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ، نا خَالِدُ بْنُ خِدَاشٍ، به بمثله.

(دراسة الإسناد)

الوجه الأول:

دراسة ابن أبي الدنيا في «الزهد»، وفي ذم الدنيا:

١ـ سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الواسطيُّ: هو سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضَّبِّيُّ، أبو عثمان الواسطي الْبَزَّازُ، المعروف بسَعْدُويَه، سكن بغداد. روى عن: الليث بن سعد، وزَكَرِيَّا بْنِ مَنْظُورٍ، وغيرهما. وروى عنه: البخاريّ، وابن أبي الدنيا، وغيرهما. قال ابن سعد، وأبو حاتم، والعجلي: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الذهبي: ولد سنة بضع وعشرين ومائة. وقال ابن حجر: ثقة حافظ. تُوفِيَ ببغداد يوم الثلاثاء من ذي الحجة، سنة ٢٢٥هـ.

وخلاصة حاله: أنه ثقة حافظ(١).

٢ـ أَبو يَحْيَى زَكَرِيَّا بْنُ مَنْظُورٍ: هو زَكَرِيَّا بْنُ مَنْظُورٍ بن عقبة بن ثعلبة بن أبي مالك. ويقال: زكريا بن يحيى بن منظور بن ثعلبة القرظي، أبو يحيى المدني القاضي، حليف الأنصار. روى عن أبيه، وسلمة بن دينار،

١() مصادر ترجمته: «الثقات»: (١٣٣٦٩/٢٦٧/٨)، «اللباب»: (٢٦١/٢)، «سير أعلام النبلاء»: (٥٧/٤٨٢/١٠)، «تهذيب التهذيب»: (٦٩/٣٨/٤)، و«التقريب»: (صـ: ٢٣٧/ برقم: ٢٣٢٩).

وغيرهما. وروى عنه هشام بن عمار، وسعدويه، وجماعة. قال أحمد بن حنبل: شيخ ولَيَّنَهُ. وقال الدوري عن ابن معين: ليس بشيء قال: فراجعته فيه مرارًا فزعم أنه ليس بشيء. وقال في موضع آخر: ليس به بأس. وقال أيضًا: ليس بثقة. وقال أيضًا: ضعيف. وقال أحمد بن صالح المصري: ليس به بأس. وقال ابن المديني، والنسائي: ضعيف. وقال عمرو بن علي، والساجي: فيه ضعف. وقال أبو زرعة: واهي الحديث، منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، ضعيف الحديث، منكر الحديث، يكتب حديثه. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال في موضع آخر: ليس بذاك. وقال ابن حبان: منكر الحديث جدًّا. وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم. وقال أبو بشر الدولابي: ليس بثقة. وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم. وقال العسكري: تكلموا فيه. وقال الدارقطني: متروك. وقال ابن عدي بعد أن ذكر له أحاديث: ليس له أحاديث أنكر مما ذكرته، وله غير ما ذكرته من الحديث غرائب، وهو ضعيف كما ذكروه إلا إنه يكتب حديثه. وقال ابن حجر: ضعيف.

<u>وخلاصة حاله</u> أنه ضعيف، وأما قول من قال: «لا بأس به»، فمُعَارَضٌ بقول أكثر النقاد فيه بأنه: «ضعيف»(١).

٣ـ أَبُو حَازِمٍ: هو سلمة بن دينار، أبو حازم الأعرج، القاضي المدني. روى عن سهل بن سعد الساعدي، وسعيد بن المسيب، وغيرهما. وروى عنه الزهري، وزكريا بن منظور، وغيرهما. قال ابن سعد، وأحمد، وأبو

١() مصادر الترجمة: «الكامل»: (٣/٢١١/٧٠٩)، «المجروحين»: (١/٣١٤)، «المغني»: (١/٢٤٠/٢١٩٩)، «تهذيب التهذيب»: (٣/٢٨٧/٦٢٠)،«التقريب»: (صـ:٢١٦/برقم:٢٠٢٦).

حاتم، والعجلي، والنسائي: ثقة. وقال ابن خزيمة: ثقة لم يكن في زمانه مثله. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان قاضي أهل المدينة، ومن عُبَّادِهِم وزُهَّادِهِم. توفي سنة ١٤٠هـ. وقيل: قبلها. وقيل: بعدها. **وخلاصة حاله** أنه ثقة عابد. روى له الجماعة(١).

٤ـ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ: هو سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ بن مالك بن خالد الأنصاري الخزرجي، أبو العباس السَّاعِدِيُّ. له ولأبيه صحبة، مشهور. له ١٨٨ حديثًا، اتفقا على ٢٨ حديثًا، وانفرد البخاري بـ ١١ حديثًا. تُوفِيَ سنة ٨٨هـ. وقيل: بعدها، وقد جاز المائة(٢).

الوجه الثاني:

دراسة إسناد ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا»:

١ـ خَالِدُ بْنُ خِدَاشٍ: هو خَالِدُ بْنُ خِدَاشٍ بن عجلان الأزدي، المهلبي: مولاهم، أَبُو الهيثم البَصْرِيّ، سكن بغداد. رَوَى عَن: حاتم بْن إِسْمَاعِيلَ، وعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، وغيرهما. وروى عنه مسلم، وابن أبي الدنيا، وغيرهما. قال يحيى بن معين، وأبو حاتم، وصالح بن محمد البغدادي: صدوق. وقال ابن سعد، والدارقطني، وابن قانع: ثقة. وقال يعقوب بن شيبة: كان ثقة صدوقًا. وقال ابن المديني: ضعيف. وقال زكريا الساجي: فيه ضعف. وقال يحيى بن معين: قد كتبت عنه، ينفرد عن حماد بن زيد بأحاديث. وقال سليمان بن حرب: صدوق لا بأس به، كان يختلف معنا إلى

١() مصادر ترجمته: «معرفة الثقات»: (٦٤١/٢٠/١)، «الجرح والتعديل»: (٧٠١/١٥٩/٤)، «تهذيب التهذيب»: (٢٤٧/١٤٣/٤)، «التقريب»: (صـ:٢٤٧، برقم: ٢٤٨٩).

٢() ينظر: «الإصابة»: (٣٥٣٥/٢٠٠/٣)، «سير أعلام النبلاء»: (٧٢/٤٢٢/٣).

حماد بن زيد، وأثنى عليه خيرًا. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الساجي أيضًا: كان أحمد يلزمه. وقال ابن حجر: صدوق يخطيء. تُوفِي سنة ٢٢٣هـ. وقيل: بعدها.

وخلاصة حاله أنه ثقة ربما وهم، احتج به مسلم في «صحيحه»، وأما تضعيف ابن المديني، والساجي فلأجل انفراده عن حماد بن زيد بأحاديث لم يُتَابَع عليها، وقد ردَّ عليهما الخطيب البغدادي، وبيَّن أن هذه الأحاديث لها أصول عمن رواها عنه، وساق طرقها، وذكر أن مثل ذلك موجود في حديث الأئمة الثقات مثل مَالِك بْن أَنَس، وَالثوري وَشعبة، وَغيرهم من الأئمة(١).

٢ـ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ: هو عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ الْمدنِي، وَاسم أبي حَازِم سَلمَة بْن دِينَار العابد مولى أسلم. روى عَنْ أَبِيه، وسهيل بن أبي صالح، وغيرهما. وروى عنه ابن مهدي، وخَالِدُ بْنُ خِدَاشٍ، وآخرون. قال أحمد: لم يكن يعرف بطلب الحديث إلا كتب أبيه، فإنهم يقولون إنه سمعها وكان يتفقه لم يكن بالمدينة بعد مالك أفقه منه. وقال العجلي، وابن نمير: ثقة. وقال ابن معين: ثقة صدوق ليس به بأس. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال النسائي: ثقة. وقال مرة: ليس به بأس. وذكره ابن عبد البر في مَنْ كان مدار الفتوى عليه في آخر زمان مالك وبعده. وقال ابن سعد: ولد سنة ١٠٧هـ. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن سعد: كان كثير الحديث. وقال ابن حجر: صدوق فقيه. مات سنة

١() مصادر ترجمته: «الجرح والتعديل»: (١٤٦٨/٣٢٧/٣)، «تاريخ بغداد»: (٣٠٣/٨)، «الكاشف»: (١٣١١/٣٦٣/١)، «تهذيب التهذيب»: (١٦٢/٨٥/٣)، «التقريب»: (صـ: ١٨٧/برقم: ١٦٢٣).

١٨٤هـ. وقيل: غير ذلك.

وخلاصة حاله أنه ثقة، احتج به الشيخان في «صحيحيهما»، وإنما طُعِن عليه بأنه لم يكن يعرف يطلب الحديث إلا كتب أبيه، فإنهم يقولون: إنه سمعها، وأما كتب سليمان بن بلال فإنه أوصى إليه بها قبل أن يموت(١).

٣- أَبوه: هو سلمة بن دينار، أبو حازم الأعرج المدني. ثقة. تقدم في الإسناد السابق.

٤- عَبْدُ اللهِ بْنُ بُولَا: ويُقال: ابنُ تولا. رَوَى عَنه أَبو حازم المدني، وعبد الرحمن بن إسحاق المدني. وروى عن أبيه أَبي عَبْدِ اللَّهِ بُولَا. **وخلاصة حاله** أنه مجهول الحال(٢).

٥- أَبوه مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بولا، قال ابن حجر: غير منسوب. ذكره عبدان في الصحابة. هكذا أورده أبو موسى في الموحدة. وقد ذكره عبد الغنيّ بن سعيد في المؤتلف، فقال: إنه بالمثناة الفوقانية، كذا قرأته بخط مغلطاي، ولم أره في المشتبه، وإنما فيه عبد الله بن تولا، عن عثمان، وعنه أبو حازم، وهو بالمثناة الفوقانية(٣).

(النظر والترجيح)

١() مصادر ترجمته: «الجرح والتعديل»: (١٧٨٧/٣٨٢/٥)، «الثقات»: (٩٢٥٦/١١٧/٧)، «الكاشف»: (٣٣٨٠/٦٥٤/١)، «تهذيب التهذيب»: (٦٤٤/٣٣٣/٦)، «التقريب»: (صـ: ٣٥٦/ برقم: ٤٠٨٨).

٢() مصادر ترجمته: «التاريخ الكبير»: (١٠٨/٥٠/٥)، «معجم الصحابة» لابن قانع: (١٠٤/١)، «المؤتلف والمختلف» للدارقطني: (٢٥٨/١).

٣() ينظر: «الإصابة في تمييز الصحابة»: (٧٥٣/٤٦٠/١).

بعد النظر في طرق الحديث، وأحوال الرواة المختلفين على **سلمة بن دينار أبي حازم المدني** يظهر لي رجحان **الوجه الثاني**؛ وذلك لأن راويه عن أبي حازم هو ابنه عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ وهو ثقة، احتج به الشيخان في «صحيحيهما»، بينما راوي الوجه الأول عن أبي حازم هو زَكَرِيَّا بْنُ مَنْظُورٍ المدني ضعيف، فتُعَدُّ روايته منكرة؛ لمخالفته لرواية الثقة، فضلًا عن أنه سلك الجادة وهمًا منه، بينما عبد العزيز خالف الجادة المعروف فكانت روايته أكثر ضبطًا، وأتقن حفظًا.

ورجَّح أبو حاتم الوجه الثاني بقوله: **«وهذا أشبه»**، وأعلَّ رواية زَكَرِيَّا بْنِ مَنْظُورٍ المدني بأنه سلك الجادة؛ لأن أبا حازم المدني معروف بالرواية عَنْ سَهْل بْنِ سَعْدٍ ، وليس عن عبد الله بْنِ بُولَا، فقال أبو حاتم: **«وزكريَّا لَزِمَ الطريقَ»**.

الحكـــــــــم على الحـــــديـث:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ لجهالة حال عَبْدِ اللهِ بْنِ بُولَا، ولكن الحديث يرتقي إلى **الصحيح لغيره**؛ **بشاهد لمعناه من حديث جابر رضي الله عنه:**

أخرجه مسلم في «صحيحه»، كِتَابُ: الزُّهْدِ وَالرَّقَائِقِ، (٢٢٧٢/٤)، برقم: (٢٩٥٧)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِالسُّوقِ، دَاخِلًا مِنْ بَعْضِ الْعَالِيَةِ، وَالنَّاسُ كَنَفَتَهُ، فَمَرَّ بِجَدْيٍ أَسَكَّ مَيِّتٍ، فَتَنَاوَلَهُ فَأَخَذَ بِأُذُنِهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَيُّكُمْ يُحِبُّ أَنَّ هَذَا لَهُ بِدِرْهَمٍ؟» فَقَالُوا: مَا نُحِبُّ أَنَّهُ لَنَا بِشَيْءٍ، وَمَا نَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: «أَتُحِبُّونَ أَنَّهُ لَكُمْ؟» قَالُوا: وَاللهِ لَوْ كَانَ حَيًّا، كَانَ عَيْبًا فِيهِ، لِأَنَّهُ أَسَكُّ، فَكَيْفَ وَهُوَ مَيِّتٌ؟

فَقَالَ: «فَوَاللهِ لَلدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللهِ، مِنْ هَذَا عَلَيْكُمْ».

المبحث السابع: دراسة حديث: «إِنَّ النَّاسَ يُحْشَرُونَ ثَلاَثَةَ أَفْوَاجٍ»

قَالَ الإِمَامُ ابنُ أَبِي حَاتِمٍ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الْوَلِيدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ جُمَيعٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيل، عَنْ حُذَيفة بْنِ أَسِيد، عَنْ أَبِي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أنَّه أَتَى مَجلِسَ بَنِي غِفار فَقَالَ: حَدَّثَنِي الصَّادِقُ المَصْدُوقُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِنَّ النَّاسَ يُحْشَرُونَ ثَلاَثَةَ أَفْوَاجٍ: فَوْجًا(١) طَاعِمِينَ كَاسِينَ، وفَوْجًا يَمْشُونَ ويَسْعَوْنَ، وفَوْجًا تَسْحَبُهُمُ المَلاَئِكَةُ عَلَى وُجُوهِهِمْ، وتَحْشُرُهُمُ النَّارُ(٢)، قَالُوا: قَدْ عَرَفنا هؤلاءِ وهؤلاءِ، فَمَا بالُ الَّذِينَ يَمْشُونَ ويسعَون؟ قَالَ: تُلْقَى الآفَةُ عَلَى الظَّهْرِ فَلاَ يَبْقَى ظَهْرٌ، حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ مِنْكُمْ تَكُونُ الحَدِيقَةُ المُعْجِبَةُ يُعْطَاهَا بِذاتِ القَتَبِ(٣) فَلا يَقْدِرُ عَلَيْهَا؟».

قَالَ أَبِي: رَوَى هَذَا الحديثَ ابنُ عُيَينة، عَنِ الْعَلاءِ بْنِ أَبِي الْعَبَّاسِ الشَّاعِرِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيل، عَنْ حَلَّام بْنِ جَزْل، عَنْ أَبِي ذرٍّ، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وَهُوَ الصَّحيحُ، ولَزِمَ الوليدُ بنُ جُمَيْعٍ الطريقَ، وتابَعَ سعدُ بنُ الصَّلْت ابنَ عُيَينة، عَنْ مَعْرُوفٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيل، عَنْ حَلَّام بْنِ جَزْلٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وَهُوَ

١() يجوز في قوله: «فَوْج» الرفع، والنصب، والجر؛ ينظر: «إعراب الحديث النبوي» للعكبري: (صـ: ١٥٢).

٢() جاء في رواية أخرى: «وتحشرهم النار من ورائهم»، وفي رواية: «وفَوْجًا تَسْحَبُهُمُ المَلاَئِكَةُ عَلَى وُجُوهِهِمْ، وتَحْشُرُهُمُ إلى النَّار».

٣() القَتَبُ: إكافُ البعير، وقيل: هو رَحْلٌ صغيرٌ على قَدْر سَنام البَعير، والمعنى أنه يشتري الشيء النفيس بثمن رخيص. ينظر «لسان العرب»: (٦٦١/١).

الصَّحيحُ(١).

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه **أَبُو الطُّفَيْل عَامِرُ بْنُ وَاثِلَةَ**، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عنه، عَنْ حُذَيفة بْنِ أَسِيد، عَنْ أَبِي ذرٍّ رضي الله عنه.

الوجه الثاني: عنه، عَنْ حَلَّام بْنِ جَزْل، عَنْ أَبِي ذرٍّ رضي الله عنه.

تخريج الوجه الأول: (أَبُو الطُّفَيل، عَنْ حُذَيفة بْن أَسِيد، عَنْ أَبي ذرّ رضي الله عنه):

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، كِتَابُ: الزُّهْدِ، بَابُ: مَا ذُكِرَ عَنْ نَبِيِّنَا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الزُّهْدِ (٨٦/٧)، برقم: (٣٤٣٩٦).

وأخرجه أحمد في «مسنده»، حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ (٣٦٠/٣٥)، برقم: (٢١٤٥٦)،

كلاهما (ابن أبي شيبة، وأحمد) عن يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، قَالَ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ جُمَيْعٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ أُسَيْدٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو ذَرٍّ: أَيُّهَا النَّاسُ، قُولُوا وَلَا تَخْتَلِفُوا فَإِنَّ الصَّادِقَ الْمَصْدُوقَ حَدَّثَنِي فذكره بنحوه.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «الأهوال»، باب: ذِكْر الْبَعْثِ وَالنُّشُورِ (صـ: ١٨٥)، برقم: (٢٣٠)، قال: حدثنا أَبُو خَيْثَمَةَ، حدثنا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حدثنا الْوَلِيدُ بْنُ جُمَيْعٍ به بنحوه.

١() ينظر: «علل الحديث»: (٥٢٨/٥)، مسألة رقم: (٢١٦٢)، وينظر: (٥٠١/٥)، مسألة: (٢١٣٧).

وأخرجه البزار في «مسنده»، حُذَيْفَةُ بْنُ أُسَيْدٍ أَبُو سَرِيحَةَ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ (٣٣٦/٩)، برقم: (٣٨٩١)، قال: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ هَانِئٍ، نَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، نَا الْوَلِيدُ بْنُ جُمَيْعٍ، به بنحوه.

وقال البزار: «هَذَا الْكَلَامَ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَا نَعْلَمُ رَوَى حُذَيْفَةُ بْنُ أُسَيْدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ»

وأخرجه النسائي في «المجتبى»، كِتَابُ: الْجَنَائِزِ، بَابُ: الْبَعْثُ (١١٦/٤)، برقم: (٢٠٨٦)، وأخرجه النسائي أيضًا في «السنن الكبرى»، كِتَابُ: الْجَنَائِزِ، بَابُ: الْبَعْثُ (٤٨٧/٢)، برقم: (٢٢٢٤)، قال: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ جُمَيْعٍ به بنحوه.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط»، باب: مَنِ اسْمُهُ مُوسَى (٢١٤/٨)، برقم: (٨٤٣٧)، قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ خَازِمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ، نا مُحَمَّدُ بْنُ بُكَيْرٍ الْحَضْرَمِيُّ، نا ثَابِتُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُمَيْعٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، به بنحوه.

وقال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ثَابِتِ بْنِ الْوَلِيدِ إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ بُكَيْرٍ».

وأخرجه الطبراني في «الصغير»، باب: مَنِ اسْمُهُ مُوسَى (٢٣٣/٢)، برقم: (١٠٨٤)، بنفس سند «الأوسط».

وقال الطبراني: «لَمْ يَرْوِهِ عَنْ ثَابِتِ بْنِ الْوَلِيدِ إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ بُكَيْرٍ، وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الْفُضَيْلِ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ».

وعن الطبراني أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «تاريخ أصبهان»، باب: مُوسَى بْنِ خَازِمِ بْنِ سَيَّارٍ أَبِي عِمْرَانَ الْأَصْبَهَانِيّ (٢٨٥/٢).

وأخرجه الحاكم في «المستدرك»، كِتَابُ: التَّفْسِيرِ، باب: تَفْسِيرِ سُورَةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ (٣٩٨/٢)، برقم: (٣٣٨٩)، من طريق يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، أَنْبَأَ الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَمِيعٍ، به بنحوه.

وقال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ».

وقال الذهبي في «التلخيص»: «على شرط مسلم ولكنه منكر».

وأخرجه الحاكم في «المستدرك»، كِتَابُ: الأهوال (٦٠٨/٤)، برقم: (٨٦٨٥)، من طريق زَيْدِ بْنِ الْحُبَابِ، حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ جُمَيْعٍ الْقُرَشِيُّ، به بنحوه. وقال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ إِلَى الْوَلِيدِ بْنِ جُمَيْعٍ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ».

تخريج الوجه الثاني: (أَبُو الطُّفَيل، عَنْ حَلَّام بْنِ جَزْل، عَنْ أَبِي ذرّ ﷺ):

أخرجه أبو حاتم في «علل الحديث»: (٥٠٢/٥)، قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ بشَّار، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَينة، عَنِ الْعَلاءِ بْنِ أَبِي الْعَبَّاسِ الشَّاعِرِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيل، عَنْ حَلاَّم بْنِ جَزْل، عَنْ أَبِي ذرٍّ، عن النبيِّ ﷺ؛ بِبَعْضِ هَذِهِ القصَّة.

وتابَعَ سعدُ بنُ الصَّلْت ابنَ عُيَينة متابعة قاصرة فيما:

ذكره أبو حاتم في «علل الحديث»: (٥٢٩/٥)، قال: «وتابَعَ سعدُ بنُ الصَّلْت ابنَ عُيَينة، عَنْ مَعْرُوفِ بنِ خَرَّبُوذٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيل، عَنْ حَلاَّم بْنِ جَزْل، عَنْ أَبِي ذرٍّ، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم».

(دراسة الأسانيد)

الوجه الأول:

دراسة إسناد أحمد في مسنده:

١- يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: هو يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ السلمي، أبو خالد الواسطي.

ثقة متقن عابد. تقدم في الحديث الثاني.

٢ـ الْوَلِيدُ بْنُ جُمَيْعٍ: هو الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُمَيْعٍ الزُّهْرِيّ الكوفي. رَوَى عَن: إِبْرَاهِيم النخعي، وأبي الطفيل عامر بْن واثلة الليثي، وغيرهما. ورَوَى عَنه: وكيع، ويزيد بْن هارون، وغيرهما. قال ابن معين، والعجلي، وابن سعد: ثقة. وقال أحمد، وأبو داود: ليس به بأس. وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وذكره ابن حبان في «الثقات». وذكره أيضًا في «الضعفاء»، وقال: ينفرد عن الأثبات بما لا يشبه حديث الثقات، فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به. وقال البزار: احتملوا حديثه، وكان فيه تشيع. وقال العقيلي: في حديثه اضطراب. وقال الحاكم: لو لم يخرج له مسلم لكان أولي. وقال الذهبي: حافظ يغرب. وقال ابن حجر: صدوق يهم، رمي بالتشيع. تُوفِي سنة ٢٤٣هـ. **وخلاصة حاله** أنه صدوق له أوهام(١).

٣ـ أَبو الطُّفَيْلِ: هو عَامِر بن واثلة بن عَبد اللَّهِ بن عَمْرو بن جحش الكناني ثم الليثي، أَبُو الطفيل المكي. رَوَى عَن: النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، وعَن حذيفة بن أسيد الغفاري، وغيرهما. ورَوَى عَنه: الزُّهْرِيّ، والوليد بْن عَبد اللَّهِ بن جميع، وغيرهما. صحابي جليل رضي الله عنه، له رؤية، ورواية، ولد عام غزوة أُحد. أدرك ثمان سنين من حياة النبي ﷺ. تُوفيَ أبو الطفيل سنة مائة. وقيل: بعد ذلك، وهو آخر من مات من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

١() مصادر ترجمته: «معرفة الثقات»: (١٩٤٣/٣٤٢/٢)، «الجرح والتعديل»: (٣٤/٨/٩)، «الكاشف»: (٦٠٦٨/٣٥٢/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٢٣٠/١٣٨/١١)، «التقريب»: (صـ: ٥٨٢/ برقم: ٧٤٣٢).

وخلاصة حاله أنه صحابي جليل رضي الله عنه(١).

٤ـ حُذَيْفَةُ بْنُ أُسَيْدٍ: هو حُذَيْفَةُ بْنُ أُسَيْدٍ الْغِفَارِيُّ. أَبو سَرِيحَةَ الكوفي. رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وأبي ذر، وغيرهما. وروى عنه أبو الطّفيل، والشعبي، وغيرهما. صحابي جليل رضي الله عنه. أَوَّلُ مَشْهَدٍ شَهِدَهُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْحُدَيْبِيَةُ، بايع تحت الشجرة. توفي سنة ٤٢هـ، وصلّى عليه زيد بن أرقم(٢).

٥ـ أَبُو ذَرٍّ: هو الصحابي الجليل أبو ذَرٍّ الغِفَاريُّ، اسمه جُنْدَب بن جُنَادَة علي الأصح. روى عنه ابن عباس، وأنسٌ، وحُذَيْفَةُ بْنُ أُسَيْدٍ الْغِفَارِيُّ، وغيرهم. تقدم إسلامه وتأخرت هجرته فلم يشهد بدرًا، ومناقبه كثيرة جدًّا، له مائتا حديث وواحد وثمانون (٢٨١) حديثًا، اتفقا علي اثنى عشر (١٢) حديثًا، وانفرد البخاري بحديثين، ومسلم بتسعة عشر (١٩) حديثًا. مات بالربذة سنة ٣٢هـ في خلافة عثمان رضي الله عنه(٣).

الوجه الثاني:

دراسة إسناد أبي حاتم في «علل الحديث»:

١ـ إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَّارٍ: هو إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَّارٍ الرَّمَادِيُّ، أبو إسحاق البَصْرِيُّ. رَوَى عَن: سفيان بْن عُيَيْنَة، ومحمد بْن خازم، وغيرهما. ورَوَى عَنه: أبو داود، وأبو حاتم الرازي، وغيرهما. قال البخاري: يهم في الشيء

١() ينظر: «الطبقات»: (٦٤/٦)، «الاستيعاب»: (٣٠٥٤/١٦٩٦/٤)، «الإصابة»: (١٠١٦٦/١٩٣/٧).

٢() ينظر: «الطبقات»: (٢٤/٦)، «الاستيعاب»: (٤٩٣/٣٣٥/١)، «الإصابة»: (١٦٤٩/٣٨/٢).

٣() ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٠/٤٦/٢)، «الإصابة»: (١٢٥/٧)، «الخلاصة»: (صـ: ٤٤٩).

بعد الشيء، وهو صدوق. وقد خبر ابن عدي حديثه فما وجد له حديثًا منكرًا سوى حديث واحد ذكره البخاري في «تاريخه»، ووجد أن باقي حديثه مستقيم عن الثقات، وقال: وهو عندنا من أهل الصدق. وقال ابن حبان في «الثقات»: كان متقنًا ضابطًا، صحب ابن عيينة سنين كثيرة وسمع أحاديثه مرارًا. وقال ابن معين: ليس بشيء، لم يكن يكتب عند سفيان، وكان يملي على الناس ما لم يقله سفيان. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال أبو حاتم الرازي، والطيالسي: صدوق. وقال أبو عوانة في أوائل الصلاة في «صحيحه»: كان إبراهيم بن بشار ثقة من كبار أصحاب ابن عيينة، وممن سمع منه قديما. وقال الحاكم: ثقة مأمون من الطبقة الأولى من أصحاب ابن عيينة. وقال يحيى بن الفضل: حدثنا إبراهيم الرمادي، وكان والله ثقة. وقال ابن حجر: حافظ له أوهام. تُوفِي سنة ٢٢٨هـ. وقيل: غير ذلك. **وخلاصة حاله** أنه ثقة له أوهام(١).

٢- سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: هو سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي. روى عن أبي اسحاق السَّبِيعِيّ، والعلاء بن أبي العباس الشاعر، وغيرهما. وروى عنه شعبة، والثوري، وإِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَّارٍ الرَّمَادِيُّ، وغيرهم. قال ابن المديني: ولد سنة ١٠٧هـ. وقال ابن سعد: كان ثقة ثبتًا كثير الحديث حجة. وقال ابن مهدي: كان أعلم الناس بحديث أهل الحجاز. وقال أبو حاتم الرازي: ابن عيينة ثقة إمام، وأثبت أصحاب الزهري مالك، وابن عيينة. وقال ابن حبان في «الثقات»: كان من الحفاظ المتقنين، وأهل الورع والدين. وقال اللالكائي: هو مستغن عن التزكية؛

١() مصادر ترجمته: «الثقات»: (١٢٣٠١/٧٢/٨)، «الكاشف»: (١٢٢/٢٠٩/١)، «تهذيب التهذيب»: (١٩٠/١٠٨/١)، «التقريب»: (صـ: ٨٨/ برقم: ١٥٥).

لتثبته واتقانه، وأجمع الحفاظ أنه أثبت الناس في عمرو بن دينار. وقال الذهبي: ثقة ثبت حافظ إمام، توفي سنة ١٩٨هـ.

وخلاصة حاله أنه ثقة ثبت حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار، كما ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى(١).

٣ـ الْعَلاءُ بْنُ أَبِي الْعَبَّاسِ الشَّاعِر: هو الْعَلاءُ بْنُ أَبِي الْعَبَّاسِ ـ السَّائِب ـ بْن فروخ الديلي الشَّاعِرُ، من أهل مَكَّة. روى عَنْ أبي الطُّفَيْل إن كَانَ سمع مِنْهُ. وعَن أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ، وغيرهما. وروى عَنْهُ الثَّوْريّ، وَابْن عيينة، وغيرهما. قال ابن معين: ثقة ثقة. وقال العجلي: ثقة. وقال أبو حاتم: هو من عتق الشيعة. وقال البخاري: كان ابن عُيَيْنَةَ يثني عليه. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال في موضع آخر: لم يسمع العلاء من أبى الطفيل شيئًا. وقال الذهبي: شيعي جلد.

وخلاصة حاله أنه ثقة، وروايته عن أبي الطفيل منقطعة(٢).

٤ـ أَبو الطُّفَيل: هو عَامِر بن واثلة الكناني الليثي، أَبُو الطفيل المكي. صحابي جليل رضي الله عنه، تقدم في السند السابق.

٥ـ حَلاَّمُ بْنُ جَزْل: هو حَلاَّمُ بْنُ جَزْل الغفاري الكوفي. ابن أخي أبي ذر الغفاري رضي الله عنه، وروى عنه. ورَوَى عَنه أَبو الطُّفيل رضي الله عنه.

١() مصادر ترجمته: «معرفة الثقات»: (٦٣١/٤١٧/١)، «سير أعلام النبلاء»: (١٢٠/٤٥٤/٨)، «الكاشف»: (٢٠٠٢/٤٤٩/١)، «تهذيب التهذيب»: (٢٠٥/١٠٤/٤)، «التقريب»: (صـ: ٢٤٥/برقم: ٢٤٥١).

٢() ينظر: «معرفة الثقات»: (١٢٨٠/١٤٩/٢)، «الجرح والتعديل»: (١٩٦٥/٣٥٦/٦)، «مشاهير علماء الأمصار»: (صـ: ٢٣١).

مجهول(١).

٦ـ أَبُو ذَرٍّ: هو جُنْدَب بن جُنَادَة، أبو ذَرٍّ الغِفَاريُّ، صحابي جليل رضي الله عنه، تقدم في السند السابق.

(النظر والترجيح)

بعد النظر في طرق الحديث، وأحوال الرواة المختلفين على **أَبِي الطُّفَيْلِ عَامِرِ بْنِ وَاثِلَةَ** يظهر لي رجحان **الوجه الثاني**؛ وذلك لأن راويه عنه هو الْعَلاءُ بْنُ أَبِي الْعَبَّاسِ الشَّاعِر ثقة لم يتكلم فيه أحد من الأئمة النقاد، وقد رواه عنه سفيان بن عيينة، بينما راوي الوجه الأول عن أبي الطفيل هو الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُمَيْعٍ الزُّهْرِيّ صدوق له أوهام، وقد عدَّ أبو حاتم الرازي هذا الحديث من أوهامه، حيث قال: «**ولَزِمَ الوليدُ بنُ جُمَيْعٍ الطريقَ**».

ثم بيَّن رجحان الوجه الثاني بقوله: «**وتابَعَ سعدُ بنُ الصَّلْت ابنَ عُيَينة، عَنْ مَعْرُوفٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيل، عَنْ حَلَّام بْنِ جَزْلٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وَهُوَ الصَّحيحُ**».

الحكـــــــــم على الحـــديـث:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ لجهالة حَلَّامِ بْنِ جَزْلٍ الغفاري، ولكنه يرتقي إلى **الصحيح لغيره بشاهد له بمعناه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه:**

أخرجه البخاري «صحيحه»، كِتَابُ الرِّقَاقِ، بَابٌ: كَيْفَ الحَشْرُ (١٠٩/٨)،

١() مصادر ترجمته: «التاريخ الكبير»: (٤٣٣/١٢٩/٣)، «معرفة الثقات»: (١٢٨٠/١٤٩/٢)، «طبقات الأسماء المفردة»: (صـ: ٥٥)، «الجرح والتعديل»: (١٣٧٠/٣٠٨/٣).

برقم: (٦٥٢٢)، قال: حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى ثَلاَثِ طَرَائِقَ: رَاغِبِينَ رَاهِبِينَ، وَاثْنَانِ عَلَى بَعِيرٍ، وَثَلاَثَةٌ عَلَى بَعِيرٍ، وَأَرْبَعَةٌ عَلَى بَعِيرٍ، وَعَشَرَةٌ عَلَى بَعِيرٍ، وَيَحْشُرُ بَقِيَّتَهُمُ النَّارُ، تَقِيلُ مَعَهُمْ حَيْثُ قَالُوا، وَتَبِيتُ مَعَهُمْ حَيْثُ بَاتُوا، وَتُصْبِحُ مَعَهُمْ حَيْثُ أَصْبَحُوا، وَتُمْسِي مَعَهُمْ حَيْثُ أَمْسَوْا».

وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: صِفَةِ الْقِيَامَةِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، بَابُ: فَنَاءِ الدُّنْيَا وَبَيَانِ الْحَشْرِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ (٢١٩٥/٤)، برقم: (٢٨٦١)، قال: حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ، ح وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بَهْزٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، به بمثله.

المبحث الثامن: دراسة حديث: «إِذَا أَحَبَّ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَلْيُعْلِمْهُ»

قال ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى: وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ المُبارك بْنُ فَضَالَة، عن ثابتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أَحَبَّ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَلْيُعْلِمْهُ؟».

قَالَ أَبِي: وَرَوَاهُ حمَّادُ بْنُ سَلَمة، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ حَبِيب بْنِ سُبَيعَة الضُّبَعيِّ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ رجلٍ حدَّثه عَنِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم، مُرسَل.

قَالَ أَبِي: هذا أشبهُ، وَهُوَ الصَّحيح، وَذَاكَ لَزَمَ الطَّريقَ(١).

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه ثابت البُنَانِيُّ، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عنه، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم.

الوجه الثاني: عنه، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سُبَيعَة الضُّبَعيِّ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ رجلٍ حدَّثه عَنِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم.

تخريج الوجه الأول:

أخرجه أحمد في «مسنده»: (١٩/٤٩٤)، برقم: (١٢٥١٤)، قال: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا الْمُبَارَكُ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ الْبُنَانِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، فذكره بمعناه، وفيه قصة.

وأخرجه البيهقي في «الشعب»، باب: مقاربة أهل الدين ومودتهم،

١() «علل الحديث» لابن أبي حاتم: (٥/٦٥٦)، (٢٢٣٧)، ويعني بقوله: «وذاك» المُبارك بْن فَضَالَة.

وإفشاء السلام بينهم (٣٢٠/١١)، برقم: (٨٥٩٣)، وأخرجه أيضًا في «الآداب»، بَابُ: الرَّجُلِ يُحِبُّ الرَّجُلَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (صـ: ٧٢/ برقم: ١٧٨)، من طريق هَاشِمِ بْنِ الْقَاسِمِ، نا الْمُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ، به بمعناه، وفيه قصة.

وأخرجه أحمد أيضًا في «مسنده»: (٤٥/٢٠)، برقم: (١٢٥٩٠)، قال: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، وَخَلَفُ بْنُ الْوَلِيدِ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْمُبَارَكُ، به بمعناه، وفيه قصة.

وأخرجه أبو داود في «سننه»، كِتَاب: الْأَدَبِ، بَابُ: إِخْبَارِ الرَّجُلِ الرَّجُلَ بِمَحَبَّتِهِ إِيَّاهُ (٣٣٣/٤)، برقم: (٥١٢٥)، قال: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا الْمُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ، به بمعناه، وفيه قصة.

وأخرجه ابن الجعد في «مسنده» ـ كما في الجعديات للبغوي ـ (صـ: ٤٦٣/ برقم: ٣١٩٣)، قال: حَدَّثَنَا هُدْبَةُ، نَا مُبَارَكٌ، به بمعناه، وفيه قصة.

وأخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة»، بَابُ: مَا يَقُولُ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ إِذَا قَالَ لَهُ: إِنِّي أُحِبُّكَ (ص: ١٦٢/ برقم: ١٩٨)، قال: أَخْبَرَنَا ابْنُ مَنِيعٍ، ثنا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، به بمعناه، وفيه قصة.

وأخرجه ابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك»، بَابُ: فَضْلِ الْمُتَحَابِّينَ فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، السُّنَّةُ فِي إِعْلَامِ الْمُحِبِّ الْمَحْبُوبَ فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (صـ: ١٤٤/ برقم: ٥٠٠)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، به بمعناه، وفيه قصة.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك»، كِتَابُ: الْبِرِّ وَالصِّلَةِ (١٨٩/٤)، برقم: (٧٣٢١)، قال: أَخْبَرَنِي عَبْدَانُ بْنُ يَزِيدَ الدَّقَّاقُ، بِهَمْدَانَ، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ، ثَنَا مُوسَى بْنُ دَاوُدَ الضَّبِّيُّ، ثَنَا الْمُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ، به بمعناه، وفيه قصة.

وقال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»، ووافقه الذهبي.

وقد تابع حسينُ بنُ واقد المباركَ بنَ فضالة عن ثابت:

أخرجه أحمد في «مسنده»: (٤١٨/١٩)، برقم: (١٢٤٣٠)، قال: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، حَدَّثَنِي ثَابِتٌ الْبُنَانِيُّ، به بمعناه، وفيه قصة.

ومن طريق أحمد أخرجه الضياء في «الأحاديث المختارة»: (١٨/٥)، برقم: (١٦١٩).

وقال الضياء: قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ رَوَاهُ حُسَيْن بن وَاقد، وَعبد الله بْنُ الزُّبَيْرِ الْبَاهِلِيُّ وَهَكَذَا، وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سُبَيْعَةَ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ حَمَّادٍ.

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كِتَابُ: عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، باب: مَا يَقُولُ لِأَخِيهِ إِذَا قَالَ: إِنِّي لَأُحِبُّكَ، (٧٩/٩)، برقم:(٩٩٣٩)، قال: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُقَيْلٍ النَّيْسَابُورِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ وَهُوَ ابْنُ وَاقِدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، به بمعناه، وفيه قصة. وقال النسائي: خَالَفَهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ.

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» ـ كما في «الإحسان» ـ كِتَابُ: الْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ، بَابُ: الصُّحْبَةِ وَالْمُجَالَسَةِ (٣٣٠/٢)، برقم: (٥٧١)، قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّغُولِيُّ كِتَابَةً، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرِ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، به بمعناه، وفيه قصة.

وقد تابع عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ الباهليُّ من سبق ذكرهم عن ثابت:

أخرجه أبو يعلى المَوْصِلِيُّ في «مسنده»: (١٦٢/٦)، برقم: (٣٤٤٢)، قال: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ، فذكره بمعناه، وفيه قصة.

وعن أبي يعلى أخرجه ابن عدي في «الكامل»: (٢٨٨/٥).

وقد تابع عُمَارَةُ بْنُ زَاذَانَ الصَّيْدَلَانِيُّ من سبق ذكرهم عَنْ ثَابِتٍ

أخرجه ابن أبي الدنيا «الإخوان»، بَابُ: إِعْلَامِ الرَّجُلِ أَخَاهُ بِشِدَّةِ مَوَدَّتِهِ إِيَّاهُ (صـ: ١٢٣/ برقم: ٧١)، قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي عَوْنٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ زَاذَانَ الصَّيْدَلَانِيُّ، عَنْ ثَابِتٍ، به بمعناه، وفيه قصة.

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير»: (٣١٨/٢) تعليقًا من طريق عمارة بن زاذان.

تخريج الوجه الثاني:

أخرجه عبد بن حميد في «مسنده» **ـ كما في منتخب المسند ـ**: (صـ: ١٦٤/برقم: ٤٤٤)، قال: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ـ في الراجح عنه(١) ـ عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي سُبَيْعَةَ الضُّبَعِيِّ، عَنِ

١() خالف مُؤَمَّلُ بنُ إسماعيل، أصحابَ حمادِ بنِ سلمة الثقات؛ فرواه عن حَمَّادٍ، عن ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ كما أخرجه أحمد في «مسنده»: (١٦٩/٢١)، برقم: (١٣٥٣٥)، ومُؤَمَّلُ هو مُؤَمَّلُ بنُ إِسْمَاعِيلَ العَدَوِيّ، أبو عبد الرحمن البصري. صدوق كثير الخطأ، فهو ضعيف من جهة ضبطه لسوء حفظه، ويعد هذا الحديث من أوهامه؛ لكونه خالف الثقات الأثبات في روايته. ينظر: «الجرح والتعديل»: (١٧٠٩/٣٧٤/٨)، «ميزان الاعتدال»: (٨٩٤٩/٢٢٨/٤)، «المغني»: (٦٥٤٧/٦٨٩/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٦٢٨/٣٣٩/١٠)، «التقريب»: (صـ: ٥٥٥/برقم: ٧٠٢٩).

الْحَارِثِ، عن رجل فذكره بمعناه، وفيه قصة.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كِتَابُ: عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، بَابُ: مَا يَقُولُ لِأَخِيهِ إِذَا قَالَ: إِنِّي لَأُحِبُّكَ (٧٩/٩)، برقم:(٩٩٤٠)، قال: أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، به بمعناه، وفيه قصة.

وأخرجه النسائي أيضًا في «السنن الكبرى»، كِتَابُ: عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، بَابُ: مَا يَقُولُ لِأَخِيهِ إِذَا قَالَ: إِنِّي لَأُحِبُّكَ (٨٠/٩)، برقم:(٩٩٤١)، قال: أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، به بمعناه، وفيه قصة.

وقَالَ النسائي: «وَهَذَا الصَّوَابُ عِنْدَنَا، وَحَدِيثُ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ خَطَأٌ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ أَثْبَتُ، وَاللهُ أَعْلَمُ».

وأخرجه ابن أبي الدنيا «الإخوان»، بَابُ: إِعْلَامِ الرَّجُلِ أَخَاهُ بِشِدَّةِ مَوَدَّتِهِ إِيَّاهُ (صـ: ١٢٢/ برقم: ٧٠)، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَمِيلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، به بمعناه، وفيه قصة.

وأخرجه البغوي في «معجم الصحابة»: (٩٠/٢)، برقم: (٤٦٩)، قال: حدثني محمد بن إسحاق نا الحسن بن موسى نا حماد بن سلمة به بمعناه، وفيه قصة.

وأخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة»: (٨٠٧/٢)، برقم: (٢١٢٧)، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَنِيعِيِّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى الْأَشْيَبُ، ثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، به بمعناه، وفيه قصة.

وقال أبو نعيم: «وَرَوَاهُ الْمُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ، وَحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَعُمَارَةُ بْنُ زَاذَانَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، وَهُوَ وَهْمٌ، وَحَدِيثُ

حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ أَشْهُرُ وَأَثْبَتُ».

(دراسة الأسانيد)

الوجه الأول:

دراسة إسناد أحمد في مسنده:

١ـ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ: هو هاشم بن القاسم بن مسلم بن مقسم الليثي، أبو النضر البغدادي، خراساني الأصل، ولقبة قيصر. ولد سنة ١٣٤هـ. روى عن الليث بن سعد، ومبارك بن فضالة، وغيرهما. وروى عنه أحمد، وعبد بن حميد، وغيرهما. قال ابن معين، وابن المديني، وابن سعد، وأبو حاتم، وابن قانع: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال النسائي: لا بأس به. وقال الحاكم: حافظ ثبت في الحديث. وقال ابن عبد البر: اتفقوا على أنه صدوق. وقال الذهبي: ثقة صاحب سنة.

وقال ابن حجر: ثقة ثبت، تُوفِيَ سنة ٢٠٧هـ. وله ٧٣ سنة. **وخلاصة حاله** أنه ثقة حافظ ثبت(١).

٢ـ الْمُبَارَكُ: هو المبارك بن فَضَالَة بن أبي أمية، أبو فَضَالَة البصري، مولي زيد بن الخطاب. روى عن الحسن البصري، وثابت البناني، وغيرهم. وروى عنه عفان بن مسلم الصفار، وهَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ البغدادي، وغيرهما. قال أحمد: كان يرفع حديثًا كثيرًا. وقال أيضًا: كان المبارك يدلس. وقال أحمد: ما روى عن الحسن يحتج به. وقال ابن معين: ضعيف الحديث. وقال في موضع آخر: صالح. وقال أيضًا: ثقة. وقال مرة أخرى:

١() ينظر: «معرفة الثقات»: (١٨٧٩/٣٢٣/٢)، «الجرح والتعديل»: (٤٤٦/١٠٥/٩)، «الكاشف»: (٥٩٣١/٣٣٢/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٣٩/١٩/١١)، «التقريب»: (صـ: ٥٧٠/برقم: ٧٢٥٦).

ضعيف. وقال ابن المديني: هو صالح وسط. وقال العجلي: لا بأس به. وقال أبو زرعة: يدلس كثيرًا، فإذا قال «حدثنا» فهو ثقة. وقال أبو داود: إذا قال «حدثنا» فهو ثبت، وكان يدلس. وقال أيضًا: كان شديد التدليس. وقال النسائي: ضعيف. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان يخطيء. وقال ابن سعد: كان فيه ضعف، وكان عفان يرفعه ويوثقه. وقال الساجي: كان صدوقًا مسلمًا خيارًا، وكان من النُّسَّاك، ولم يكن بالحافظ، فيه ضعف. وقال هشيم: كان ثقة. وقال العجلي: كتبت عنه، وليس بقوي، جائز الحديث، لم يسمع من أنس شيئًا، كان يرسل عنه. وقال أحمد: ليس هو بذاك. وقال الدارقطني: لين كثير الخطأ يعتبر به. وقال الحاكم: لم يخرجاه في «الصحيحين»؛ لسوء حفظه. وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين. وقال ابن حجر: صدوق يدلس ويسوي، تُوفِيَ سنة ١٦٦هـ، على الصحيح.

وخلاصة حاله أنه صدوق ربما أخطأ، وكان يدلس تدليس تسوية(١).

٣ـ ثَابِتٌ الْبُنَانِيُّ: هو ثابت بن أسلم البُنَانِيُّ، أبو محمد البصري. روى عن أنس، وابن عمر، وغيرهما. وروى عنه شعبة، والمبارك بن فضالة، وغيرهما. قال أحمد: يتثبت في الحديث. وقال ابن سعد: كان ثقة مأمونًا. وقال النسائي، والعجلي: ثقة. وقال ابن حجر: ثقة عابد. تُوفِيَ سنة ١٢٣هـ.

١() مصادر الترجمة: «العلل ومعرفة الرجال»: (٣٩١٣/١٠/٣)، «معرفة الثقات»: (١٦٨١/٢٦٣/٢)، «الجرح والتعديل»: (١٥٥٧/٣٣٨/٨)، «الكامل»: (١٨٠١/٣١٩/٦)، «ميزان الاعتدال»: (٧٠٤٨/٤٣١/٣)، «المغني»: (٥١٦٤/٥٤٠/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٥٠/٢٧/١٠)، «التقريب»: (صـ: ٥١٩/برقم: ٦٤٦٤).

وقيل: بعدها، وله ٨٦ سنة.

وخلاصة حاله أنه ثقة عابد كما قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى(١).

٤- أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: هو أنس بن مالك الأنصاري. صحابي جليل رضي الله عنه. سبقت ترجمته في الحديث الأول.

دراسة متابعة حسين بن واقد لمبارك بن فضالة سند أحمد في «مسنده»:

١- زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ: هو زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ بن الريان. ويقال: رومان التميمي، أبو الحسين الْعُكْلِيّ الكوفي. ثقة يخطيء في حديث الثوري، تُوفِيَ سنة ٢٠٣هـ، وروايته هنا ليست عنه(٢).

٢- حُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ: هو الحسين بن واقد المروزي، أبو عَبد الله قاضي مرو. ثقة ربما وهم. توفي سنة ١٥٧هـ.

وقيل: سنة ١٥٩هـ(٣).

٣- ثَابِتٌ الْبُنَانِيُّ: هو ثَابِتٌ بن أسلم البُنَانِيُّ، أبو محمد البصري. ثقة عابد. تقدم في الإسناد السابق.

٤- أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: هو أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الأنصاري. صحابي جليل رضي

١() مصادر ترجمته: «الطبقات الكبرى»: (٢٣٢/٧)، «الجرح والتعديل»: (١٨٠٥/٤٤٩/٢)، «تاريخ أسماء الثقات»: (صـ: ٥٢) «تهذيب التهذيب»: (٢/٣/٢)، «التقريب»: (صـ: ١٣٢/برقم: ٨١٠).

٢() ينظر: «الجرح والتعديل»: (٢٥٣٨/٥٦١/٣)، «الكاشف»: (١٧٢٩/٤١٥/١)، «تهذيب التهذيب»: (٧٣٨/٣٤٧/٣)، «التقريب»: (صـ: ٢٢٢/برقم: ٢١٢٤).

٣() ينظر: «الجرح والتعديل»: (٣٠٢/٦٦/٣)، «الكاشف»: (١١١٥/٣٣٦/١)، «تهذيب التهذيب»: (٦٤٢/٣٧٣/٢)، «التقريب»: (صـ: ١٦٩/برقم: ١٣٥٨).

الله عنه. سبقت ترجمته في الحديث الأول.

دراسة متابعة عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ الباهليّ لمبارك والحسين «مسند أبو يعلى»:

١ـ نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ: نَصْرُ بنُ عَلِيٍّ: هو نصر بن علي بن نصر بن علي بن أصبهان الأزدي الجَهْضَمِيُّ(١)، أبو عمر البصري الصغير. ثقة ثبت تُوفِيَ في ربيع الآخر سنة ٢٥٠هـ. وقيل: بعدها(٢).

٢ـ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: عَبد اللَّهِ بن الزُّبَيْر بن معبد الْبَاهِلِي، أَبُو الزُّبَيْر، ويُقال: أَبُو معبد، البَصْرِيّ. رَوَى عَن: أيوب السختياني، وثابت البناني، وغيرهما. ورَوَى عَنه: زَيْد بْن الحريش الأهوازي، ونصر بْن عَلِي الجهضمي، وغيرهما. قال أَبُو حاتم: مجهول لا يعرف. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الدارقطني: بصري صالح. وذكره ابن عدي وذكر له حديثين عن ثابت، ثم قال: وله شيء يسير. وقال الذهبي: ليس بالحافظ. وقال ابن حجر: مقبول.

وخلاصة حاله أنه ضعيف، وعدَّ ابن عدي هذه الرواية من أوهامه(٣).

٣ـ ثَابِتٌ: هو ثَابِتٌ بن أسلم البُنَانِيُّ، أبو محمد البصري. ثقة عابد. تقدم

١() الْجَهْضَمِيُّ: بِفَتْح الْجِيم وَالضَّاد الْمُعْجَمَة وَبَينهمَا هَاء سَاكِنة وَفِي آخرهَا مِيم، هَذِه النِّسْبَة إِلَى الجهاضمة وَهِي محلّة بِالْبَصْرَةِ. ينظر: «الأنساب»: (٤٣٥/٣)، «اللباب»: (٣١٦/١).

٢() ينظر: «الجرح والتعديل»: (٢١٥٩/٤٧١/٨)، «تاريخ بغداد»: (٧٢٥٥/٢٨٧/١٣)، «تهذيب التهذيب»: (٧٨١/٣٨٤/١٠)، «التقريب»: (صـ: ٥٦١/ برقم: ٧١٢٠).

٣() ينظر: «الجرح والتعديل»: (٢٦٢/٥٦/٥)، «الكاشف»: (٢٧٢٢/٥٥٢/١)، «تهذيب التهذيب»: (٣٧٣/٢١٦/٥)، «التقريب»: (صـ: ٣٠٣/ برقم: ٣٣٢١).

في الإسناد السابق.

٤ـ أَنَسٌ: هو أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الأنصاري. صحابي جليل رضي الله عنه. سبقت ترجمته في الحديث الأول.

دراسة متابعة عُمَارَةَ بْنِ زَاذَانَ الصَّيْدَلَانِيِّ لمن سبق ذكرهم «الإخوان ابن أبي الدنيا):

١ـ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي عَوْنٍ: لم أقف على ترجمته.

٢ـ عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ: عَمْرو بن عون بن أوس بن الجعد السلمي، أَبُو عُثْمَان الواسطي البزاز، مولى أَبِي العجفاء السلمي، سكن البصرة. ثقة ثبت حجة. تُوفِي سنة خمس وعشرين ومئتين(١).

٣ـ عُمَارَةُ بْنُ زَاذَانَ الصَّيْدَلَانِيُّ: هو عُمَارَةُ بْنُ زَاذَانَ الصيدلانيُّ، أبو سلمة البصري. ضعيف، يروي عن ثابت عن أنس أحاديث مناكير. وهذا الحديث من روايته عن ثابت عن أنس رضي الله عنه(٢).

٤ـ ثَابِتٌ: هو ثَابِتٌ بن أسلم البُنَانِيُّ، أبو محمد البصري. ثقة عابد. تقدم في الإسناد السابق.

٥ـ أَنَسٌ: هو أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الأنصاري. صحابي جليل. سبقت ترجمته في الحديث الأول.

١() ينظر: «معرفة الثقات»: (١٣٩٩/١٨١/٢)، «الجرح والتعديل»: (١٣٩٣/٢٥٢/٦)، «الكاشف»: (٤٢٠٧/٨٥/٢)، «تهذيب التهذيب»: (١٢٩/٨٦/٨)، «التقريب»: (صـ: ٤٢٥/ برقم: ٥٠٨٨).

٢() ينظر: «سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني»: (صـ: ٢٤٩/برقم: ٣٢٦)، «ميزان الاعتدال»: (٦٠٢٤/١٧٦/٣)، «تهذيب التهذيب»: (٦٧٦/٤١٦/٧)، «التقريب»: (صـ: ٤٠٩/برقم: ٤٨٤٧).

الوجه الثانى:

دراسة إسناد عبد بن حميد فى «مسنده»:

١ـ الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى: هو الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى الأَشْيَبُ، أبو علي البغدادي، قاضي المَوْصِل، وغيرها. روى عن الحَمَّادَيْنِ، وشعبة، وغيرهم. وروى عنه أحمد، وعبد بن حميد، وغيرهما. قال أحمد: من متثبتي أهل بغداد. وقال ابن معين، وابن المديني، وابن سعد: ثقة. وقال أبو حاتم، وصالح بن محمد، وابن خراش: صدوق. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة. تُوفِيَ سنة ٢٠٩هـ. وقيل: سنة ٢١٠هـ. **وخلاصة حاله** أنه ثقة على قول الأكثرين، فضلًا عن أنه شيخ أحمد، وقد وثقه، وتلميذ الرجل أعرف بحاله، كما أن من أنزله عن رتبة الثقة لم يذكر سببًا(١).

٢ـ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: هو حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ بن دينار البصري ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت الْبُنَانِيُّ، وروايته هنا عنه. تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

٣ـ ثَابِتٌ الْبُنَانِيُّ: هو ثَابِتٌ بن أسلم البُنَانِيُّ، أبو محمد البصري. ثقة عابد. سبقت دراسته في الوجه الأول.

٤ـ حَبِيبُ بْنُ أَبِي سُبَيْعَةَ الضُّبَعِيُّ: هو حبيبُ بنُ أَبي سبيعة الضُّبَعِيُّ، وقيل: حبيب بْن سبيعة. روى عن الحارث، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقيل: عنه عن الحارث عن رجل. وروى عنه ثابت الْبُنَانِيُّ. ذكره

١() مصادر الترجمة: «الجرح والتعديل»: (١٦٠/٣٧/٣)، «الثقات»: (١٢٨٠٤/١٧٠/٨)، «الكاشف»: (١٠٦٩/٣٣٠/١) ، «تهذيب التهذيب»: (٥٦٠/٢٧٩/٢)، «التقريب»: (صـ: ١٦٤/برقم: ١٢٨٨).

ابن حبان في «الثقات». وقال العجلي: شامي تابعي ثقة. وقال أبو حاتم في «المراسيل»: ليست له صحبة. **وخلاصة حاله** أنه تابعي ثقة(١).

٥ـ الْحَارِثُ، غَيْرُ مَنْسُوبٍ. قال الدوري: قيل ليحيى: من الْحَارِث هَذَا؟ قَالَ: لَا أَدْرِي. وقال أبو حاتم الرازي: له صحبة. وذكره أبو نعيم في «معرفة الصحابة». وقال الذهبي: قيل: له صحبة. قال العلائي: روايته مرسلة. وقال ابن حجر: صحابي له حديث واحد(٢).

(النظر والترجيح)

بعد النظر في طرق الحديث، وأحوال الرواة المختلفين على **ثابت البُنَانِيّ** يظهر لي رجحان **الوجه الثاني**؛ وذلك لأن راويه عنه مبارك بن فضالة صدوق ربما أخطأ، وكان يدلس تدليس تسوية، وقد خولف مبارك بن فضالة في إسناده، والذي خالفه هو حماد بن سلمة، وهو ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، فرواه عن ثابت البُنَانِيّ، عن حبيب بن أبي سُبيعة، عن الحارث، أن رجلًا قال: فذكره.

ـ وأما متابعة الحسين بن واقد لمبارك بن فضالة فهي متابعة لا تفيد؛ لأن الحسين ثقة له أوهام؛ وهذا الحديث من أوهامه؛ لأنه خالف حماد بن سلمة وهو أثبت أصحاب ثابت، فحديث الحسين صحيح ما لم يخالف؛ فإذا

١() مصادر ترجمته: «معرفة الثقات»: (٢٥٩/٢٨٢/١)، «الثقات»: (٢١٨٢/١٤٠/٤)، «جامع التحصيل»: (صـ: ١٢٠/١٥٩)، «تهذيب التهذيب»: (٣٣٤/١٨٤/٢)، «التقريب»: (صـ: ١٥١/برقم: ١٠٩٣).

٢() ينظر: «تاريخ ابن معين - رواية الدوري»: (٤٠٠٢/٢١٠/٤)، «معرفة الصحابة» لأبي نعيم: (٨٠٧/٢)، «الكاشف»: (٨٨٤/٣٠٥/١)، «جامع التحصيل»: (صـ: ١٥٨/برقم: ١١٤)، «تهذيب التهذيب»: (٢٩٣/١٦٥/٢)، «التقريب»: (صـ: ١٤٨/برقم: ١٠٦٠).

خالف، فلا يقبل منه.

ولذلك قال النسائي عقب الرواية السابقة: «وهذا الصواب عندنا، وحديث حسين بن واقد خطأ، وحماد بن سلمة أثبت وأعلم بحديث ثابت من حسين بن واقد، والله أعلم».

وقال الدارقطني: «رواه مبارك بن فضالة، وعبد الله بن الزبير الباهلي، والحسين بن واقد، عن ثابت، عن أنس. وخالفهم حماد بن سلمة، فرواه عن ثابت، عن حبيب بن سبيعة، عن الحارث، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلم. **والقول قول حماد**»(١).

وقد نقله عنه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» كما تقدم في التخريج.

ـ وكذا متابعة عبد الله بن الزبير الباهلي غير معتبرة أيضًا؛ لأنه ضعيف، فكيف إذا خالف؟! وقد عدَّ ابنُ عَدِيٍّ هذه الرواية من أوهامه، وقد وَهَّم الدارقطني أيضًا في «العلل» هذه الرواية، وخَطَّأ عبدَ الله بن الزبير الباهلي في روايته.

ـ وكذا متابعة عُمَارَةَ بْنِ زَاذَانَ الصَّيْدَلَانِيِّ البصري غير مفيدة أيضًا؛ لأنه ضعيف كثير الخطأ، يروي عن ثابت عن أنس أحاديث مناكير، وهذا الحديث من روايته عن ثابت عن أنس رضي الله عنه، وقد خالف أثبتَ أصحاب ثابت البناني.

وقد رواه مؤملُ بنُ إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، ومؤمل ضعيف، وخالف الأثبات من أصحاب حماد الذين رووا هذا

١() ينظر: «علل الدارقطني»: (٢٤/١٢)، مسألة: (٢٣٦١).

الحديث عنه عن ثابت عن حبيب به؛ فتعد رواية مؤمل عن حماد بهذا الإسناد منكرة؛ لأنه ضعيف خالف الثقات.

وممن رجَّح الوجه الثاني أيضًا الإمام أبو نعيم الأصبهاني حين قال: «وَرَوَاهُ الْمُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ، وَحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَعُمَارَةُ بْنُ زَاذَانَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، وَهُوَ وَهْمٌ، وَحَدِيثُ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ أَشْهُرُ وَأَثْبَتُ».

وقد علَّلَ أبو حاتم ترجيحه للوجه الثاني بأن مبارك بن فضالة لَزَمَ الطَّريقَ.

قال ابن رجب الحنبلي: «يعني أن رواية ثابت، عن أنس سلسلة معروفة، مشهورة، تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قل حفظه بخلاف ما قاله حماد بن سلمة، فإن في إسناد ما يستغرب فلا يحفظه إلا حافظ، وأبو حاتم كثيرا ما يعلل الأحاديث بمثل هذا»(١).

وقد يقول قائل: لعل الحديث محفوظ من الطريقين، سيما وقد رواه جماعة عن ثابت، وتابع بعضهم بعضًا، فتتقوى رواياتهم بتلك المتابعات.

أقول: هذا بعيد؛ لأن شرط تقوية الحديث بهذه الطرق أن لا تكون مخالفة للروايات الأصح منها وأثبت؛ كما الحال هاهنا؛ فحماد بن سلمة ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، فتكون روايته مقدمة على جميع الروايات، خاصة مع تنصيص الحفاظ أن روايته أثبت من رواية غيره.

ولعل من صحح الحديث كابن حبان، والضياء المقدسي، والحاكم، والذهبي، والنووي في «رياض الصالحين»، والشيخ الألباني في

١() ينظر: «شرح علل الترمذي»: (١٤٦/١).

«الصحيحة» (١/ ٧٧٨ و ٧٧٩)، صححوها على ظاهر الأسانيد، وعدّوا هذه المتابعات معتبرة، والأمر ليس كذلك فهي مخالفات، وليست متابعات، أو أنهم ذكروها للتنبيه على علتها، أو يكون الأمر عندهم على تصحيح الوجهين،

والله تعالى أعلم.

الحكـــــــم على الحـــــديـث:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف؛ على قول من عدَّ هذه الرواية مرسلة، ولكنه يرتقي إلى **الصحيح لغيره؛** لورود الحديث عن أنس رضي الله عنه من غير وجهي الخلاف **بسند صحيح** أخرجه البغوي في «شرح السنة»، كِتَابُ: البر والصلة، بَابُ: إِعْلَام مِن يُحِبهُ (٦٦/١٣)، برقم: (٣٤٨٢)، قال: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّالِحِيُّ، أَنا أَبُو الْحُسَيْنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بِشْرَانَ، أَنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّفَّارُ، أَنا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ الرَّمَادِيُّ، نَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنا مَعْمَرٌ، عَنِ الأَشْعَثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، فذكره بمعناه، وفيه قصة.

وأخرجه الضياء المقدسي في «المختارة»: (٣٨١/٤)، برقم: (١٥٤٧) من طريق أبي يعلى الْمَوْصِلِيِّ، نَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، نَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، به بمعناه، وفيه قصة.

كما أن للحديث شاهدًا من حديث الْمِقْدَام بْنِ مَعْدِي كَرِبَ رضي الله عنه:

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد»، بَابُ: إِذَا أَحَبَّ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَلْيُعْلِمْهُ (صـ: ١٩١/برقم: ٥٤٢)،

وأخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الأدب، بَابُ: إِخْبَارِ الرَّجُلِ

الرَّجُلَ بِمَحَبَّتِهِ إِيَّاهُ (٣٣٢/٤)، برقم: (٥١٢٤)،

كلاهما (البخاري، وأبو داود)، قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ثَوْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي حَبِيبُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ، وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَحَبَّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُعْلِمْهُ أَنَّهُ أَحَبَّهُ».

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كِتَابُ: عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، باب: إِذَا أَحَبَّ الرَّجُلُ أَخَاهُ، هَلْ يُعْلِمُهُ ذَلِكَ؟ (٨٧/٩)، برقم: (٩٩٦٣)، قال: أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ يَحْيَى، به بمثله.

دراسة إسناد هذا الشاهد عند أبي داود في «سننه»:

١ـ مُسَدَّدٌ: هو مُسَدَّد بن مُسَرْهَد بن مُسَرْبَل الأَزْدِي، أبو الحسن البصري. ثقة حافظ(١).

٢ـ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: هو يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ بن فَرُّوخَ الْقَطَّانُ التَّمِيمِيُّ، أبو سعيد البصري. ثقة ثبت متقن حافظ إمام. سبقت دراسته في الحديث الأول.

٣ـ ثَوْرٌ: ثور بن يزيد بن زياد الكلاعي ويقال: الرحبي أبو خالد الحمصي. ثقة ثبت، كان يرى القدر، تُوفِيَ سنة ١٥٠ هـ، وله ٧٠ سنة. وقيل: بعد ذلك(٢).

١() ينظر: «الجرح والتعديل»: (١٩٩٨/٤٣٨/٨)، و«الثقات»: (١٦٠٠١/٢٠٠/٩)، «الكاشف»: (٥٣٨٨/٢٥٦/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٢٠٣/٩٨/١٠)، «التقريب»: (صـ: ٥٢٨/برقم: ٦٥٩٨).

٢() ينظر: «العلل ومعرفة الرجال»: (٣٦٦٦/٥٦٤/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٥٧/٣٠/٢)، «التقريب»: (ص: ١٣٥/برقم: ٨٦١).

٤ـ حَبِيبُ بْنُ عُبَيْدٍ: حَبِيب بن عُبَيْد الرَّحَبِيُّ، أبو حفص الحمصي. تابعي ثقة فاضل(١).

٥ـ الْمِقْدَامُ بْنُ مَعْدِي كَرِبَ: المقدام بن معدي كرب بن عمرو الكندي صحابي مشهور نزل حمص روى عن معاذ. وروى عنه الشعبي، وحبيب بن عدي، وغيرهما. له (٤٠) حديثًا، انفرد له البخاري بحديث. توفي سنة ٨٧ هـ فِي خِلَافَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، وهو ابن ٩١ سنة(٢).

الحكـــم على إسنــاد هذا الشــاهد:

صحيح؛ لما تقدم من دراسة إسناده.

١() ينظر: «سؤالات أبي داود»: (صـ: ٢٦٠/برقم: ٢٨٦)، «معرفة الثقات»: (٢٦٢/٢٨٣/١)، «الجرح والتعديل»: (٤٨٨/١٠٥/٣)، «تهذيب التهذيب»: (٣٤٤/١٦٤/٢)، «التقريب»: (صـ: ١٥١/برقم: ١١٠١).

٢() ينظر: «الطبقات الكبرى»: (٤١٥/٧)، «سير أعلام النبلاء»: (٧٥/٤٢٧/٣).

المبحث التاسع: دراسة حديث: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا»

قال ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى: وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ محمَّد بْنُ إِسْحَاقَ، عن الحارث بن عبد الرَّحمن بْنِ أَبِي ذُباب، عَنْ أَبِي سَلَمة، عن عائِشَة، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم : «أَكْمَلُ المُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا».

وَرَوَاهُ محمَّد بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم.

قَالَ أَبِي: حديثُ الْحَارِثِ أشبهُ، ومحمد بن عَمْرٍو لزمَ الطَّرِيقَ(١).

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه **أبو سلمة بن عبد الرحمن**، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عنه، عن عائِشَة، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم.

الوجه الثاني: عنه، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم.

تخريج الوجه الأول (أبو سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة مرفوعًا):

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير»: (٢٧١/٢)، حَدَّثني صاحبٌ لَنَا، عَنْ أَبي الأَصبَغ قال: حدَّثنا مُحَمد بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمد بْنِ إسحاق، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبد الرَّحمَن بْنِ مُغِيرَةَ بْنِ أَبي ذُباب، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَن النبيِّ صَلى اللَّهُ عَلَيه وسَلم، قَالَ: «أَكمَلُكُم إيمانًا أَحسَنُكُم

١() ينظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم: (٣٦/٦)، (٢٢٩٦).

خُلُقًا».

وأخرجه البيهقي في «الشعب»، باب: حسن الخلق (٣٥٥/١٠)، برقم: (٧٦١٤)، قال: وَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ، أنا حَاجِبُ بْنُ أَحْمَدَ، نا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، نا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ يَحْيَى، نا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، به بمثله.

وأخرجه المروزي في «تعظيم قدر الصلاة»، باب: الْمُبَايَعَة عَلَى الْجِهَادِ وَالصَّدَقَةِ، (٤٤٢/١)، برقم: (٤٥٥)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، وعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُسْنَدِيُّ، قَالَا: ثنا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ الْوَهْبِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، به بمثله.

وأخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» ـ كما في «المنتقى» ـ، باب: الْحَثِّ عَلَى الْأَخْلَاقِ الصَّالِحَةِ وَالتَّرْغِيبِ فِيهَا (صـ: ٣٧/ برقم: ٤٩)، قال: حَدَّثَنَا التَّرْقُفِيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ الْوَهْبِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، به بلفظه.

وأخرجه أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان»: (٥/٣)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، ثنا مَسْعُودُ بْنُ يَزِيدَ، ثنا أَبُو زُهَيْرٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ به بمثله.

<u>تخريج الوجه الثاني (أبو سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة مرفوعًا):</u>

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، كِتَابُ: الْإِيمَانِ وَالرُّؤْيَا، بَـــابُ: (١٦٥/٦)، برقم: (٣٠٣٦٩)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بشرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا، وَأَفْضَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا».

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن أبي زمنين في «أصول السنة»: (صـ: ٢١٤/ برقم: ١٣٩).

وأخرجه ابن أبي شيبة أيضًا في «الإيمان»: (صـ: ٢٠/ برقم: ١٧)، قال: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، به بلفظه.

وأخرجه هشام بن عمار في «حديثه»: (صـ: ٢٠٠/ برقم: ٩٥)، قال: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، به بلفظه، وبزيادة: «وَخِيَارُكُمْ خِيَارُكُمْ لِنِسَائِهِمْ» في آخره.

وأخرجه أحمد في «مسنده»: (٣٦٤/١٢)، برقم: (٧٤٠٢)، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو، به بلفظه، وبزيادة: «وَخِيَارُكُمْ خِيَارُكُمْ لِنِسَائِهِمْ» في آخره.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «النفقة على العيال»، بَابُ: الْعَطْفِ عَلَى الْأَزْوَاجِ وَالرَّأْفَةِ بِهِمْ وَالْمُدَارَاةِ لَهُمْ (٢/ ٦٥٨)، برقم: (٤٧١)،

وأخرجه أبو يعلى المَوْصِلِيُّ في «مسنده»: (٣٣٣/١٠)، برقم: (٥٩٢٦)،

كلاهما (ابن أبي الدنيا، وأبو يعلى)، عن أَبي خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، به بلفظه، وبزيادة: «وَخِيَارُكُمْ خِيَارُكُمْ لِنِسَائِهِمْ» في آخره.

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» ـ كما في «الإحسان» ـ كِتَابُ: الْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ، بَابُ: حُسْنِ الْخُلُقِ، ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ مِنْ أَكْمَلِ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا مَنْ كَانَ أَحْسَنَ خُلُقًا (٢٢٧/٢)، برقم: (٤٧٩)، قال: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، به بلفظه.

وأخرجه أحمد أيضًا في «مسنده»: (١١٤/١٦)، برقم: (١٠١٠٦)، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، به بلفظه، وبزيادة: «وَخِيَارُكُمْ خِيَارُكُمْ لِنِسَائِهِمْ» في آخره.

وعن أحمد أخرجه أبو داود في «سننه»، كِتَابُ: السُّنَّةِ ، بَابُ: الدَّلِيلِ عَلَى زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ (٢٢٠/٤)، برقم: (٤٦٨٢).

وأخرجه هناد بن السري في «الزهد»، باب: حسن الخلق (٥٩٢/٢) ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، به بلفظه، وبزيادة: «وَخِيَارُكُمْ خِيَارُكُمْ لِنِسَائِهِمْ» في آخره.

وأخرجه الترمذي في «جامعه»، كِتَابُ: الرَّضَاعِ، بَابُ: مَا جَاءَ فِي حَقِّ المَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا (٤٥٨/٣)، برقم: (١١٦٢)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو به بلفظه، وبزيادة: «وَخِيَرُكُمْ خِيَرُكُمْ لِنِسَائِهِمْ» في آخره.

وقال الترمذي: «حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وأخرجه الحارث في «مسنده»، كما في «بغية الباحث»، كِتَابُ: الْأَدَبِ، بَابٌ: فِي حُسْنِ الْخُلُقِ (٨١٦/٢)، برقم: (٨٤٨)، قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، به بلفظه، وبزيادة: «وَخِيَارُكُمْ خِيَارُكُمْ لِنِسَائِهِمْ» في آخره.

وأخرجه البزار في «مسنده»، مسند أبي حمزة أنس بن مالك (٣١٠/١٤)، برقم: (٧٩٤٥)، قال: حَدَّثنا مُحَمد بن بَشَّار، قَال: حَدَّثنا عَبد الوهاب، قَال: حَدَّثنا مُحَمد بن عَمْرو، به بلفظه.

وأخرجه المروزي في «تعظيم قدر الصلاة»، باب: الْمُبَايَعَة عَلَى الْجِهَادِ وَالصَّدَقَةِ، (٤٤١/١)، برقم: (٤٥٢)، قال:حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ

النَّرْسِيُّ، ثنا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، ثنا مُحَمَّدٌ، به بلفظه، وبزيادة: «وَخِيَارُكُمْ خِيَارُكُمْ لِنِسَائِهِمْ» في آخره.

وأخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار»، بَابُ: بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قَوْلِهِ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا» (٢٦١/١١)، برقم: (٤٤٣١)، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَعْبَدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ، أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، به بلفظه، وبزيادة: «وَخِيَارُكُمْ خِيَارُكُمْ لِنِسَائِهِمْ» في آخره.

وأخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» ـ كما في «المنتقى» ـ، باب: الْحَثِّ عَلَى الْأَخْلَاقِ الصَّالِحَةِ وَالتَّرْغِيبِ فِيهَا (صـ: ٣١/ برقم: ٢١)، قال: حَدَّثَنَا سَعْدَانُ بْنُ يَزِيدَ الْبَزَّارُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، به بلفظه.

وأخرجه أبو يعلى المَوْصِلِيُّ في «مسنده»: (٣٣٤/١٠)، برقم: (٥٩٢٧)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمِنْهَالِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو به بلفظه، وبزيادة: «وَخِيَارُكُمْ خِيَارُكُمْ لِنِسَائِهِمْ» في آخره.

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» ـ كما في «الإحسان» ـ كِتَابُ: النِّكَاحِ، بَابُ: مُعَاشَرَةِ الزَّوْجَيْنِ ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ مَنْ كَانَ خَيْرًا لِامْرَأَتِهِ (٤٨٣/٩)، برقم: (٤١٧٦)، قال: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ الشَّيْبَانِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمِنْهَالِ الضَّرِيرُ، به بلفظه، وبزيادة: «وَخِيَارُكُمْ خِيَارُكُمْ لِنِسَائِهِمْ» في آخره.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك»، كتاب: الإيمان (٤٣/١)، برقم: (٢)، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذَ الْعَدْلُ، ثنا أَبُو الْمُثَنَّى، ثنا مُسَدَّدٌ، ثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، به بلفظه.

وقال الحاكم: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ لَمْ يُخَرَّجْ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، وَهُوَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، ووافقه الذهبي.

(دراسة الأسانيد)

الوجه الأول:

دراسة إسناد المروزي في «تعظيم قدر الصلاة»:

١ـ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى: هو مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذوئب الذُّهْلِيُّ، أبو عبد الله النيسابوري. روى عن أحمد بن حنبل، وأحمد بن خالد الْوَهْبِيِّ، وغيرهما. وروى عنه الجماعة سوى مسلم، ومحمد بن نصر المروزي، وغيرهم. قال ابن أبي حاتم: ثقة صدوق إمام من أئمة المسلمين. وقال النسائي: ثقة ثبت أحد الأئمة في الحديث. وقال ابن خزيمة: إمام أهل عصره بلا مدافعة. وقال أبو بكر بن أبي داود: كان أمير المؤمنين في الحديث. وقال ابن حجر: ثقة حافظ جليل تُوفِيَ سنة ٢٥٢ هـ على الصحيح، وله ٨٦ سنة. **وخلاصة حاله** أنه ثقة ثبت إمام جليل(١).

١ـ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُسْنَدِيُّ: هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن اليمان بن أخنس بن خينس الجعفي، أبو جعفر البخاري المعروف بالمُسْنَدي، سمي بذلك؛ لأنه كان يطلب المسندات، ويرغب عن المراسيل والمقاطيع. وقيل: لأنه أول من جمع مسند الصحابة بما وراء النهر. روى عن ابن عيينة، وأحمد بن خالد الْوَهْبِيِّ، وغيرهما. وروى عنه البخاري،

١() مصادر ترجمته: «مشيخة النسائي»: (صـ: ٤٩/برقم: ١)، «الكاشف»: (٥٢١١/٢٢٩/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٨٤٣/٤٥٢/٩)،«التقريب»: (صـ: ٥١٢/برقم: ٦٣٨٧)، «طبقات الحفاظ»: (صـ: ٤٥).

ومحمد بن نصر المروزي، وغيرهما. قال الحاكم: هو إمام الحديث في عصره بلا مدافعة. وقال أبو حاتم: صدوق. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: وكان متقنًا. وقال الخليلي: ثقة متفق عليه. وقال ابن حجر: ثقة حافظ. تُوفِي في ذي القعدة سنة ٢٢٩هـ. **وخلاصة حاله** أنه ثقة متقن إمام حافظ(١).

٢ـ أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ الْوَهْبِيُّ: هو أَحْمَد بن خالد بن مُوسَى، ويُقال: ابْن مُحَمَّد، الْوَهْبِيُّ الْكُنْدِيّ، أَبُو سَعِيد بْن أَبي مخلد الحمصي. روى عن محمد بن إسحاق، وشيبان، وغيرهما. وروى عنه البخاري في «جزء القراءة»، والذهلي، وغيرهما. قال ابن معين: ثقة. وقال الدارقطني: لا بأس به. وأخرج له ابن خزيمة في «صحيحه». وذكره ابن حبان في «الثقات». ونقل أبو حاتم الرازي أن أحمد أمتنع من الكتابة عنه. وقال ابن حجر: صدوق. تُوفِي سنة ٢١٤هـ.

وخلاصة حاله أنه ثقة، ومن أنزله عن رتبة الثقة لم يذكر سببًا لذلك، وقد أخرج له ابن خزيمة في «صحيحه»، ولم يذكره أحد ممن صنَّف في الضعفاء، وأما امتناع أحمد عن الكتابة عنه فلعله لأجل أي سبب آخر غير جنس الحديث، فضلًا عن أنه لم يثبت عن أحمد تجريح صريح له، والعمل إذن بقاعدة: أن من ثبتت له رتبة الثقة لا يزحزح عنها إلا بجرح مفسر، وليس موجودًا فثبت التوثيق، والله أعلم(٢).

١() مصادر الترجمة: «الجرح والتعديل»: (٧٤٥/١٦٢/٥)، «الثقات»: (١٣٨٣٩/٣٥٤/٨)، «تهذيب الكمال»: (٣٥٣٦/٥٩/١٦)، «تهذيب التهذيب»:(١٢/٩/٦) «التقريب»: (صـ:٣٢١/برقم:٣٥٨٥).

٢() مصادر الترجمة: «الجرح والتعديل»: (٤٦/٤٩/٢)، «الثقات»: (١٢٠٣١/٦/٨)،

٣ـ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار. ويقال: كومان المدني، أبو بكر. ويقال: أبو عبد الله المطلبي مولاهم، نزيل العراق. روى عن الزهري، والْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وغيرهما. وروى عنه شعبة، وأَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ الْوَهْبِيُّ، وغيرهما. قال ابن معين: كان ثقة، وكان حسن الحديث. وقال أحمد: حسن الحديث. وقال مالك: دجال من الدجاجلة. وقال شعبة: أمير المؤمنين في الحديث. وقال دحيم: إنما قال مالك ذلك؛ لأنه اتهمه بالقدر. وقال ابن نمير: كان أبعد الناس منه، وقال أيضًا: إذا حدث عن من سمع منه من المعروفين فهو حسن الحديث صدوق، وإنما أُتِيَ من أنه يحدث عن المجهولين أحاديث باطلة. وقال أحمد بن حنبل: كان يدلس. وقال أيضًا: ليس بحجة. وتعارضت أقوال ابن معين فيه، والراجح من أقواله فيه: أنه صدوق. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال العجلي: مدني ثقة. وقال ابن سعد: كان ثقة ومن الناس من يتكلم فيه. وقال ابن عدي: ولمحمد بن إسحاق حديث كثير، وقد روى عنه أئمة الناس، وقد فتشت أحاديثه الكثير فلم أجد فيها ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف وربما أخطأ أو يهم في الشيء بعد الشيء كما يخطيء غيره، وهو لا بأس به، روى له مسلم في المتابعات، وعلق له البخاري. وقال ابن المديني: ثقة لم يضعه عندي إلا روايته عن أهل الكتاب. وقال الدارقطني: اختلف الأئمة فيه وليس بحجة إنما يعتبر به. وقال الخليلي: عالم كبير واسع الرواية ثقة. وقال أبو حاتم الرازي: يكتب حديثه.

وقال أبو زرعة: صدوق. وقال الذهبي: أحد الأعلام صدوق قوى

«تهذيب التهذيب»:(١/٢٦/٣٩) «التقريب»: (صـ: ٧٩/برقم: ٣٠).

الحديث إمام لا سيما في السير، وقال الذهبي أيضًا: واختلف في الاحتجاج به، وحديثه حسن وقد صححه جماعة. وقال ابن حجر: إمام المغازي صدوق يدلس ورُمِيَ بالتشييع والقدر. وذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب الموصوفين بالتدليس، تُوفِيَ سنة ١٥٠هـ. وقيل غير ذلك.

وخلاصة حاله أنه صدوق في الحديث، إمام ثقة في المغازي والسير(١).

٤ـ الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: هو الْحَارِث بْن عَبْد الرَّحْمَن بْن الْمُغيرَة بن أبي ذُبَاب الدوسي الْمَدِيني. روى عَن أبي سَلمَة، وَعَطَاء بن ميناء. وروى عَنهُ صَفْوَان بن عِيسَى، وَمُحَمّد بن إِسْحَاق، وَأهل الْمَدِينَة. قال أحمد: لا أرى به بأسًا. وقال النسائي، وأبو زرعة: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان من المتقنين. تُوفي سنة ١٤٦هـ. وقال ابن حجر: صدوق. **وخلاصة حاله** ما قاله الحافظ رحمه الله تعالى(٢).

٥ـ أَبو سَلَمَةَ: هو أَبو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن عوف القرشي الزهري المدني. ثقة فقيه. تقدم في الحديث الأول.

٦ـ عَائِشَةُ: هي عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها. تقدم في الحديث الثاني.

١() مصادر الترجمة: «الجرح والتعديل»: (١٠٥٣٤/٣٨٠/٧)، «الكامل»: (١٦٢٣/١٠٢/٦)، «سؤالات البرقاني»: (صـ: ٥٨/برقم ٤٢٢)، «تاريخ بغداد»: (٥١/٢١٤/١)، «الكاشف»: (٤٧١٨/١٥٦/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٥١/٣٤/٩)، «التقريب»: (صـ: ٤٦٧/برقم: ٥٧٢٥)،«طبقات المدلسين»: (صـ:٥١ /برقم: ١٢٥).

٢() مصادر الترجمة: «الجرح والتعديل»: (٣٦٥/٧٩/٣)، «الثقات»: (٧٢١٤/١٧٢/٦)، «الكاشف»: (٨٦٠/٣٠٣/١)، «تهذيب التهذيب»: (٢٥٠/١٤٨/٢)، «التقريب»: (صـ: ١٤٦/برقم: ١٠٣١).

الوجه الثانى:

دراسة إسناد ابن أبى شيبة فى «مصنفه»:

١ـ مُحَمَّدُ بْنُ بشرٍ: هو مُحَمَّدُ بنُ بِشْرِ بن الفرافصة بن المختار العبدي، أبو عبد الله الكوفي. روى عن شعبة، ومُحَمَّد بْن عَمْرو بْن عَلْقَمَة، وغيرهما. وروى عنه أحمد، وابن أبي شيبة، وغيرهما. قال ابن سعد، وابن معين، والنسائي، وابن قانع: ثقة. وقال ابن معين أيضًا: لم يكن به بأس. وقال عثمان بن أبي شيبة: ثقة ثبت إذا حدث من كتابه. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الذهبي: ثبت. وقال ابن حجر: ثقة حافظ، تُوفِي سنة ٢٠٣هـ.

وخلاصــة حاله أنه ثقة ثبت، ويؤخذ من قولي ابن معين ما وافق فيه عامة النقاد(١).

٢ـ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو: هو مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بن علقمة بن وقاص الليثي، أبو عبد الله. ويقال: أبو الحسن المدني. روى عن أبيه، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وغيرهما. وروى عنه شعبة، والثوري، ومحمد بن بشر العبدي، وغيرهم. قال يحيى القطان: رجل صالح ليس بأحفظ الناس للحديث. وقال الجوزجاني: ليس بقوي الحديث. وقال ابن معين: مازال الناس يتقون حديثه، قيل له: وما عله ذلك؟ قال: كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من روايته، ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه، وهو شيخ. وقال النسائي: ثقة. وقال

١() مصادر ترجمته: «الجرح والتعديل»: (١١٦٧/٢١٠/٧)، «الثقات»: (١٠٨٢٦/٤٤١/٧)، «الكاشف»: (٤٧٤٢/١٥٩/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٩٠/٧٣/٩)، «التقريب»: (صـ: ٤٦٩/برقم:٥٧٥٦).

في موضع آخر: ليس به بأس. وقال ابن عدي: له حديث صالح، وقد حدث عنه جماعة من الثقات، كل واحد ينفرد عنه بنسخة، ويغرب بعضهم على بعض، وروى عنه مالك في «الموطأ»، وأرجو أنه لا بأس به. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يخطيء. وقال ابن حجر: روى له البخاري مقرونًا بغيره، ومسلم في المتابعات. وقال ابن معين: ثقة. وقال يعقوب بن شيبة: هو وسط، وإلى الضعف ماهو. وقال ابن المبارك: لم يكن به بأس. وقال ابن سعد: كان كثير الحديث يستضعف. وقال الذهبي: مشهور حسن الحديث. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام، تُوفِيَ سنة ١٤٥هـ على الصحيح.

وخلاصة حاله أنه صدوق له أوهام، روى له البخاري مقرونًا بغيره، ومسلم متابعة(١).

٣ـ أَبو سَلَمَةَ: هو أَبو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن عوف القرشي الزهري المدني. ثقة فقيه. تقدم في الحديث الأول.

٤ـ أَبو هُرَيْرَةَ: صحابي جليل مشهور رضي الله عنه. تقدم في الحديث الأول.

(النظر والترجيح)

بعد النظر في طرق الحديث، وأحوال الرواة المختلفين على **أبي سلمة بن عبد الرحمن** يظهر لي رجحان **الوجه الأول**؛ وذلك لأن راويه عنه هو الْحَارِثُ بْنُ عَبْد الرَّحْمَن بن أبي ذُبَاب الدوسي صدوق، ولم يغمزه أحد

١() ينظر: «الجرح والتعديل»: (١٣٨/٣٠/٨)، «الثقات»: (١٠٥١٨/٣٧٧/٧)، «الكامل»: (١٦٩٣/٢٢٤/٦)، «تهذيب التهذيب»: (٦١٩/٣٣٣/٩)، «التقريب»: (صـ: ٤٩٩/برقم: ٦١٨٨).

بضعف.

بينما راوي الوجه الثاني عنه هو مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بن علقمة بن وقاص الليثي صدوق له أوهام، وقد عدَّ النقاد هذا الحديث من أوهامه، فضلًا عن أن محمد بن عمرو بن علقمة كان يضطرب في مروياته عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف.

وقد رجَّح أبو حاتم رواية الحارث فقَالَ: **«حديثُ الْحَارِثِ أشبهُ»**. وعلل وهم رواية محمد بن عمرو بقوله: **«ومحمد بن عَمْرٍو لزمَ الطَّرِيقَ»**. فأبو سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة جادة معروفة يُروَى بها أحاديث كثيرة، بخلاف أبي سلمة، عن عائشة، والله أعلم.

الحكـــــــــم على الحـــــديـث:

الحديث من وجهه الراجح حسن؛ لحال محمد بن إسحاق بن يسار، والْحَارِث بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن أبي ذُبَاب صدوقان، ولكن الحديث يرتقي إلى **الصحيح لغيره؛ بشاهده من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه:**

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، كِتَابُ: الأدب، بَابُ: مَا ذُكِرَ فِي حُسْنِ الْخُلُقِ وَكَرَاهِيَةِ الْفُحْشِ (٥/٢١٠)، برقم: (٢٥٣٢١)،

وأخرجه أحمد في «مسنده»: (٦/٤٧٨)، برقم: (١٠٨١٧)، قال:

أخرجه الدارمي في «سننه»، كِتَابُ: الرقاق، بَابُ: في الرفق (صـ: ٦٦٨/٢٩٩٩)،

ثلاثتهم (ابن أبي شيبة، وأحمد، والدارمي) عن عَبْدِ اللهِ بْنِ يَزِيدَ الْمُقْرِئ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ، حَدَّثَنِي ابْنُ عَجْلَانَ، عَنِ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا، أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا».

وأخرجه المروزي في «تعظيم قدر الصلاة»، باب: المبايعة على الجهاد والصدقة (٤٤١/١)، برقم: (٤٥٣)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْبِسْطَامِيُّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، به بلفظه.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك»، كِتَابُ: الإيمان (٤٣/١)، برقم: (١)، من طريق عَبْدِ اللَّهِ بِنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي مَيْسَرَةَ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ، به بلفظه. وقال الذهبي: لم يتكلم عليه المصنف، وهو صحيح.

وأخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار»: (٢٦٠/١١)، برقم: (٤٤٣٠)، قال: أَخْبَرَنَا ابْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ اللَّيْثِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، به بلفظه.

وأخرجه أبو بكر الآجري في «الشريعة»: (٦٠٠/٢)، برقم: (٢٣٤)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، ثَنَا أَبُو طَاهِرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، به بلفظه.

وأخرجه الطبراني في «مكارم الأخلاق»: (صـ: ٣١٥)، برقم: (٩)، قال: ثنا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ الْمِصْرِيُّ، ثنا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أنا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، به بلفظه.

<u>دراسة إسناد هذا الشاهد عند ابن أبي شيبة في «مصنفه»:</u>

١ـ عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ: هو عبد الله بن يزيد القرشي العدوي، أبو عبد الرحمن المقريء القصير المكي. ثقة فاضل، أقرأ القرآن نَيِّفًا وسبعين سنة، وهو من كبار شيوخ البخاري. توفي بمكة سنة ٢١٢هـ، وقيل: بعد ذلك(١).

١() ينظر: «التاريخ الكبير»: (٧٤٥/٢٢٨/٥)، «الجرح والتعديل»: (٩٣٩/٢٠١/٥)، «الإرشاد»: (١٦٤/٣٨٣/١)، «تهذيب التهذيب»: (١٦٦/٧٥/٦)، «التقريب»: (صـ:

٢ـ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ: سعيد بن أبي أيوب ـ واسمه مِقْلاَص ـ الخُزاعي مولاهم، أبو يحيى المصري. ثقة ثبت فقيه. تُوفِيَ سنة ١٤٩هـ. وقيل: بعد ذلك(١).

٣ـ ابْنُ عَجْلَانَ: هو محمد بن عجلان المدني القرشي، مولى فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة، أبو عبد الله أحد العلماء العاملين. صدوق مشهور. تُوفِيَ سنة ١٤٨، أو ١٤٩هـ(٢).

٤ـ الْقَعْقَاعُ بْنُ حَكِيمٍ: هو الْقَعْقَاعُ بْنُ حَكِيمٍ الكناني المدني. ثقة(٣).

٥ـ أَبو صَالِحٍ: هو ذكوان أبو صالح السمان الزيات المدني. ثقة ثبت. تقدم في الحديث الثاني.

٦ـ أَبو هُرَيْرَةَ: صحابي جليل مشهور رضي الله عنه. تقدم في الحديث الأول.

<u>الحكـــم على إسنــاد هذا الشــاهد:</u>

حسن؛ لحال محمد بن عجلان المدني القرشي.

٣٣٠/برقم: ٣٧١٥).

١() ينظر: «الجرح والتعديل»: (٢٧٧/٦٦/٤)، «الثقات»: (١٣٣٢٧/٢٥٩/٨) «الكاشف»: (٢٨٥٦/٤٣٢/١)، «تهذيب التهذيب»: (٩/٧/٤) ، «التقريب»: (صـ: ٢٣٣/برقم: ٢٢٧٤).

٢() ينظر: «معرفة الثقات»: (١٦٢٧/٢٤٧/٢) «الجرح والتعديل»: (٢٢٨/٤٩/٨)، «ميزان الاعتدال»: (٧٩٤٤/٢٥٧/٦)، ، «تهذيب التهذيب»: (٥٦٦/٣٠٤/٩)، «التقريب»: (صـ: ٤٩٦/برقم: ٦١٣٦).

٣() ينظر: «الجرح والتعديل»: (٧٦٤/١٣٦/٧)، «الثقات»: (٥٠٥٠/٣٢٣/٥)، «الكاشف»: (٤٥٨٩/١٣٨/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٦٨١/٣٤٣/٨)، «التقريب»: (صـ: ٤٥٦/برقم: ٥٥٥٨).

المبحث العاشر: دراسة حديث:

«مَا ضَرَّ امْرَأَةً نَزَلَتْ بَيْنَ بَيْتَيْنِ مِنَ الأَنْصَارِ»

قال الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى: وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رواه رَوْحُ بنُ عُبادة، عَنْ هِشَامِ بْنِ حسَّان، عن هشام بن عُروَة، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عائِشَة، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم: «مَا ضَرَّ امْرَأَةً نَزَلَتْ بَيْنَ بَيْتَيْنِ مِنَ الأَنْصَارِ أَلاَّ تَكُونَ قَدْ نَزَلَتْ بَيْنَ أَبَوَيْهَا».

وَرَوَاهُ يَحْيَى بنُ مَعين، عَنِ السَّكَن بْنِ إِسْمَاعِيلَ الأَصَمِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حسَّان، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُروَة، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عائِشَة؛ قَالَتْ: «مَا ضَرَّ امْرَأَةً كَانَتْ بَيْنَ حيَّين مِنَ الأَنْصَارِ ألا تكونَ بَيْنَ أبوَيها؟».

قَالَ أَبِي: هَذَا الحديثُ أفسَدَ حديثَ رَوْحِ بن عُبادة، وبيَّن عِلَّته، وَهَذَا الصَّحيحُ، ولايحتملُ أَنَّ يكونَ: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عائِشَة، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم؛ فيُرْوَى عن يحيى بن سَعِيدٍ، عَنْ عائِشَة، أشبهُ. وَلَوْ كان عَنْ أَبِيهِ، كَانَ أسهلَ عَلَيْهِ حِفْظًا(١).

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه **هِشَامُ بْنُ حسَّان**، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عن هشام بن عُروَة، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عائِشَة، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم.

الوجه الثاني: عَنْ هِشَامِ بْنِ عُروَة، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عائِشَة (موقوفًا).

١() ينظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم: (٣٤٩/٦)، مسألة رقم: (2580).

تخريج الوجه الأول:

أخرجه أحمد في «مسنده»: (٢٧٣/٤٣)، برقم: (٢٦٢٠٧)،

وأخرجه أحمد أيضًا في «فضائل الصحابة»: (٨٠٤/٢)، برقم: (١٤٤٨)، قال: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فذكرته بنحوه.

وعن أحمد أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء»: (٢٢٤/٩)، وأخرجه الدارقطني في «علله»: (٥٨/١٥).

وعن أحمد أيضًا أخرجه أبو بكر قاضي المارستان في «مشيخته»: (٢٩/٤٣٢/٢).

وقال: قال محمد بن إسماعيل ـ أحد رواته: «هذا إسناد غريب، لا أعلم رواه غير روح بن عبادة حدث به الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه».

وأخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي في «مشيخته»: (صـ: ٨٦/ برقم: ٩٤)

وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني»: (٣٩٣/٣)، برقم: (١٨١٧)،

وأخرجه البزار في «مسنده»: (١١٠/١٨)، برقم: (٥٢)،

وقال البزار: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ هِشَامِ بن عروة إلا هشام بن حسان ولا عن هشام بن حسان إلا روح بن عبادة ولا نعلم أحدا حدث به ممن لا يرد عليه هذا الحديث إلا أحمد ويحيى بن حبيب. ورواه جماعة غيرهما فكذبوا فيه».

ثلاثتهم (الفسوي، وابن أبي عاصم، والبزار)، عن يَحْيَى بْنِ حَبِيبِ بْنِ

عَرَبِيٍّ الْحَارِثِيِّ، نا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، به بمثله.

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» ـ كما في «الإحسان» ـ كِتَابُ: إِخْبَارِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ مَنَاقِبِ الصحابة، باب: فضل الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عَنْهُمْ، ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ تَحَنُّنَ الْأَنْصَارِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَأَوْلَادِهُمْ كَتَحَنُّنِ الْوَالِدِ عَلَى وَلَدِهِ (٢٥٧/١٦)، برقم: (٧٢٦٧)، من طريق يَحْيَى بْنِ حَبِيبِ بْنِ عَرَبِيٍّ، عن رَوْح، به بمثله.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك»، كِتَابُ: مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب: ذِكْرُ فَضِيلَةٍ أُخْرَى لِلْأَوْسِ وَالْخَزْرَجِ لَمْ يُقَدَّرْ ذِكْرُهَا مِنْ فَضَائِلِ الْأَنْصَارِ (٩٣/٤)، برقم: (٦٩٨٥)، من طريق أَحْمَدَ بْنِ مِهْرَانَ، ثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، به بمثله.

وقال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ». وسكت عنه الذهبي في «التلخيص».

تخريج الوجه الثاني:

ذكره أبو حاتم في «علل الحديث»: (٣٤٩/٦)، مسألة رقم: (2580)، معلقًا عن يَحْيَى بنِ مَعين، عَنِ السَّكَن بْنِ إِسْمَاعِيلَ الأَصَمِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حسَّان، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُروَة، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عائِشَة؛ قَالَتْ: «مَا ضَرَّ امْرَأَةً كَانَتْ بَيْنَ حيَّين مِنَ الأَنْصَارِ ألا تكونَ بَيْنَ أبوَيها؟».

(دراسة الأسانيد)

الوجه الأول:

دراسة إسناد أحمد في «مسنده»:

١ـ رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: هو رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ بن العلاء بن حسان القيسي، أبو محمد البصري. روى عن شعبة، وحماد بن سلمة، وغيرهما. وروى عنه

أحمد، ومحمد بن مَعْمَر البصري، وغيرهما. قال أحمد: لم يكن به بأس، ولم يكن متهمًا بشيء. وقال يعقوب بن شيبة: كان كثير الحديث جدًّا صدوقًا. وقال ابن معين: ليس به بأس صدوق، حديثه يدل على صدقه. وقال أيضًا: صدوق ثقة. وقال ابن سعد، والبزار، والخطيب، والخليلي: ثقة. وقال الذهبي: ثقة شهير. وقال ابن حجر: ثقة فاضل له تصانيف. تُوفِيَ سنة ٢٠٥ هـ. وقيل: سنة ٢٠٧هـ.

وخلاصة حاله أنه ثقة على قول الأكثرين، وقد ثبت له التوثيق فلا يُزَحْزَح عنه إلا بدليل، ومن أنزله عنه لم يذكر دليلًا، والله تعالى أعلم(١).

٢ـ هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ: هو هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ الأزدي الْقُرْدُوسِيُّ، أبو عبد الله البصري. روى عن ابن سيرين، وهشام بن عروة، وغيرهما. وروى عنه شعبة، وروح بن عبادة، وغيرهما. قال ابن المديني: هشامٌ ثبت. وقال أحمد، وابن معين: لا بأس به. وقال أحمد أيضًا: ثقة. وقال العجلي: بصري ثقة حسن الحديث. وقال أبو حاتم: كان صدوقًا. وقال أيضًا: يكتب حديثه. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله تعالى، كثير الحديث. وقال عثمان بن أبي شيبة: كان ثقة. وقال ابن عدي: أحاديثه مستقيمة، ولم أر في حديثه منكرًا وهو صدوق. وقال الذهبي: ثقة محتج به في الصحاح. وقال ابن حجر: ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل كان يرسل عنهما. تُوفِيَ سنة ١٤٦هـ. وقيل: بعد ذلك.

١() مصادر ترجمته: «معرفة الثقات»: (٤٨٤/٣٦٥/١)، «الجرح والتعديل»: (٢٢٥٥/٤٩٨/٣)، «الكاشف»: (١٥٩٣/٣٩٨/١)، «تهذيب التهذيب»: (٥٤٩/٢٥٣/٣)، «التقريب»: (صـ: ٢١١/ برقم: ١٩٦٢).

وخلاصة حاله أنه ثقة، من أثبت الناس في ابن سيرين، وتكلموا في حديثه عن الحسن وعطاء؛ لأنه كان يرسل، وكانوا يرون أنه أخذ كتب حوشب(١).

٣ـ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: هو هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ بن الزبير بن العوام الأسدي، أبو المنذر. وقيل: أبو عبد الله. روى عن أبيه، وعمه عبد الله بن الزبير، وغيرهما. وروى عنه أيوب السَّختياني، وهشام بن حسان، وغيرهما. قال الفلاس: ولد سنة مقتل الحسين يعني سنة ٦١هـ. وقال ابن سعد، والعجلي: كان ثقة. زاد ابن سعد: ثبتًا كثير الحديث حجة. وقال أبو حاتم: ثقة إمام في الحديث. وقال ابن حبان في «الثقات»: كان متقنًا ورعًا فاضلًا حافظًا. وقال ابن حجر: ثقة فقيه ربما دلس. تُوفِيَ سنة ١٤٥هـ. وقيل: غير ذلك. وله ٨٧ سنة. **وخلاصة حاله** أنه ثقة ثبت متقن فقيه، ربما دلس(٢).

٤ـ أَبوه: عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي الأسدي، أبو عبد الله المدني. روى عن أبيه، وخالته عائشة، وغيرهما. وروى عنه ابنه هشام، وغيرهما. قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث فقيهًا عالمًا ثبتًا مأمونًا. وقال العجلي: مدني تابعي ثقة، وكان رجلًا صالحًا. وقال ابن عيينة: كان أعلم الناس بحديث عائشة عروة، وعمرة،

١() مصادر ترجمته: «سير أعلام النبلاء»: (١٥٤/٣٥٥/٦)، «الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم»: (صـ: ١٧٤)، «ميزان الاعتدال»: (٩٢٢٠/٢٩٥/٤)، «تهذيب التهذيب»: (٧٥/٣٢/١١)، «التقريب»: (صـ: ٥٧٢/برقم: ٧٢٨٩).

٢() مصادر الترجمة: «معرفة الثقات»: (١٩٠٦/٣٣٢/٢)، «الجرح والتعديل»: (٣٤٩/٦٣/٩)، «الثقات»: (٥٩٤٠/٥٠٢/٥)، «تهذيب التهذيب»: (٨٩/٤٤/١١) ، «التقريب»: (صـ: ٥٧٣/برقم: ٧٣٠٢).

والقاسم. وقال الذهبي: كان فقيهًا عالمًا كثير الحديث ثبتًا مأمونًا. وقال ابن حجر: ثقة فقيه مشهور، تُوفِيَ سنة ٩٤هـ على الصحيح، وهو ابن ٦٧ سنة. **وخلاصة حاله** أنه ثقة ثبت فقيه(١).

٥- عَائِشَةُ: هي عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها. تقدمت في الحديث الثاني.

الوجه الثاني:

دراسة إسناد أبي حاتم في «علل الحديث» معلقًا:

١- يَحْيَى بنُ مَعين: هو يَحْيَى بن مَعِين بن عون بن زياد بن بسطام بن عَبْد الرَّحْمَنِ، أَبُو زكريا البغدادي الْحَافِظ، إمام أهل الحديث والجرح والتعديل فِي زمانه، ثقة حافظ مشهور، توفي سنة ٢٣٣هـ بالمدينة النبوية، وله بضع وسبعون سنة(٢).

٢- السَّكَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الأَصَمُّ: السكن بن إسماعيل الأنصاري الأصم البرجمي، أبو معاذ، وقيل: أبو عمرو البصري. روى عن حميد الطويل، وهشام بن حسان وغيرهما. وروى عنه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهما. قال ابن معين، وابن المديني، وأبو داود، والقواريري: ثقة. وقال ابن معين أيضًا: صالح. وقال أبو حاتم: بصري صدوق. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال العجلي: ثقة لا بأس به. وقال ابن المديني: كان

١() مصادر الترجمة: «معرفة الثقات»: (١٢٢٩/١٣٣/٢)، «الثقات»: (٤٥١٥/١٩٤/٥)، «الكاشف»: (٣٧٧٥/١٨/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٣٥٢/١٦٣/٧)، «التقريب»: (صـ: ٣٨٩/ برقم: ٤٥٦١).

٢() ينظر: «الكاشف»: (٢/ ٦٢٥٠/٣٧٦)، «تهذيب التهذيب»: (٤٦٢/٢٨٠/١١)، «التقريب»: (صـ: ٥٩٧/برقم: ٧٦٥١).

ثقة. وقال ابن حجر: صدوق، من الثامنة.

وخلاصة حاله أنه ثقة، ومن أنزله عنها لم يذكر سببًا، ولم يغمزه أحد بأدنى جرح(١).

٣- هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ: هو هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ الأزدي الْقُرْدُوسِيُّ، أبو عبد الله البصري. ثقة. تقدم في إسناد الوجه الأول.

٤- هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ بن الزبير بن العوام الأسدي، أبو المنذر. وقيل: أبو عبد الله. ثقة ثبت متقن فقيه، ربما دلس. تقدم في إسناد الوجه الأول.

٥- يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: هو يَحْيَى بن سَعِيد بن العاص بن سَعِيد بن العاص بن أمية القرشي الأُمَوِي، أَبُو أيوب، ويُقال: أَبُو الْحَارِث المدني. روى عن: عثمان بْن عفان، وعائشة أم المؤمنين، وغيرهما. ورَوَى عَنه: الزُّهْرِيّ، وهِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، وغيرهما. قال ابْن سعد: كَانَ قليل الحديث. وذكره ابن معين في تابعي أهل المدينة، ومحدثيهم. وَقَال النَّسَائي، ويعقوب بن سفيان: ثقة. وذكره ابنُ حِبَّان فِي كتاب «الثقات». وقال الذهبي، وابن حجر: ثقة.

وخلاصة حاله أنه تابعي ثقة(٢).

٦- عَائِشَةُ: هي أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر رضي الله عنهما.

١() مصادر الترجمة: «معرفة الثقات»: (٦٣٥/٤١٩/١)، «الجرح والتعديل»: (١٢٤٢/٢٨٨/٤)، «الثقات»: (٨٤٢٠/٤٢٨/٦)، «تهذيب التهذيب»: (٢١٣/١١١/٤)، «التقريب»: (صـ: ٢٤٥/برقم: ٢٤٥٩).

٢() مصادر الترجمة: «الجرح والتعديل»: (٦٢١/١٤٩/٩)، «الثقات»: (٦٠٣٩/٥٢٢/٥)، «الكاشف»: (٦١٧٤/٣٦٦/٢)، «تهذيب التهذيب»: (٣٥٨/٢١٥/١١)، «التقريب»: (صـ: ٥٩١/برقم: ٧٥٥٦).

تقدمت في الحديث الثاني.

(النظر والترجيح)

بعد النظر في طرق الحديث، وأحوال الرواة المختلفين على هِشَامِ بْنِ حسَّان القردوسي يظهر لي أن الوجهين محفوظان؛ وذلك لأن راوي الوجه الأول عنه هو رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ القيسي ثقة فاضل مشهور، روى عنه أئمة المحدثين، وقد صحح روايته ابن حبان، والحاكم، وكذا راوي الوجه الثاني عنه هو السَّكَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الأَصَمُّ ثقة أيضًا صحح حديثه أبو حاتم وغيره.

ولكن رجَّح الإمام أبو حاتم الرازيُّ الوجهَ الثاني؛ لكون راويه خالف الجادة المعروفة، واعتبر الوجه الأول معلولًا؛ لسلوك راويه الجادة، ولزومه الطريق المشهورة فقال: **«وَلَوْ كان عَنْ أَبِيهِ، كَانَ أسهلَ عَلَيْهِ حِفْظًا»**.

الحكـــــــــم على الحـــديـث:

الحديث من وجهه الأول صحيح؛ لما تقدم في دراسة إسناده.

ومن وجهه الثاني ضعيف؛ لكونه معلقًا، وبقية الرواة المذكورين في السند فكلهم ثقات.

ولم أقف للحديث على شاهد من حديث صحابي آخر.

(الخاتمة والنتائج والتوصيات)

بعد هذه الجولة العلمية، والدراسة الحديثية أسأل الله تعالى أن يكون هذا البحث إضافة جديدة في الدراسات المتعلقة بالسنة النبوية المطهرة من ناحية الموضوع، وكذلك من ناحية المنهج التفصيلي الذي عَوَّلْتُ عليه أثناء عرضي للدراسة، وإبرازه للقارئ الكريم.

ولما كان من تمام البحث أن يبرز الموضوع مستوفًى من جميع جوانبه فأحب أن أبين خلاصة ما تعرضت له في هذا البحث فذكرت بإيجاز تَعْرِيف العِلَّةِ لغة واصطلاحًا، وبيان أهمية علم العلل، ومنزلة المشتغلين به، وكيفية كشف العلة وطرق معرفتها، ثم تعرضت لبيان قرائن الإعلال عند أئمة النقد.

ثم اعتنيت بذكر ترجمة موجزة للإمام ابن أبي حاتم الرازي، ثم ترجمت للإمام أبي حاتم الرازي، ثم ذكرت ترجمة موجزة للإمام أبي زرعة الرازي، ثم تعرضت للتعريف بكتاب «علل الحديث» لابن أبي حاتم، باعتبار أنه موضوع الدراسة ومحل البحث.

ثم تعرضت كذلك لزامًا لتعريف بـ «سُلُوك الجَادَّة» في اللغة، وفي اصطلاح المحدثين، وذكرت المصطلحات الأخرى المشابهة لـهذا المصطلح، ثم تكلمت عن «سُلُوك الجَادَّةِ» باعتبارها قرينة من قرائن الإعلال عند أئمة النقد، ثم تناولت ضوابط الترجيح بمخالفة الجادة عند النقاد.

ثم وصلت إلى ثمرة الدراسة ومقصودها وهي دراسة الأحاديث العشرة التي صرح فيها الإمام أبو حاتم باستعمال هذه القرينة، وترجيحه بين

المرويات بها.

وأما عن أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثي هذا فهي على النحو التالي:

١- يمكن القول بأن القرن الثالث الهجري من العصور الذهبية، والقرون الزاهية في خدمة السنة النبوية المطهرة تحديثًا، وتدوينًا، وتحملا، وأداءً، ونقدًا وتعليلًا؛ وذلك لكثرة ما فيه من الحُفَّاظِ النقَّاد، والمحدثين الأجواد.

٢- أن سلوك الجادة معناه: «مخالفة الراوي بسلوك الطريق المشهور التي ورد بها روايات كثيرة، لغيره ممن سلك طريقًا غير معتادة مع كونه أوثق منه وأحفظ».

٣ - أن أئمة النقد، وعلماء العلل يجعلون من «سُلُوك الجَادَّة» قرينة على خطأ الراوي إذا خولف ممن هو أقوى منه أو ممن هو في مرتبته من حيث القوة، ومن باب أولى إذا كان عدد المخالفين له أكثر.

٤ - أن أئمة علم العلل يجعلون من «مخالفة الجَادَّة» قرينة ترجيح تدل على حفظ الراوي، ومزيد ضبطه، وغلبة إتقانه، وحسن تيقظه في حفظ ذلك الحديث الذي خولف فيه.

٥ - استعمل أئمة النقد في التعبير عن قرينة «سُلُوك الجَادَّة» مصطلحات متعددة كما تقدم؛ منها: «لزم الطريق»، «اتبع المجرة» أو «أَخَذَ طريقَ المَجَرَّةِ»، «كان أَسْهَلُ عَلَيْهِ»، «العادة المستمرة»، «سَلَكَ المَحَجَّةَ»، «تَبِعَ العَادَةَ».

٦ - تعد قرينة «الترجيح بمخالفة الجادة» من قرائن الترجيح القوية والهامة في علم العلل.

٧ - تستعمل قرينة «سُلُوك الجَادَّة» في الترجيح حيث يكون مدار السند واحدًا، فيكون الراوي الذي تلتقي عنده الأسانيد واحدًا، والمتن متقاربًا، وأما إذا لم يكن الأمر كذلك، وكان الرواة ثقات، والقرائن متكافئة فيتوجه الحكم بصحة الوجهين.

٨ - تعد قرينة «سُلُوك الجَادَّة» مظنة خطأ الراوي، فـ «سُلُوك الجَادَّة» باب يلجه غير المتقنين الضابطين من الرواة كما يلاحظ في كتب العلل.

٩- بيان مكانة الإمام أبي حاتم الرازي، وابنه عبد الرحمن، وقرينه أبي زرعة - رحمهم الله - ومنزلته بين علماء عصرهم، ومدى استفادة العلماء الذين جاءوا من بعده بجهودهم، واهتمامهم بنقل أحكامهم، وآرائهم في مصنفاتهم.

١٠- ظهر لي من خلال البحث أن أنواع العلل الموجودة في الأحاديث التي درستها هي: تعارض الوصل والارسال، وإبدال راو براو آخر، وجعله من مسند صحابي آخر، والتفرد، وعلل أخرى في المتن.

١١- ظهر للباحث أثناء الدراسة أن الإمام أبا حاتم - رحمه الله - كان مهتمًا أيما اهتمام بالأحاديث المعلَّة، كما احتوى «كتابه» على كثير من الفوائد الحديثية، والإسنادية، فضلًا عن الأحاديث التي لا توجد في كتب السنة المشهورة، فلربما لا توجد إلا فيه.

وغير ذلك من النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال البحث.

<u>وأما عن أهم التوصيات، فهي كما يلي:</u>

١- إعداد دراسة علمية موسعة تتناول قرائن الترجيح في علم العلل بصورة مفصلة لكل قرينة، مع ذكر تطبيقات لعلماء العلل لهذه القرائن في كتبهم، ويُستحسن أن يكون كل كتاب منها على حدة.

٢ـ إفراد كل قرينة من قرائن الترجيح التي استعملها أبو حاتم، وأبو زرعة في كتاب «العلل» وجمع الأمثلة التطبيقية الموجودة داخلة، والموافقة للقرينة المراد جمعها ودراستها، مما يجعل الباحثين يهتمون بالكتاب، ويستقصون جوانبه، ويبحثون مسائله، ويستخرجون دُرره.

٣ـ الاعتناء بدراسة قضية «تعارض قرائن الترجيح في علم العلل»، وضوابط دفع ذلك التعارض بالجمع أو الترجيح، ولا بد أن تعتمد دراسة مثل هذه الأمور على تطبيقات أئمة علم العلل في كتبهم.

٤ـ تحقيق كتب ابن أبي حاتم الرازي في جميع التخصصات المختلفة والتي لا زالت مخطوطة؛ لما لها من أهمية وفائدة، فتخرج من حيز الخمول والإهمال إلى حيز الوجود والنور حتى يؤدي هذا النتاج العلمي دوره في عموم إفادة الباحثين والدارسين والعلماء والمسلمين جميعًا.

٥ـ أن يتم عقد مُؤتمر علمي سنوي في جامعة الأزهر الشريف لبحث الجديد فيما يختص بالسنة النبوية، وعلومها، ومناقشة القضايا الهامة التي تشغل أذهان الأوساط الحديثية الآنية، على أن يخصص لقضايا العلل جانبًا كبيرًا من أعمال المؤتمر، وتقدم فيه الأبحاث الجديدة التي تُعنَى بذلك.

وأخيرًا أقول إن هذه الرسالة كانت فرصة سانحة لي لقضاء فترة طيبة من الزمن في صحبة آثار النبي صلى الله عليه وسلم، وصحبه الكرام، وتابعيهم بإحسان فهم خير القرون، وأهل الأزمنة الفاضلة، ولا ريب أن صحبة الأخيار تدفع الإنسان دائمًا إلى الخير؛ وتحثه عليه، كما اعترف بأن الاطلاع على مؤلفاتهم والعكوف على دراستها قد فتح لي آفاقًا واسعة للنظر والتدبر والتفكير النافع، واستخراج الفوائد العلمية، واستخلاص القواعد الحديثية.

وفي الختام أسأل الله عز وجل بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يلهمني الرشاد والصواب، كما أسأله سبحانه وتعالى أن يبارك في هذا المجهود، وأن يجعل الإخلاص رائدي، والهدى مقصدي، والتوفيق حليفي، وأن ينفعني بهذا العمل وسائر المسلمين، وأن يرزقني صحبة النبي المصطفي الأمين صلى الله عليه وسلم في جنات النعيم، فإنه الموفق والمعين والهادي إلى سواء السبيل إنه سبحانه سميع قريب، ونعم المولى ونعم المجيب. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصل اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الباحث:

أسامة إبراهيم محمد محمد مهدي

المدرس بقسم الحديث وعلومه بالقاهرة

(فهرس المصادر والمراجع)

١- الإخوان. المؤلف: أبو بكر عبد الله المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ). المحقق: مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ – ١٩٨٨م. عدد الأجزاء: ١.

٢- الأم. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (المتوفى: ٢٠٤هـ). الناشر: دار المعرفة – بيروت. الطبعة: بدون طبعة. سنة النشر: ١٤١٠هـ/١٩٩٠م. عدد الأجزاء: ٨.

٣- الأهوال. المؤلف: أبو بكر عبد الله المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ). المحقق: مجدي فتحي السيد. دار النشر: مكتبة آل ياسر - مصر. عام النشر: ١٤١٣ هـ. عدد الأجزاء: ١.

٤- البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير. المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ). المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال. الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض-السعودية. الطبعة: الاولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٥- التعريفات. المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ). المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان. الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م. عدد الأجزاء: ١.

٦- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث. المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ). تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت. الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. عدد الأجزاء: ١.

٧- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح. المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبدالرحيم ابن الحسين العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ). المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان. الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة. الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م. عدد الأجزاء: ١.
٨- الآحاد والمثاني- المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ)- المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة- الناشر: دار الراية – الرياض- الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩١- عدد الأجزاء: ٦.
٩- الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما- المؤلف: ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (المتوفى: ٦٤٣هـ)- دراسة وتحقيق: معالي الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش- الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان- الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م-عدد الأجزاء: ١٣.
١٠- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان- المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)- ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ)- حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط- الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م- عدد الأجزاء: ١٨ (١٧ جزء ومجلد فهارس)
١١- اختصار علوم الحديث. المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ). المحقق: أحمد محمد شاكر. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الثانية. عدد الأجزاء: ١.
١٢- اختلاط الرواة الثقات دراسة تطبيقية على رواة الكتب الستة. د عبد الجبار سعيد. مكتبة الرشد. الطبعة الأولى. ١٤٢٦هـ. ٢٠٠٥م. مجلد واحد.

١٣- الآداب. المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي الخُسْرَوْجِردي، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ). تحقيق: أبو عبد الله السعيد المندوه. الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م. عدد الأجزاء: ١ .
١٤- الأدب المفرد- المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)- المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي- الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت- الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩ – ١٩٨٩- عدد الأجزاء: ١.
١٥- إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني تأليف - نايف بن صلاح بن علي المنصوري، قدم له الشيخ سعد بن عبد الله الحميد، وراجعه ولخص احكامه وقدم له الشيخ أبو الحسن السليماني - طبعة دار الكيان الرياض الطبعة الاولى ١٤٢٧ هـ .
١٦- الإرشاد في معرفة علماء الحديث. المؤلف: أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى: ٤٤٦هـ). المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس. الناشر: مكتبة الرشد – الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ. عدد الأجزاء: ٣ .
١٧- الزاهر في معاني كلمات الناس. المؤلف: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ). المحقق: د. حاتم صالح الضامن. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ -١٩٩٢م. عدد الأجزاء: ٢.
١٨- الاستذكار. المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ). تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. ط: الأولى، ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠ م. عدد الأجزاء: ٩.

١٩- الاستيعاب في معرفة الأصحاب»، تأليف: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، دار النشر: دار الجيل – بيروت ١٤١٢هـ،١٩٩٢ م الطبعة: الأولى، تحقيق: علي محمد البجاوي. عدد الأجزاء: ٤ .
٢٠- أسد الغابة في معرفة الصحابة ، اسم المؤلف: عز الدين بن الأثير أبي الحسن علي - ابن محمد الجزري ، دار النشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت / لبنان - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : عادل أحمد الرفاعي.
٢١- إسعاف المبطأ برجال الموطأ. المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ت: ٩١١هـ). الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر.عدد الأجزاء: ١.
٢٢- الإصابة في تمييز الصحابة ، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي الوفاة: ٨٥٢ ، دار النشر : دار الجيل - بيروت - ١٤١٢ - ١٩٩٢ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : علي محمد البجاوي .
٢٣- أصول السنة، ومعه رياض الجنة بتخريج أصول السنة. المؤلف: ابن أبي زَمَنِين المالكي (المتوفى: ٣٩٩هـ). تحقيق وتخريج وتعليق: عبد الله بن محمد عبد الرحيم بن حسين البخاري. الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية - المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ. عدد الأجزاء: ١.
٢٤- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار. المؤلف : أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين (المتوفى : ٥٨٤هـ). الناشر : دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد ، الدكن. الطبعة : الثانية ، ١٣٥٩ هـ.
٢٥- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكن ، اسم المؤلف: علي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا الوفاة: ٤٧٥ ، دار النشر : دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١ ، الطبعة : الأولى .

٢٦- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: العلامة علاء الدين مغلطاي، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد ، وأسامة بن إبراهيم، الناشر: طبعة: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١، عدد الأجزاء: ١٢.
٢٧- الأنساب ، اسم المؤلف: أبي سعيد عبد الكريم بن محمد ابن منصور التميمي السمعاني الوفاة : ٥٦٢هـ ، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ) ، دار الجنان ، بيروت - تحقيق : عبد الله عمر البارودي.
٢٨- الإيمان. المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ). المحقق: محمد ناصر الدين الألباني. الناشر: المكتب الإسلامي. الطبعة: الثانية، ١٩٨٣م. عدد الأجزاء: ١ .
٢٩- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث- المؤلف: أبو محمد الحارث بن محمد المعروف بابن أبي أسامة (المتوفى: ٢٨٢هـ)- المنتقي: أبو الحسن نور الدين الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧ هـ) .- المحقق: د. حسين أحمد صالح الباكري- الناشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة- الطبعة: الأولى، ١٤١٣- ١٩٩٢- عدد الأجزاء: ٢.
٣٠- تاج العروس من جواهر القاموس ، اسم المؤلف: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي الوفاة: ١٢٠٥ ، دار النشر : دار الهداية ، تحقيق : مجموعة من المحققين.
٣١- «تاريخ أسماء الثقات». المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان لبغدادي المعروف بـ ابن شاهين ت: ٣٨٥هـ. المحقق: صبحي السامرائي. الناشر: الدار السلفية الكويت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤م. عدد الأجزاء: ١.
٣٢- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام». تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. دار النشر: دار الكتاب العربي. مكان النشر: لبنان/ بيروت.

سنة النشر: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. الطبعة: الأولى. تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري.
٣٣- تاريخ ابن معين (رواية الدارمي). المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ). المحقق: د. أحمد محمد نور سيف. الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق. عدد الأجزاء: ١ .
٣٤- تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ، اسم المؤلف: يحيى بن معين أبو زكريا الوفاة: ٢٣٣ ، دار النشر : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة - ١٣٩٩ - ١٩٧٩ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : د. أحمد محمد نور سيف .
٣٥- تاريخ أصبهان ، اسم المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران المهراني الأصبهاني الوفاة: ٤٣٠ هـ ، دار النشر : دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : سيد كسروي حسن .
٣٦- التاريخ الكبير. المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري الجعفي. ت: ٢٥٦ ، الناشر : دار الفكر ، تحقيق : السيد هاشم الندوي.
٣٧- تاريخ بغداد وذيوله. المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ). الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ. عدد الأجزاء: ٢٤ .
٣٨- تاريخ جرجان. المؤلف: أبو القاسم حمزة بن يوسف السهمي القرشي الجرجاني (المتوفى: ٤٢٧هـ). المحقق: تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان. الناشر: عالم الكتب – بيروت. الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م. عدد الأجزاء: ١ .
٣٩- تاريخ دمشق. المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ). المحقق: عمرو بن غرامة العمروي. الناشر: دار الفكر. عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م. عدد الأجزاء: ٨٠ (٧٤ و ٦ مجلدات

فهارس).
٤٠- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ). حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. الناشر: دار طيبة. عدد الأجزاء: ٢ .
٤١- التدوين في أخبار قزوين. المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني (المتوفى: ٦٢٣هـ). المحقق: عزيز الله العطاردي. الناشر: دار الكتب العلمية. الطبعة: ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م. عدد الأجزاء: ٤ .
٤٢- تذكرة الحفاظ ، اسم المؤلف: أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي ، دار النشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت ، الطبعة : الأولى
٤٣- ترتيب الأمالي الخميسية للشجري- المؤلف الأمالي: يحيى (المرشد بالله) بن الحسين (الموفق) بن إسماعيل بن زيد الحسني الشجري الجرجاني (المتوفى ٤٩٩ هـ)- رتبها: القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي (المتوفى: ٦١٠هـ)- تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل- الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان- الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م- عدد الأجزاء: ٢.
٤٤- الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك. المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ). تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م. عدد الأجزاء: ١.
٤٥- تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد) (مشيخة النسائي). المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ). المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني. الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة. الطبعة:

الأولى ١٤٢٣هـ. عدد الأجزاء: ١.
٤٦- التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح ، اسم المؤلف: سليمان بن خلف أبو الوليد الباجي، دار النشر: دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض - ١٤٠٦ - ١٩٨٦ ، ط: الأولى، تحقيق: د. أبو لبابة حسين
٤٧- تعظيم قدر الصلاة- المؤلف: أبو عبد الله محمد بن نصر المَرْوَزِي (المتوفى: ٢٩٤هـ)- المحقق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي- الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة- الطبعة: الأولى، ١٤٠٦- عدد الأجزاء: ٢.
٤٨- تعليقة على العلل لابن أبي حاتم. المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن يوسف الدمشقي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤هـ). تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله. تقديم: د/ عبد الله بن عبد الرحمن السعد. الناشر: أضواء السلف، الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م. عدد الأجزاء: ١.
٤٩- تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن. المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ). تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي. بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة. الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م. عدد الأجزاء: ٢٦ مجلد ٢٤ مجلد ومجلدان فهارس.
٥٠- تقريب التهذيب ، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي الوفاة: ٨٥٢ ، دار النشر : دار الرشيد - سوريا - ١٤٠٦ - ١٩٨٦ ، الطبعة: الأولى ، تحقيق : محمد عوامة .
٥١- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح. المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ). المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان. الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة

المنورة. الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م. عدد الأجزاء: ١.
٥٢- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)- تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري-الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب-عام النشر: ١٣٨٧ هـ-عدد الأجزاء:٢٤.
٥٣- تهذيب التهذيب ـ المؤلف : شيخ الإسلام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ ت ٨٥٢هـ ـ الناشر : دار الفكر بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
٥٤- تهذيب الكمال ، اسم المؤلف: يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي الوفاة: ٧٤٢ ، دار النشر : مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٠ - ١٩٨٠ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : د. بشار عواد معروف .
٥٥- تهذيب اللغة. المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ). المحقق: محمد عوض مرعب. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م. عدد الأجزاء: ٨.
٥٦- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق. المؤلف : شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى : ٧٤٤هـ). تحقيق : سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني. دار النشر : أضواء السلف – الرياض. الطبعة : الأولى ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م. عدد الأجزاء: ٥.
٥٧- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار. المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، (المتوفى: ١١٨٢هـ). المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة. الناشر: دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان. الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م. عدد الأجزاء: ٢.

٥٨- الثقات ، اسم المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي الوفاة: ٣٥٤ ، دار النشر : دار الفكر - ١٣٩٥ - ١٩٧٥ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : السيد شرف الدين أحمد.
٥٩- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم. المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ). المحقق: شعيب الأرناؤوط - إبراهيم باجس. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: السابعة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م. عدد الأجزاء: ٢ (في مجلد واحد).
٦٠- الجامع الصحيح المختصر (صحيح البخاري)- المؤلف : محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي- الناشر : دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت- الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧ – ١٩٨٧- تحقيق : د. مصطفى ديب البغا - عدد الأجزاء : ٦.
٦١- الجامع- المؤلف: أبو محمد عبد الله بن وهب المصري القرشي (ت: ١٩٧هـ)- المحقق: الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب - الدكتور علي عبد الباسط مزيد- الناشر: دار الوفاء- الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م- عدد الأجزاء: ١.
٦٢- جامع التحصيل في أحكام المراسيل. المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ). المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي. الناشر: عالم الكتب – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ – ١٩٨٦م. عدد الأجزاء: ١.
٦٣- الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل. المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ). رواية: المروذي وغيره. المحقق: الدكتور وصى الله بن محمد عباس. الناشر: الدار السلفية، بومباى – الهند. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م. عدد الأجزاء: ١.
٦٤- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ). المحقق: د. محمود

الطحان. الناشر: مكتبة المعارف – الرياض. عدد الأجزاء: ٢.
٦٥- الجرح والتعديل ، اسم المؤلف: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي الوفاة: ٣٢٧ ، دار النشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٢٧١ - ١٩٥٢ ، الطبعة : الأولى .
٦٦- حديث السراج. المؤلف: أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري المعروف بالسَّرَّاج (المتوفى: ٣١٣هـ). تخريج: زاهر بن طاهر الشحامي ٥٣٣ هـ. المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة بن رمضان. الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر. الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م. عدد الأجزاء: ٤ .
٦٧- حديث هشام بن عمار السُّلمي، أبو الوليد الدمشقي المقرئ ت: ٢٤٥هـ). المحقق: د. عبد الله بن وكيل الشيخ. الناشر: دار إشبيليا – السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م. عدد الأجزاء: ١.
٦٨- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء- المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)- الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م- ثم صورتها عدة دور منها:-دار الكتاب العربي - بيروت
٦٩- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال- الحافظ الفقيه صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري اليمني - تحقيق عبد الفتاح أبو غدة - الناشر مكتب المطبوعات الإسلامية/دار البشائر- سنة النشر ١٤١٦ هـ- مكان النشر حلب / بيروت.
٧٠- ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم. المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ). المحقق: بوران الضناوي ـ كمال يوسف الحوت. الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م. عدد الأجزاء: ٢ .

٧١- ذم الدنيا. المؤلف: ابن أبي الدنيا ت: ٢٨١هـ. تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا. ط: مؤسسة الكتب الثقافية. الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م. عدد الأجزاء: ١.
٧٢- الرسالة. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (المتوفى: ٢٠٤هـ). المحقق: أحمد شاكر. الناشر: مكتبه الحلبي، مصر. الطبعة: الأولى. ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م.
٧٣- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم- الإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي- تحقيق محمد إبراهيم الموصلي- الناشر دار البشائر الإسلامية
٧٤- الروض الداني (المعجم الصغير)- المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)- المحقق: محمد شكور محمود الحاج أمرير-الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار- بيروت عمان- الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٥- عدد الأجزاء: ٢.
٧٥- رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار. لبرهان الدين بن عمر الجعبري ت: ٧٣٢هـ. تحقيق حسن محمد مقبولي الأهدل. مؤسسة الكتب الثقافية. ط الأولى، ١٤٠٩هـ.
٧٦- رياض الصالحين. المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ). المحقق: شعيب الأرنؤوط. الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان. الطبعة: الثالثة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م. عدد الأجزاء: ١.
٧٧- الزهد لابن أبي الدنيا. المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ). الناشر: دار ابن كثير، دمشق. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م. عدد الأجزاء: ١.
٧٨- الزهد. المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ت: ٢٤١هـ. وضع حواشيه: محمد عبد السلام شاهين. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت –

لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م. عدد الأجزاء: ١ .
٧٩- الزهد. المؤلف: أبو السَّرِي هَنَّاد بن السَّرِي التميمي الدارمي الكوفي (المتوفى: ٢٤٣هـ). المحقق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي. الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ. عدد الأجزاء: ٢.
٨٠- الزهد. المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت: ٢٨٧هـ). المحقق: عبد العلي عبد الحميد حامد. الناشر: دار الريان للتراث – القاهرة. الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ. عدد الأجزاء: ١ .
٨١- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها. المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ). الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض. الطبعة: الأولى، (لمكتبة المعارف). عدد الأجزاء: ٦.
٨٢- سلوك الجادة وأثره في إعلال الأحاديث» (صـ: ٣)، د/ خالد بن منصور بن عبدالله الدريس جامعة الملك سعود، الرياض،المملكة العربية السعودية، بحث قُدِّمَ للنشر في ١٤٢٤/١٠/٢٨هـ، وقبل للنشر في١٤٢٥/١/٤هـ.
٨٣- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم. المؤلف: الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ت: ٢٤١هـ. المحقق: د. زياد محمد منصور. الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة. الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ. عدد الأجزاء: ١ .
٨٤- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني- سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني- سنة الوفاة ٢٧٥- تحقيق محمد علي قاسم العمري.
٨٥- سؤالات البرقاني للدارقطني- المؤلف: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي. الناشر : كتب خانه جميلي – باكستان. الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ. تحقيق: د. عبدالرحيم محمد أحمد القشقري. عدد الأجزاء : ١.
٨٦- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ، اسم المؤلف: علي بن عمر أبو الحسن

الدارقطني البغدادي ، دار النشر : مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٤ - ١٩٨٤ ، الطبعة : الأولى ،تحقيق : د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر .
٨٧- سؤالات السلمي : محمد بن الحسين الأزدي للدارقطني في الجرح والتعديل. تحقيق: د: سليمات آتش. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). دار العلوم ، الرياض.
٨٨- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي ، اسم المؤلف: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني ،دار النشر : مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٤ - ١٩٨٤ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق :موفق بن عبدالله بن عبدالقادر .
٨٩- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني- تحقيق موفق عبد الله عبد القادر- الناشر مكتبة المعارف -الرياض- سنة النشر ١٤٠٤ .
٩٠- السنة- المؤلف: أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخَلَّال البغدادي الحنبلي (المتوفى: ٣١١هـ)- المحقق: د. عطية الزهراني- الناشر: دار الراية – الرياض- الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م- عدد الأجزاء: ٧.
٩١- السنة- المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ)- المحقق: محمد ناصر الدين الألباني- الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت-الطبعة: الأولى، ١٤٠٠- عدد الأجزاء: ٢.
٩٢- سنن ابن ماجه -المؤلف: ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد المتوفى: ٢٧٣هـ -تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي -الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي -عدد الأجزاء: ٢
٩٣- سنن أبي داود- المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السَّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)- المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد- الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت- عدد الأجزاء: ٤
٩٤- سنن الترمذي- المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)- تحقيق وتعليق:أحمد محمد شاكر (جـ

١، ٢)ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)وإبراهيم عطوة عوض (جـ ٤، ٥)- الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر- الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م- عدد الأجزاء: ٥ أجزاء

٩٥- سنن الدارقطني- المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)- حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم- الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان- الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م- عدد الأجزاء: ٥ .

٩٦- السنن الصغير للبيهقي- المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)- المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي- دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان- الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م-عدد الأجزاء: ٤

٩٧- السنن الكبرى- المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)- المحقق: حسن عبد المنعم شلبي- الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م- عدد الأجزاء: (١٠ و ٢ فهارس).

٩٨- السنن الكبرى- المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي الخُسْرَوْجِردي، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)- المحقق: محمد عبد القادر عطا- الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان- الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م

٩٩- سير أعلام النبلاء ، اسم المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله الوفاة: ٧٤٨ ، دار النشر : مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٣ ، الطبعة : التاسعة ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط , محمد نعيم العرقسوسي .

١٠٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. المؤلف: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ). حققه: محمود الأرناؤوط. خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط. الناشر: دار ابن كثير، دمشق

– بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م. عدد الأجزاء: ١١ .
١٠١- شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي). المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ). المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م. عدد الأجزاء: ٢.
١٠٢- شرح السنة- المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)- تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش- الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت- الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م- عدد الأجزاء: ١٥.
١٠٣- شرح علل الترمذي. المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ). المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد. الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن. الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٠٤- شرح مشكل الآثار- المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ) - تحقيق: شعيب الأرنؤوط- الناشر: مؤسسة الرسالة- الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م- عدد الأجزاء: ١٦ (١٥ وجزء للفهارس).
١٠٥- الشريعة- المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسين الآجُرِّيُّ البغدادي (المتوفى: ٣٦٠هـ)- المحقق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي- الناشر: دار الوطن- الرياض/ السعودية. الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م- عدد الأجزاء:٥
١٠٦- شعب الإيمان- المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)- حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد- أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي،

صاحب الدار السلفية ببومباي - الهند- الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية-ببومباي بالهند- الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م-عدد الأجزاء: ١٤ .

١٠٧- صحيح ابن خزيمة- المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة ب النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)- المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي- الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت- عدد الأجزاء: ٤

١٠٨- الضعفاء الكبير ، اسم المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي الوفاة: ٣٢٢ ، دار النشر : دار المكتبة العلمية - بيروت - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : عبد المعطي أمين قلعجي .

١٠٩- الضعفاء وأجوبة الرازي على سؤالات البرذعي ، اسم المؤلف: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي أبو زرعة، دار النشر : دار الوفاء - المنصورة - ١٤٠٩ ، الطبعة : الثانية ، تحقيق : د. سعدي الهاشمي.

١١٠- الضعفاء والمتروكون- المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)- المحقق: د. عبد الرحيم محمد-القشقري، أستاذ مساعد بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية- الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

١١١- الضعفاء والمتروكين ، اسم المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، دار النشر : دار الوعي - حلب - ١٣٩٦هـ- ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد .

١١٢- طبقات الحفاظ ، اسم المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي أبو الفضل الوفاة: ٩١١ ، دار النشر : دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٣ ، الطبعة : الأولى .

١١٣- الطبقات الكبرى ، اسم المؤلف: محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري الوفاة: ٢٣٠ ،- المحقق: إحسان عباس- دار النشر : دار صادر -

بيروت.
١١٤- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها ، اسم المؤلف: أبو الشيخ الأصبهاني ت: ٣٦٩ ، دار النشر : مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٢ - ١٩٩٢ ، الطبعة : الثانية، تحقيق : عبد الغفور عبدالحق حسين البلوشي .
١١٥- طبقات المدلسين= تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي الوفاة: ٨٥٢ هـ، دار النشر : مكتبة المنار - عمان - ١٤٠٣ - ١٩٨٣ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : د. عاصم بن عبدالله القريوتي.
١١٦- علل الأحاديث في كتاب الصحيح المسلم بن الحجاج. المؤلف: أَبُو الفَضْلِ ابنِ عَمَّارٍ الشَّهِيْدُ (المتوفى: ٣١٧هـ). المحقق: علي بن حسن الحلبي. الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض. عدد الأجزاء: ١.
١١٧- علل الترمذي الكبير. المؤلف: محمد بن عيسى الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ). بترتيب: أبي طالب القاضي. المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي. الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ. عدد الأجزاء: ١ .
١١٨- العلل لابن أبي حاتم- المؤلف: ابن أبي حاتم الرازي ت: ٣٢٧هـ تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي- الناشر: مطابع الحميضي- الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م
١١٩- العلل لابن المديني، البصري، أبو الحسن (المتوفى: ٢٣٤هـ). المحقق: محمد مصطفى الأعظمي. الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٩٨٠م. عدد الأجزاء: ١ .
١٢٠- العلل الواردة في الأحاديث النبوية.-المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر

الدارقطني ت: ٣٨٥هـ)المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر-تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي.الناشر: دار طيبة - الرياض.-الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.-والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر-علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي-الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام-الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.

١٢١- العلل ومعرفة الرجال. المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ). المحقق: وصي الله بن محمد عباس. الناشر: دار الخاني، الرياض. الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م. عدد الأجزاء: ٣.

١٢٢- العلة وأجناسها عند المحدثين. المؤلف: مصطفى باحو. المكتبة الإسلامية. ط الأولى. ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م. مجلد واحد.

١٢٣- عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد. المؤلف: أحمد بن محمد بن إسحاق المعروف بـ «ابن السُّنِّي» (المتوفى: ٣٦٤هـ). المحقق: كوثر البرني. الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن - جدة بيروت. عدد الأجزاء: ١ .

١٢٤- العين. المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ). المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي. الناشر: دار ومكتبة الهلال. عدد الأجزاء: ٨.

١٢٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري. المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ). تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود، وآخرون. الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية.مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

١٢٦- فتح الباري شرح صحيح البخاري- المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو

الفضل العسقلاني الشافعي- الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩م. ١٣ مجلدًا.
١٢٧- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي. المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي ت: ٩٠٢هـ. المحقق: علي حسين علي. الناشر: مكتبة السنة – مصر. الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م. عدد الأجزاء: ٤.
١٢٨- الفصل للوصل المدرج في النقل. المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ). المحقق: محمد بن مطر الزهراني. الناشر: دار الهجرة. الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
١٢٩- فضائل الصحابة- المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني-(المتوفى: ٢٤١هـ)- المحقق: د. وصي الله محمد عباس- الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ – ١٩٨٣- عدد الأجزاء: ٢.
١٣٠- القاموس المحيط- المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)- تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة- بإشراف: محمد نعيم-العرقسُوسي- الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان-الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م- عدد الأجزاء: ١.
١٣١- قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وفي زيادة الثقة عند الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري. المؤلف: نادر السنوسي العمراني. مكتبة الرشد. ط الأولى. سنة ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م. ٢ مجلد.
١٣٢- قرائن ترجيح التعديل والتجريح. أد/ عبد العزيز بن صالح اللحيدان. دار التدمرية. ط الأولى. سنة ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م. مجلد واحد.

١٣٣- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث. المؤلف: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: ١٣٣٢هـ). الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان. عدد الأجزاء: ١.
١٣٤- قواعد الترجيح في اختلاف الأسانيد. د حمد بن إبراهيم العثمان. دار الفرقان. ط الأولى. ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
١٣٥- قواعد العلل وقرائن الترجيح. المؤلف: عادل بن عبد الشكور بن عباس الزرقي. الناشر: دار المحدث للنشر والتوزيع. الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ. عدد الأجزاء: ١.
١٣٦- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ، اسم المؤلف: حمد بن أحمد أبو عبدالله الذهبي الدمشقي الوفاة: ٧٤٨ ، دار النشر : دار القبلة للثقافة الإسلامية , مؤسسة علو - جدة - ١٤١٣ - ١٩٩٢ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : محمد عوامة .
١٣٧- الكامل في ضعفاء الرجال ، اسم المؤلف: عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني الوفاة: ٣٦٥ ، دار النشر : دار الفكر - بيروت - ١٤٠٩ - ١٩٨٨ ، الطبعة : الثالثة ، تحقيق : يحيى مختار غزاوي.
١٣٨- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي. المؤلف: عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (المتوفى: ٧٣٠هـ). الناشر: دار الكتاب الإسلامي. الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ. عدد الأجزاء: ٤.
١٣٩- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار- المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة ت: ٢٣٥هـ- المحقق: كمال يوسف الحوت-الناشر: مكتبة الرشد – الرياض- الطبعة: الأولى، ١٤٠٩- عدد الأجزاء: ٧.
١٤٠- الكفاية في علم الرواية. المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ). المحقق: أبو عبدالله السورقي،

إبراهيم حمدي المدني. الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة. عدد الأجزاء: ١.
١٤١- الكواكب النيرات ، اسم المؤلف: محمد بن أحمد بن يوسف أبو البركات الذهبي الشافعي ، دار النشر : دار العلم - الكويت - - ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي.
١٤٢- اللباب في تهذيب الأنساب ، اسم المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري الوفاة: شعبان / ٦٣٠هـ ، دار النشر : دار صادر - بيروت - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
١٤٣- لب اللباب في تحرير الأنساب- المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) - الناشر: دار صادر - بيروت- عدد الأجزاء: ١
١٤٤- لسان العرب ، اسم المؤلف: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري الوفاة: ٧١١ ، دار النشر : دار صادر - بيروت ، الطبعة : الأولى.
١٤٥- لسان الميزان ، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي الوفاة: ٨٥٢ ، دار النشر : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - ١٤٠٦ - ١٩٨٦ ، الطبعة : الثالثة ، تحقيق : دائرة المعرف النظامية - الهند -
١٤٦- لمحات موجزة في علل الحديث. أد نور الدين عتر. دار السلام. مجلد واحد.
١٤٧- المتفق والمفترق- المؤلف: أبو بكر الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)- دراسة وتحقيق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي- الناشر: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م .
١٤٨- المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي- المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)- تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة- الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب- الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦- عدد الأجزاء: ٨.

١٤٩- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، اسم المؤلف: الإمام محمد بن حيان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي ، دار النشر : دار الوعي - حلب - ١٣٩٦هـ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد .
١٥٠- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ). المحقق: حسام الدين القدسي. الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة. عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م. عدد الأجزاء: ١٠.
١٥١- المحكم والمحيط الأعظم. المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ]. المحقق: عبد الحميد هنداوي. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م. عدد الأجزاء: ١١ (١٠ مجلد للفهارس).
١٥٢- مخالفة الراوي لغيره وأثرها في الرواية قبولًا و ردًّا»: (/)، رسالة دكتوراة نُوقشت في كلية أصول الدين بالقاهرة سنة ()، د/ أيمن عيد عبد الحليم محمد الحجار ـ بتقدير مرتبة الشرف الأولى.
١٥٣- مختار الصحاح ، المؤلف : محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي ، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون - بيروت ، الطبعة طبعة جديدة ، ١٤١٥ - ١٩٩٥ ، تحقيق : محمود خاطر .
١٥٤- مختصر قيام الليل. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن نصر المَرْوَزِي (المتوفى: ٢٩٤هـ). اختصرها: العلامة أحمد بن علي المقريزي. الناشر: حديث أكادمي، فيصل اباد – باكستان. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م. عدد الأجزاء: ١ .
١٥٥- المختلطين، اسم المؤلف: الحافظ صلاح الدين أبو سعيد خليل بن الأمير سيف الدين كيكلدي بن عبد الله العلائي ، المتوفي (٧٦١ هـ) دار النشر : مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م ، الطبعة : الأولى ، تحقيق :

د . رفعت فوزي عبد المطلب / علي عبد الباسط مزيد .
١٥٦- المدخل إلى السنن الكبرى. المؤلف: أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ). المحقق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي. الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت. عدد الأجزاء: ١.
١٥٧- مراتب الثقات وأثرها في رواية الحديث وعلله. المؤلف: موسى همام عبد الرحيم ملحم. الناشر: مكتبة الرشد. ط الأولى. سنة: ١٤٣٣هـ. ٢٠١٢م. عدد الأجزاء: ١.
١٥٨- المراسيل. المؤلف: ابن أبي حاتم الرازي ت: ٣٢٧هـ). المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني. ط مؤسسة الرسالة – بيروت. ط: الأولى، ١٣٩٧هـ. عدد الأجزاء: ١ .
١٥٩- مستخرج أبي عوانة- المؤلف: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (المتوفى: ٣١٦هـ)- تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي- الناشر: دار المعرفة - بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.- عدد الأجزاء: ٥.
١٦٠- المستدرك على الصحيحين- المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)- تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا- الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت-الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠- عدد الأجزاء: ٤.
١٦١- مسند ابن الجعد- الجعديات - المؤلف: علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي (المتوفى: ٢٣٠هـ)- تحقيق: عامر أحمد حيدر- الناشر: مؤسسة نادر – بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤١٠ -١٩٩٠.
١٦٢- مسند الطيالسي- المؤلف: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (المتوفى: ٢٠٤هـ)- المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي-

الناشر: دار هجر - مصر- لطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م- عدد الأجزاء: ٤.
١٦٣- مسند أبي يعلى- المؤلف: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)- المحقق: حسين سليم أسد- الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق- الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤- عدد الأجزاء: ١٣.
١٦٤- مسند إسحاق بن راهويه ت: ٢٣٨هـ المحقق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي-ط: مكتبة الإيمان - المدينة المنورة- ط: الأولى، ١٤١٢ - ١٩٩١- عدد الأجزاء: ٥.
١٦٥- مسند الإمام أحمد بن حنبل ت: ٢٤١هـ) المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون -إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي -الناشر: مؤسسة الرسالة -الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
١٦٦- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار- المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)- المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)- وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)- وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)- الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة-الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م)- عدد الأجزاء: ١٨.
١٦٧- مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)- ت: ٢٥٥هـ)- تحقيق: حسين سليم أسد الداراني- الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية- الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م- عدد الأجزاء: ٤.
١٦٨- مسند السراج. ت: ٣١٣هـ). حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: الأستاذ إرشاد الحق الأثري. الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد – باكستان. الطبعة:

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م. عدد الأجزاء: ١ .
١٦٩- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (صحيح البخاري)- المؤلف: مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)- المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي- الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت- عدد الأجزاء: ٥
١٧٠- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم- المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)- المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي- الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان- الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م- عدد الأجزاء: ٤.
١٧١- مشاهير علماء الأمصار ، اسم المؤلف: محمد بن حبان التميمي البستي ، دار النشر : دار الكتب العلمية - بيروت - - ١٩٥٩ ، تحقيق : م. فلايشهمر.
١٧٢- مشيخة ابن الآبنوسي. ت: ٤٥٧هـ. المحقق: د/ خليل حسن حمادة. الناشر: جامعة الملك سعود - كلية التربية - قسم الدراسات الإسلامية. الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ. عدد الأجزاء: ٢.
١٧٣- مشيخة قاضي المارستان - أحاديث الشيوخ الثقات. ت: ٥٣٥هـ. المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني. الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع. الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ. عدد الأجزاء: ٣.
١٧٤- مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي. ت: ٢٧٧هـ. المحقق: محمد بن عبد الله السريع. الناشر: دار العاصمة – الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ. عدد المجلدات: ١ .
١٧٥- مصنف عبد الرزاق ت: ٢١١هـ المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي- الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت- الطبعة: الثانية، ١٤٠٣- عدد الأجزاء: ١١.
١٧٦- مقارنة المرويات. د إبراهيم بن عبد الله اللاحم. مؤسسة الريان. ط الأولى.

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م - ٢ مجلد.
١٧٧- معجم ابن الأعرابي ت: ٣٤٠ هـ تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني- الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية- الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م- عدد الأجزاء: ٣.
١٧٨- معجم ديوان الأدب. المؤلف: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (المتوفى: ٣٥٠هـ). تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر. مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس. طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة. عام النشر: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م. عدد الأجزاء: ٤.
١٧٩- المعجم الأوسط- المؤلف: أبو القاسم الطبراني ت: ٣٦٠هـ المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني- الناشر: دار الحرمين – القاهرة- عدد الأجزاء: ١٠.
١٨٠- معجم الصحابة. لابن قانع البغدادي ت: ٣٥١هـ. المحقق: صلاح بن سالم المصراتي. الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة. الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ. عدد الأجزاء: ٣.
١٨١- معجم الصحابة. للبغوي ت: ٣١٧هـ. المحقق: محمد الأمين بن محمد الجكني. الناشر: مكتبة دار البيان – الكويت. الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م. طبع على نفقة: سعد بن عبد العزيز بن عبد المحسن الراشد أبو باسل. عدد الأجزاء: ٥.
١٨٢- المعجم الكبير- المؤلف: أبو القاسم الطبراني- ت: ٣٦٠هـ- المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي- دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة- الطبعة: الثانية- عدد الأجزاء: ٢٥ .
١٨٣- معجم مقاييس اللغة ، اسم المؤلف: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الوفاة: ٣٩٥هـ ، دار النشر : دار الفكر- الطبعة : ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.، تحقيق

: عبد السلام محمد هارون .
١٨٤- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح. ت: ٦٤٣هـ. المحقق: نور الدين عتر. الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت. سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م. عدد الأجزاء: ١.
١٨٥- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم ، اسم المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي الوفاة: ٢٦١هـ ، دار النشر : مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية - ١٤٠٥ - ١٩٨٥ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : عبد العليم عبد العظيم البستوي .
١٨٦- معرفة السنن والآثار- المؤلف: أبو بكر البيهقي ت: ٤٥٨هـ المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي- الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق -بيروت) ، دار الوعي (حلب - دمشق)،دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)- الطبعة: الأولى، ١٤١٢- - ١٩٩١م-عدد الأجزاء: ١٥ .
١٨٧- معرفة الصحابة- المؤلف: أبو نعيم الأصبهاني ت: ٤٣٠هـ تحقيق: عادل بن يوسف العزازي- الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض- الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م- عدد الأجزاء: عدد الأجزاء: ٧.
١٨٨- معرفة علوم الحديث. المؤلف: أبو عبد الله الحاكم ت: ٤٠٥هـ. المحقق: السيد معظم حسين. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م. عدد الأجزاء: ١.
١٨٩- المعرفة والتاريخ. المؤلف: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: ٢٧٧هـ). المحقق: أكرم ضياء العمري. الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م. عدد الأجزاء: ٣ .

١٩٠- المغرب. المؤلف: أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِىّ (المتوفى: ٦١٠هـ). الناشر: دار الكتاب العربي. الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ. عدد الأجزاء: ١.
١٩١- المغني في الضعفاء - للإمام الذهبي - الناشر: دار إحياء التراث الإسلامي بقطر- تحقيق الدكتور : نور الدين عتر. مجلد واحد.
١٩٢- مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها- المؤلف: أبو بكر الخرائطي ت: ٣٢٧هـ تقديم وتحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري-الناشر: دار الآفاق العربية، القاهرة- الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م-عدد الأجزاء: ١.
١٩٣- من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث. المؤلف: شمس الدين الذهبي ت: ٧٤٨هـ. المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. الطبعة: الأولي ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م. عدد الأجزاء: ١.
١٩٤- المنتخب من مسند عبد بن حميد- ت: ٢٤٩هـ المحقق: صبحي البدري السامرائي , محمود محمد خليل الصعيدي- الناشر: مكتبة السنة – القاهرة- الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ - ١٩٨٨عدد الأجزاء: ١.
١٩٥- موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله. تأليف: الدكتور محمد مهدي المسلمي - أشرف منصور عبد الرحمن - عصام عبد الهادي محمود - أحمد عبد الرزاق عيد - أيمن إبراهيم الزاملي - محمود محمد خليل). الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م. الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع - بيروت، لبنان.
١٩٦- موضح أوهام الجمع والتفريق- المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)- المحقق: د. عبد المعطي أمين قلعجي- الناشر: دار المعرفة - بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤٠٧- عدد الأجزاء: ٢.

١٩٧- موطأ الإمام مالك- ت: ١٧٩هـ صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي- الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان- عام النشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م- عدد الأجزاء: ١.
١٩٨- الموقظة في علم مصطلح الحديث. المؤلف: شمس الدين الذهبي ت: ٧٤٨هـ. اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة. الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب. الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ. عدد الأجزاء: ١.
١٩٩- المؤتَلِف والمختَلِف- المؤلف: أبو الحسن الدارقطني ت: ٣٨٥هـ تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر- الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
٢٠٠- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، اسم المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي الوفاة: ٧٤٨ ، دار النشر : دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٥ ، الطبعة : الأولى ، تحقيق :الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبدالموجود .
٢٠١- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار- المؤلف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين- المحقق: حمد عبد المجيد السلفي- الناشر دار ابن كثير- بيروت- الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ.
٢٠٢- العيال. المؤلف: أبو بكر ابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ). المحقق: د نجم عبد الرحمن خلف. الناشر: دار ابن القيم - السعودية – الدمام. الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م. عدد الأجزاء: ٢.
٢٠٣- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. المؤلف: ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ). المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. الناشر: مطبعة سفير بالرياض. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ. عدد الأجزاء: ١.
٢٠٤- نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي.

المؤلف: جمال الدين الزيلعي ت: ٧٦٢هـ). قدم للكتاب: محمد يوسف البَنُوري. صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري. المحقق: محمد عوامة. الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت -لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة – السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م. عدد الأجزاء: ٤ .

٢٠٥- النكت على مقدمة ابن الصلاح. المؤلف: بدر الدين الزركشي ت: ٧٩٤هـ. المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج. الناشر: أضواء السلف – الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. عدد الأجزاء: ٣.

٢٠٦- النكت على كتاب ابن الصلاح. المؤلف: ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ). المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. عدد المجلدات: ٢. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٢٠٧- النكت الوفية بما في شرح الألفية. المؤلف: برهان الدين البقاعي. المحقق: ماهر ياسين الفحل. الناشر: مكتبة الرشد ناشرون. الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م. عدد الأجزاء ٢.

٢٠٨- النهاية في غريب الحديث والأثر ، اسم المؤلف: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري الوفاة: ٦٠٦ ، دار النشر : المكتبة العلمية - بيروت - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق : طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي .

٢٠٩- الوَاضِح في أصُولِ الفِقه لأبي الوفاء ابن عقيل البغدادي ت: ٥١٣هـ. المحقق: الدكتور عَبد الله بن عَبد المُحسن التركي. الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م. عدد الأجزاء: ٥.

(فهرس الموضوعات)

مقدمـــــة 247
خطة البحث 249
منهجي في البحث 251
تَعْرِيفُ العِلَّةِ لغة واصطلاحًا 253
أهمية علم العلل، ومنزلة من يهتم به 255
كيفية كشف العلة وطرق معرفتها 257
قرائن الترجيح عند أئمة النقد 258
التعريف بابن أبي حاتم الرازي 272
التعريف بأبي حاتم الرازي 274
التعريف بأبي زرعة الرازي 275
التعريف بكتاب علل الحديث لابن أبي حاتم 277
التعريف بـ «سُلُوك الجَادَّة» في اللغة، وفي اصطلاح المحدثين 282
المصطلحات الأخرى المشابهة لمصطلح «سلوك الجادة» 287
«سُلُوكُ الجَادَّةِ» قرينة من قرائن الإعلال عند أئمة النقد 291
ضوابط الترجيح بمخالفة الجادة عند النقاد 293
دراسة حديث: «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم» 296
دراسة حديث: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي اثنتي عشرة ركعة» 307
دراسة حديث: «من ترك الجمعة من غير عذر طبع الله على قلبه» .. 324
دراسة حديث: «إياكم والظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة» 333
دراسة حديث: «أن النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ثم راجعها» 340
دراسة حديث: «مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة ميتة» 348
دراسة حديث: «إِنَّ النَّاسَ يُحْشَرُونَ ثَلاَثَةَ أَفْوَاجٍ» 356
دراسة حديث: «إذا أحب أحدكم أخاه فليعلمه» 364
المبحث التاسع: دراسة حديث: «أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا» . 379
المبحث العاشر: دراسة حديث: «مَا ضَرَّ امْرَأَةً نَزَلَتْ بَيْنَ بَيْتَيْنِ مِنَ الأَنْصَارِ» 392
الخاتمة والنتائج والتوصيات 399

فهرس المصادر والمراجع 403
فهرس الموضوعات 431

***